التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 125 السنة السادسة عشر - ابريل 2018

أيها الشوريون.. رفقاً بعقولنا!

06

انتفاضة مارس في سياقها التاريخي

10-08

حرمان أعضاء الجمعيات المنحلة من حق الترشح

13-11

موقفنا

في يوم الأرض الفلسطيني

مرّ في الثلاثين من مارس الماضي يوم الأرض الفلسطيني، الذي غدا، بدوره، يوماً للصمود الفلسطيني وتجديد التضامن الأممي مع هذا الصمود، وعامل استنهاض لإرادة الشعب الفلسطيني في تصديه البطولي للإحتلال الإسرائيلي لأراضيه، ومن أجل انتزاع حقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة على أرضه.

في هذا اليوم أقدم المحتل الصهيوني على نهب ومصادرة الأراضي الفلسطينية في العديد من المدن والقرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 في سياق مخطط التهويد والاستيطان، الذي ما زال مستمراً حتى هذه اللحظة، خاصة في الضفة الغربية، بانتزاع الأرض من أصحابها، وتحويلها إلى مستوطنات يهودية.

رداً على العدوان الإسرائيلي قامت هبة فلسطينية، إنطلقت من داخل الأراضي المحتلة في العام 1948، التي صادر المحتلون الأراضي فيها، ليكملوا مخطط تهويد الجليل، وهي هبة قادها الشيوعيون والوطنيون هناك، وكان من أبرز رموزها الشاعر والقائد الراحل توفيق زياد، الذي كان، في حينه، رئيساً لبلدية الناصرة، وتصدت قوات الإحتلال لتلك الإنتفاضة مُوقعة العيد من الشهداء والجرحى، فضلاً عن اعتقالها للمئات من المناضلين.

إن يوم الأرض الفلسطيني تجسيد لتمسك الشعب الفلسطيني بأرضه، وتصميمه على مواصلة كفاحه من أجل استعادتها، مهما كانت التضحيات غالية، وما التحركات التي شهدتها الأراضي الفلسطينة المحتلة هذا العام بمناسبة يوم الأرض نفسه، والتي سقطت فيها دفعة جديدة من الشهداء الشجعان، الذين لم تثنهم نيران العدو وإرهابه على الخروج محتجين بصدور عارية في وجه قواته المدججة بالسلاح إلا برهان جديد على ذلك.

وفي أحد وجوهها فإن الوقفة الشجاعة للفلسطينيين في يوم الأرض، وفي كل أيام السنة، تعبير عن رفض وإدانة مواقف الدول والقوى الإمبريالية الداعمة للاحتلال، والتي وجدت أكثر تعبيراتها فجاجة ووقاحة وعدوانية في قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنقل سفارة بلاده إلى القدس الشرقية المحتلة متحدياً كل القرارات الأممية وإرادة المجتمع الدولي.

كما تعبر هذه الوقفة عن إدانة ورفض مواقف الصمت والتخاذل من جانب الأنظمة العربية التي تخلت عن التزاماتها تجاه القضية الفلسطينية في تحدٍ صارخ لإرادة الشعوب العربية قاطبة وكل قواها الحيّة، ومؤسسات المجتمع المدني في بلداننا، التي ستظل متمسكة بالوقوف إلى جانب أشقائنا في فلسطين في نضالهم البطولي لاسترداد حقوقهم.

وفي هذا السياق، وأمام عنجهية العدو وبطشه وغطرسته والتواطؤ الأمريكي معه، يتعين التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الإحتلال بكل السبل والوسائل المتاحة، وهو حق تضمنه الأعراف والمواثيق الدولية وما استقرّ من معايير إنسانية في مواجهة الإحتلال واغتصاب الأراضي وقمع الشعوب.

التقدمي

قطاع المرأة بالتقدمي يحتفل باليوم العالمي للمرأة

في أجواء جميلة ورائعة مليئة بالفرح والمحبة وأنغام الموسيقى وتوزيع الورود الحمراء، احتفل قطاع المرأة ب»التقدمي» في الثامن من مارس بيوم المرأة العالمي مع مجموعة كبيرة من الرفاق والاصدقاء بنادي دلمون.

بدأ برنامج الحفل بعرض فيلم قصير حول انجازات قطاع المرأة في الفترة من فبراير 2016 لغاية فبراير 2018، ومن ثم ألقى الرفيق فلاح هاشم نائب الأمين العام للشئون السياسية والعلاقات الخارجية، كلمة قصيرة بهذه المناسبة أستهلها بشعر جميل حول المرأة وتهنئة لجميع النساء بيومهن المجيد.

كما ألقت رئيسة قطاع المرأة كلمة قالت فيها تحتفل دول العالم اليوم الخميس الثامن من مارس باليوم العالمي للمرأة، ففي هذا اليوم يتم الاعتراف بإنجازات المرأة حيث يكون هذا اليوم فرصة لحشد الدعم لحقوق النساء ودعم مشاركتها في مختلف المجالات، وبهذه المناسبة يسر قطاع المرأة أن يهنئ جميع نساء العالم بوجه عام والمرأة البحرينية المناضلة بوجه خاص، التي نجحت إلى حد ما بالرغم من العقبات التي تواجهها في الوصول إلى أهدافها وتقديم رسالتها في المجتمع متمنياً لهن حياة كريمة وسعيدة تسودها الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة التامة.

وأضافت وفي هذا السياق لا بد أن نشير إلى شعار المناسبة الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة لهذا العام وهو: حان الوقت – الناشطات من الريف والحضر يغيرن حياة المرأة، ليؤكد تسريع الجهود الشجاعة التي تبذلها النساء وما يضطلعن به من أدوار استثنائية في صنع تاريخ بلدانهن ومجتمعاتهن نحو التغيير، وأوضحت أن فكرة الشعار تأتي للتعجيل بجدول أعمال عام 2030، وبناء زخم لتنفيذ الأهداف العالمية – خاصة الهدف الخامس الخاص بالمساواة بين الجنسين والهدف الرابع الخاص بضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتمكين المرأة وحقوق الانسان للمرأة والقضاء على جميع اشكال التمييز ضد النساء والفتيات في جميع انحاء العالم، والقضاء على كافة اشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الإتجار بالبشر والإستغلال الجنسي والقضاء على جميع الممارسات الضارة بالمرأة من قبيل زواج الاطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الاعضاء التناسلية للإناث .

واضافت آملين ان تبذل الحكومات والمنظمات النسائية والحقوقية المدافعة عن حقوق النساء الجهود في الوصول إلى تحقيق تلك الاهداف، ومن ثم شكرت جميع الرفيقات والرفاق على تكريس جهودهم في العمل على تنظيم هذا الحفل المتواضع، وباركت للمرأة عيدها ودعت لها بالتقدم والعطاء لرفعة المجتمع وتطوره وكل عام وجميع نساء العالم بألف خير.

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

قطاع المرأة في «التقدمي»: نضال الحركة النسائية البحرينية يتواصل

بمناسبة يوم المرأة العالمي الذى يصادف اليوم الثامن من مارس، اصدر قطاع المرأة بالمنبر التقدمي بياناً قدَّم فيه التهنئة لنساء البحرين والعالم، وقال: إن هذا اليوم هو نتاج لنضال طويل خاضته النساء في العالم اثبتن من خلاله انهن قوى فاعلة من قوى التغيير والحريّة والنضال في مجتمعاتهن، كما دعا القطاع الى مواقف حازمة لما تتعرض له النساء في العديد من المناطق اللواتي يعشن تحت الاضطهاد والتهميش والقتل والأرهاب المادي والمعنوي والاستغلال البشع في خروقات واضحة للأعراف والحقوق الانسانية ولقوانين العمل ، وشدد بيان قطاع المرأة بالمنبر التقدمي على ضرورة مواجهة دول العالم للانتهاكات السافرة التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية من طرف الاحتلال الصهيوني .

وأعرب قطاع المرأة بالمنبر التقدمي عن كامل التقدير والاعتزاز بالمرأة البحرينية المناضلة من اجل إنهاء كافة أشكال التمييز والعنف ضد النساء، ومن أجل نيل حقوقهن بكل ما يتفق مع مبادئ حقوق الانسان والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مملكة البحرين المعنية بحقوق المرأة وعلى رأسها اتفاقية السيداو.

وقال البيان: قطعت المرأة البحرينية شوطاً كبيراً خلال مسيرتها النضالية في تحقيق عددٍ من مطالبها التشريعية والاجتماعية والسياسية لصالحٍ قضيتها، الا أنه لا تزال هناك العديد من مظاهر التمييز ملحوظة على أرض الواقع في الكثير من القضايا، التي مازالت اليوم تناضل من اجل تحقيق النواقص التي تشوب واقعها المرير والعمل على توفير الحياة الكريمة لها ولأطفالها وحماية حقوقها وإلغاء جميع القوانين التي تسيء للمرأة والعمل على تعديلها.

ويرى القطاع أن النهوض بالمرأة وتمكينها ومساواتها بالرجل في جميع المجالات يتطلب تحقيق التالي:

1. تعديل قنون أحكام الاسرة رقم 19 الصادر بتاريخ 19 يوليو 2017 الذي تضمن العديد من المواد التي تكرس بعض الممارسات غير العادلة وغير المنصفة للمرأة خاصة والضارة بمصالح الأبناء والمجتمع وتقييد حق المرأة في العمل ومساواتها بأخيها الرجل، على خلاف ما تنص عليه اتفاقية العمل الدولية رقم 111 الخاصة بالمساواة وعدم التمييز في العمل وكذلك العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي وقعت عليهما مملكة البحرين.

2. معالجة النواقص التي اشتمل عليها قانون الحماية من العنف الأسري في أن ينص تعريف العنف الأسري حسب نص الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الذي أصدرته الأمم المتحدة سنة 1993، على أن يشمل فعل التهديد والحماية في الفضائين العام والخاص، وأن ينص على عقوبة رادعة على جرائم العنف الأسري لمرتكبيها.

3. العمل على معالجة التمييز الملحوظ ضد المرأة في تولي المناصب القيادية ومواقع صنع القرار على مستوى الحكومة والبرلمان وكافة مؤسسات الدولة، وأن تتخذ الحكومة تدابير خاصة مؤقتة في شكل حصص محددة لزيادة عدد النساء في الحياة السياسية والعامة على جميع المستويات بما فيها البرلمان وأجهزة الحكم المحلية في ضوء توصية لجنة السيداو 23 بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة وضرورة تعزيز تمثيل المرأة في مناصب القيادة وتهيئة بيئة سياسية واجتماعية مؤاتية للنهوض بدور المرأة في جميع القطاعات.

4. تعديل قانون الجنسية بحيث يمنح المرأة الحق بتمرير جنسيتها لأبنائها.

5. تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية.

6. إلغاء المادة 353 من قانون العقوبات بشأن إسقاط عقوبة المغتصب في حال زواجه من الضحية.

7. الإلتزام بتطبيق المواثيق الدولية بشأن دعم حقوق الإنسان التي تعترف بشرعية وأنشطة المدافعين عن حقوق الانسان وحقهم في حرية تكوين الجمعيات والاضطلاع بأنشطتهم دون خوف من الإنتقام، والسماح للمرأة بممارسة العمل في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها كما جاء في المادة الثالثة من اتفاقية السيداو، واتخاذ التدابير الكافية لحماية المدافعين عن حقوق الانسان.

8. إزالة التمييز الواقع بين المرأة العاملة في القطاعين العام والخاص، فيما يخص عدد ساعات الرضاعة، وتعديل أوضاع العاملات في قطاع رياض الاطفال، فيما بتعلق بعقود العمل والتأمينات الاجتماعية ورفع الأجور وإيجاد فرص عمل للخريجات العاطلات.

9. مناهضة كافة أشكال العنف الموجه ضد المرأة وإلغاء جميع القوانين المجحفة في حقها والتي تحط من كرامتها، وتبيح ممارسة العنف والتمييز ضدها، وإذ يؤكد القطاع أن مثل هذه المطالب لا يمكن تحقيقها إلا في ظل وجود نظام ديمقراطي تسوده العدالة الاجتماعية القائمة على مبدأ المواطنة المتساوية وعدم التمييز على أساس الجنس والعقيدة والمذهب وبناء دولة المؤسسات والقانون المطبق على الجميع.

إننا في قطاع المرأة بالمنبر التقدمي مع الحركة النسائية البحرينية ماضيات في مواصلة نضالنا ايماناً منا بقضية المرأة وحقوقها المشروعة والحتمية إلى أن تتحقق اهدافنا المرجوه.

تحية حب وتقدير للمرأة البحرينية المناضلة من اجل التغيير والإصلاح والتقدم والعطاء.

تحية حب وإجلال لجميع نساءنا المناضلات في العالم في يومهن المجيد.

عاش الثامن من مارس رمز نضالات المرأة في العالم.

٨ مارس ٢٠١٨

فضفضة

رسوم صديقة

عيسى الدرازي

مؤخراً، أقرَّ الرئيس الأمريكي رسوماً جمركية على واردات الولايات المتحدة الامريكية بنسب: للصلب 25٪ والألمنيوم 10٪، مستثنياً من البلدان المصدرة حتى الآن المكسيك وكندا فقط. الرئيس ترامب بنى قراره استنادا إلى فقرة تتعلق "بالأمن القومي" من المادة 232 لقانون التوسع التجاري الأميركي الصادر في العام 1962 وهي المرة الأولى التي تستخدم فيها المادة منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995.

وبناء على تصريحات لرئيس غرفة التجارة الأمريكية في البحرين قيس الزعبي فإن الألمنيوم يأتي في مقدمة صادرات البحرين إلى الولايات المتحدة، حيث شكل نسبة 61 في المائة من كل السلع المصدرة من البحرين إلى الولايات المتحدة في 2017.

هكذا وبدون أي مقدمات يخرج الرئيس الأمريكي بقرار لفرض رسوم مفاجأة وغير مرحب بها لدى الدول التي يصفها دائما بالحليف الأقرب له في المنطقة. وفي المقابل ليس لدى دولنا سوى التفاوض على الإعفاء من باب العلاقات التاريخية والمصالح المشتركة في المنطقة دون أي أدوات ضغط من شأنها أن تجعل المشرع الأمريكي ينظر بعين الجدية للمطالبات الخليجية باستثنائها من هذه الرسوم المستحدثة.

الواردات البحرينية للسوق الأمريكية محصورة وقليلة، ولا يمكن ان تشكل فارقاً في السوق الأمريكية لكنها دون شك تشكل صادرات مهمة في السوق البحرينية وتشكل نسبة ليست بالقليلة في الميزانية العامة للدولة من حيث المجالات غير النفطية التي تتجه البحرين لزيادتها لرفد الموازنة العامة التي أنهكها انخفاض سعر النفط.

هذه الرسوم المفاجأة من الدولة الصديقة كما دأبت دول منطقتنا على وصفها، وحتى لو لم تمرر، فإنها يجب أن توضع بالاعتبار، حيث انها رسالة واضحة من المشرع الأمريكي تعلن صراحةً بأن لا أولوية أمام المصالح الأمريكية، وليس هناك صديق أياً كان تجري محاباته على حساب المصالح الأمريكية.

ليس اليوم فقط، وإنما منذ زمن مضى كان على دولنا أن تقف أمام هذه العنجهية الأمريكية التي تنظر إلى منطقتنا على أنها واحة من النفط تصل أنابيبها مباشرة من الخليج إلى واشنطن، إن كان هناك من رد مناسب على هذه الأساليب الملتوية والابتزازية فأمامكم اتفاقية التجارة الحرة، هذه الاتفاقية المتوحشة التي تلتهم كل شيء ولا شيء في المقابل، حيث التحرر من هذا القيد هو الرد المناسب على هذه الرسوم الأمريكية.

أحمد قراطة وحسن إسماعيل يقدمان في ملتقى «التقدمي»

قراءة في مسار الأداء البرلماني

نظمت لجنة الشأن البرلماني بتاريخ 4 مارس 2018، ندوة بعنوان (قراءة في مسار الأداء البرلماني). تتكون من محورين:

المحور الأول: تقييم التجربة البرلمانية (خلال الثلاث السنوات الماضية).

المحور الثاني: (قراءة نقدية في الاقتراح بقانون بحرمان قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية المنحلة من حق الترشح لمجلس النواب).

تحدث في المحور الأول النائب الأستاذ أحمد قراطة عضو مجلس النواب، قرأ التقارير أو بشكل أصح الإحصاءات وبالأرقام من حيث الاقتراحات بقانون أو المشاريع بقوانين أو المراسم بقوانين أو اقتراحات برغبة وغيرها المطروحة من قبل أعضاء مجلس النواب منذ الفصل التشريعي الأول المنعقد في نهاية عام 2002 حتى الفصل التشريعي الرابع الذي لازال مستمر حتى نهاية مايو 2018، وهي عبارة عن إحصاءات ما طرح من قبل النواب، وهي مقارنة بالأرقام ما بين الفصول التشريعية الأربعة، كان يأمل الحضور من النائب الأستاذ أحمد قراطة أن يقيم التجربة البرلمانية من حيث الانجازات والاخفاقات والأخطاء الكبيرة التي وقع فيها أعضاء مجلس النواب وبالأخص في الفصل التشريعي الرابع، وأن يكون بالفعل مؤسسة رقابية وتشريعية يحاسب السلطة التنفيذية(الحكومة) على كل أخطاءها وبالأخص ما يتصل بالعجز في الميزانية وازدياد الدين العام، وما يتصل بقضايا المواطنين الذين أصبحوا اليوم يتحملون فشل السياسات الاقتصادية للحكومة وغيرها من القضايا التي تشغل تفكير المواطنين.

المحور الثاني تحدث فيه رفيقنا المحامي حسن اسماعيل، حول الإقتراح بقانون لتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية لعام 2002، والذي ينص على (منع أعضاء وقيادات الجمعيات السياسية الفعليين المنحلة بشكل نهائي بسبب ارتكابها مخالفة جسيمة للدستور أو أي قانون من القوانين من ممارسة حقهم بالترشح و التصويت في الانتخابات البلدية و النيابية المقبلة) كما يشمل المنع بحسب المقترح كل من تم "طرده أو سحبت عضويته" من مجلس النواب وكل من استقال من المجلس بهدف تعطيل عمل البرلمان، بالإضافة إلى من صدرت ضده أحكام قضائية جنائية. فند المحامي حسن اسماعيل هذا المقترح بشكل قانوني ودستوري وهو مخالف للعديد من مواد دستور مملكة البحرين، والحقوق السياسية والمدنية.

في يومه العالمي: أمسية للشعر في «التقدمي»

نظمت اللجنة الثقافية والفنية في المنبر التقدمي أمسية شعرية بمناسبة اليوم العالمي للشعر الموافق الحادي والعشرين من مارس، ووسط حضور لافت من أعضاء وأصدقاء «التقدمي» ومحبي الشعر ومتذوقيه، أحيا الشعراء: عبدالحميد القائد، نادية الملاح، فاطمة محسن الأمسية بنصوصهم العذبة المكتنزة بالشعر والحب، مزاوجين بين نصوصهم القديمة والجديدة، وبين العربية الفصحى والعامية كما فعلت نادية الملّاح، وكان للمرأة حصتها من النصوص، خاصة وأن يوم الشعر العالمي يصادف أيضاً يوم الأم.

الناقد زكريا رضي قدّم الشعراء إلى الجمهور بحب وجمال، فيما صاحبهم بالعزف على العود الفنان فاضل سبت، حيث شكّل الشعر والموسيقى ثنائياً جميلاً أبهج القاعة التي تفاعل من فيها مع المشاركين، ولوّن بالفرح الأمسية التي اختتمت بتكريم الأمين العام الرفيق خليل يوسف، للمشاركين على جمال ما قدموه من إبداع.

هموم المواطن في عالمنا العربي

جواد المرخي

يحار المواطن العربي في الحصول على جواب مقنع لأسباب تدني العدالة الاجتماعية وغياب الحريات. وتزداد فداحة هذا السؤال في البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار جراء أوضاع أمنية وعسكرية غاية في التعقيد مع تدني للمستوى المعيشي الذي يؤذي للإحباط واليأس والخوف من المستقبل، مع أن الوطن العربي يعد ثالث أكبر مصدر للنفط مع احتياطات كبيرة وثروات زراعية ومساحات شاسعة من الأرض ومياه وفيرة، إلا ان تفكك الدول العربية نتيجة لتاريخ من أفكار الاستبداد ونظم التخلف والقمع وهيمنة الاستعمار بشكله القديم والحديث أوصلنا لما نحن عليه اليوم، في ظل هيمنة أنظمة لا تقيم وزناً لفكرة المواطنة والمشاركة الشعبية.

يفاقم من هذا المأزق تهميش ومحاربة المجتمع المدني والتضييق على منجزاته ومحاولة لتفكيكه على شكل كيانات مذهبية قومية ومعاداة النشطاء في مؤسساته، وسلب حقهم في العمل الاجتماعي والحقوقي الذي يصب لصالح الانسان العربي والسعي لتفريغ النشاط السياسي من محتواه من خلال الضغوط والملاحقات، وأيضاً محاربة الأنشطة النقابية والعمالية.

ونشهد تزايداً في محاولات عسكرة الحياة السياسية لديمومة الأنظمة الفاسدة والديكتاتورية، ما يشجع وينمي مظاهر العنف، ويصبح الهاجس هو محاربة أي صورة من صور المعارضة، وهكذا في ظل هذه الأنظمة الشمولية التي تقمع شعوبها لاستمرار هيمنتها على السلطة والثروة، يتفشى الفساد بمختلف اشكاله ويزداد الفقر والبطالة مع تدني للمستوى التعليمي والثقافي.

ويطغى الإنفاق على التسلح والعسكرة وأجهزة الأمن على الاهتمام بأوضاع الشعوب المعيشية، وعلى الخدمات التي يجب أن تتمتع بها في مجالات حيوية كالسكن والعمل والصحة والتعليم وغيرها، وهي كلها مجالات تعاني من القصور والتردي، فتتضاعف معاناة الإنسان العربي من كافة صنوف القهر والظلم والاستبداد، في ظل غياب للإعلام الحر المستقل، والهيمنة على كافة وسائل الإعلام وتوجيهها

محطات

يحررها: خليل يوسف

حرب إلغاء الآخر

إنـهـا حـرب غوغائية، أداتـهـا مـواقـع التواصل الاجتماعي، وأهدافها ضرب الآخـر واقصاءه وتشويهه الآخ، واثارة البلبلة تجاهه، والـوقـوع فى فخ التربص به، فى ظل مثل هذا الوضع مساحات شاسعة من العبث المدمر، بالإنتقال بسلاسة وخفة من السيْ إلى الأسوأ ، وبسرعة يراد منا أن نكون أكثر قرباً من حافة الهاوية .. وقمة المهزلة والمأساة حين يفعل البعض ذلك بذريعة الدفاع عن الوطن والوطنية!

مشاكل وحلول

متى يدرك الجميع أن الحلول لمشاكلنا تكمن فينا، وتبدأ فينا، ولايمكن أن تكون عند غيرنا، أو تبدأ من خارجنا..!!

هذا مايقول به العقل، ويقر به المنطق، وتثبته التجارب ..

المتاجرون بالدين

هناك مقولة عميقة تنسب لإبن رشد، "التجارة بالأديان هـى الـتـجـارة الـرائـجـة فى المجتمعات التى ينتشر فيها الجهل، فإن أردت التحكم فى جاهل عليك ان تغّلف كل باطل بغلاف ديني» ..

هـذا بالضبط ما يحدث الآن، وعليكم ملاحظة أن منسوب التظاهر بالدين مـن قبل اللاعبين على كل الحبال سيرتفع فى الفترة القريبةالمقبلة، وترتفع اعداد من يتاجرون بالدين، ومن يسدلون لحاهم، مرددين: قـال الله، وقـال رسـول الله، والسبب هو موسم الانتخابات البرلمانية القريب، استعدوا واحذروا وانبذوا اللاعبين على أوتار الدين والمذهب والطائفة.

ومضات

■ الفارغون وحدهم من يحتاجون إلى ألقاب، ويحتجون اذا لم يسبق اسمهم لقب!

■ الشعوب لا تصدق المادحين والمطبلين الذين لا هّم لهم إلا المديح، يتسابقون على مديح وتمجيد الحكام، لا يكلون ولا يملون من إلباس الحق بالباطل، والأسوأ حين تتسع دائرة من أرادوا أن يقتصر دورهم على الإستنفاع من وضع كهذا، ومن ثم الإمتثال المقترن بالتصفيق والتهليل والنفاق، وكأن ليس فى الإمكان أفضل مما هو قائم ..

■ الإنشقاق الفلسطيني كما يقول محمود درويش هو المطلب الرسمي العربى، وهو المطلب الأمريكي، والإسرائيلي، انشقاق يوفر للأنظمة العربية فرصة المتاجرة والمزايدة على القضية الفلسطينية، التى لم تعد إلا ذريعة، هل فى المخيلة السوداء ما هو أسوأ من هذا الواقع ؟ .. والواقع فى كل تلك المشاهد أكثر سخرية ومرارة وسوداوية ..!

السفهاء يعظون ..

لكل مرحلة سفهاء ومهرجين، أسوأ هؤلاء هم الذين يظهرون لنا بلبوس الواعظ والوطنى والناصح الحكيم، العفيف، الشريف، الحريص على مصلحة الشعب والوطن، والأسوأ حين يتقدم هؤلاء الصفوف الأمامية فى كل محفل، ويعاملون كأنهم من النخبة أو من كبار القوم ..!، فيما هم فى الواقع نرجسيات لا تنتج أكثر من تأكيد ذواتها ولا تبعث إلا الضجر!

فالح عبدالجبار

يصعب حصر هذا الرجل الذى رحل عن الدنيا مؤخراً وشكل رحيله الصادم خسارة كبيرة فى تعريف محدد، هو لم يكن مجرد مناضل وباحث وأستاذ جامعي وعالم جليل، وعلم من أعلام الاجتماع والفكر والثقافة وحاملاً لمشعل التنوير والتغيير .

حياته لم تكن مجرد أيام راكمها الزمن، بل جهاداً وانتاجاً ومواقف ونظالات، فى السياسة أستاذ، فى الأدب ضليع، فى علم الاجتماع مبدع، يكفى ان نختزل ما قاله حزبه الشيوعي العراقي عنه بأنه العارف بأزمنتنا، والواهب دروبنا أغنية لمّا تكتمل، القائل قولاً جميلاً فى زمن غابت فيه الكلمات النيرة، وساد فيه الابتذال، وخيَّم فيه الدجي، فطوبى للأنقياء فى نضالاتهم والذين لايرحلون بموتهم ..!

السادة الشوريون..
رفقـا بعقـــولنـــــا!

في البدء لابد لي من التأكيد على حقيقة أنني لم أكن في وارد الكتابة حول الشأن الاقتصادي أو البرلماني أو حتى قضايا الفساد، ربما بسبب تشبع الرأي العام بالكثير من القصص والقضايا والمماحكات والملاسنات والفضائح التي وصل الكثير منها الى حد التراشق غير المسؤول عبر وسائل التواصل الاجتماعي وبشكل ربما يكون غير مسبوق هذه المرة.

عبد النبي سلمان

لكنني أعترف أنني اضطررت للمواصلة في الكتابة حول قضايا الرقابة وهمومها، بعد أن تابعت، كما تابعتم ربما، وقائع إحدى جلسات مجلس الشورى الأخيرة، حيث تمت مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالمجلس والتي رفضت مشروع بقانون مقدم من مجلس النواب البحريني يلزم ديوان الرقابة المالية (بوجوبية) إحالة اي مخالفة تنطوي على جريمة جنائية إلى النيابة العامة وذلك دون الاخلال بالمسؤلية التأديبية، كما جاء في خلاصة فحوى المناقشة العامة بمجلس الشورى والتي افضت الى رفض المشروع بقانون!!

وبحسب ما تابعنا وكذلك بحسب ما جاء في وسائل الإعلام فإن السبب مرده كما ارتأى المجلس «إنه في حال اقرار مسودة مشروع مجلس النواب الأصلي، فانه سيؤدي إلى تبعات لا طائل منها تتعلق بجعل الديوان معرضا للرقابة والنقد من قبل المؤسسات التشريعية والإعلامية في حال اخفاقه في اجراء التحقيقات اللازمة لإثبات أن تلك المخالفات تمثل جرائم جنائية لكون الديوان لا يملك أجهزة تحقيق قادرة على القيام بتلك المهمة، ولاختلاف دوره المهني ومتطلبات اختصاص التدقيق والرقابة»، كما جاء في مسببات رفض المشروع بقانون!!

نعم، نستغرب كثيراً محاولة أعضاء مجلس الشورى اقناعنا بأن مجرد احالة القضايا التي بها شبه جنائية للنيابة العامة للتحقيق فيها، مثلها مثل أي قضايا أخرى ربما لا تصل حد المساءلة، وربما يبرىء أصحابها ويعاد لهم الاعتبار فيما لو لم تثبت عليهم التهم، سوف يغير ذلك من وظيفة ومهنية ديوان الرقابة وربما يشغله عن متابعة دوره الرقابي، ويحمله مسؤليات تتعلق بالتحقيق وهو لا يملك تلك السلطات أساسا!!

لا نعلم إن كان ذلك يمكن تصنيفه باعتباره تذاكياً على عقول البسطاء، أم هو مجرد مراوغة مفضوحة وعجز، أم تشويه للحقائق ضمن واقع مشوهٍ حد القبح، أم هومجرد هروب إلى الأمام تحقيقا للقاعدة الذهبية التي جرى تدجين عقول البسطاء بسببها لعقود طويلة "ليس في الإمكان أفضل مما كان".

يعلم أصدقاؤنا الشوريون جيدا، اننا وعلى مدى أكثر من أربعة عشرة سنة، وأربعة عشر تقريرا لديوان الرقابة المالية والإدارية قد تحدثنا كثيرا وتحدث معنا كل من يعنيهم حاضر ومستقبل هذا الوطن، ونحن نتابع تراكم عشرات بل مئات الملايين المضيعة والـثروات المهدرة والحقوق الضائعة والممتلكات والأراضي المصادرة والشركات المفلسة والمشاريع الخاسرة، بضرورة تقديم من تكشف تقارير ديوان الرقابة السنوية فضائحهم وفضائح وزاراتهم ودوائرهم وشركاتهم للنيابة العامة، وليس شرطا أبداً أن يكونوا مذنبين على الدوام، بل إننا نرى في ذلك ضرورة لتحقيق عوامل فضلى من الشفافية والرقابة الصارمة والمساءلة التي كم نحتاجها في مثل هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية العصيبة، خاصة ونحن نتابع بمـرارة تراجع موقع بلادنا البحرين في معدلات الإفصاح والشفافية عاماً بعد آخر وقد دب اليأس والقنوط في الغالبية تقريبا من امكانية اجراء اصلاحات ادارية واقتصادية ترقى لمستوى التحديات الكبيرة التي تواجهها البحرين، وفي ظل موارد تنضب سريعا واقتصاد متهالك معتمد على سلعة واحدة هي ما تبقى لنا في ظل اقتصاد ريعي عجزنا لعقود أن نجعله متنوعا، وعجوزات مالية ضخمة ومديونية عامة أضحت تقترب سريعا لتتجاوز في معدلاتها جل ناتجنا الاجمالي المحلي.

مؤلم حقا أن نتابع هذا الإمعان في تكريس حالة مؤذية من الإحباط لدى الناس في مجرد إعطاء ولو جرعة من الأمل بأن تقوم مؤسسساتنا الرقابية والتشريعية بمسؤلياتها وعينها على مقدرات الوطن، وقبل ذلك الإحساس بهواجس ومخاوف الناس الحقيقية، وهم يتابعون ثروات الوطن المضيعة كل يوم، ويرددون بتبرم لا يتوقف " لدينا فساد ولا يوجد فاسدون".

كيف لنا إذاً أن نعزز من دور مؤسسساتنا التشريعية والرقابية، ونقنع الناس بجدية الإصلاحات وأهمية تلك المؤسسات ومراكمة المكاسب، إذا كان فيها ثمة من لا يريدون مجرد تغيير هذا الواقع المضني، ويترددون بل ويخافون من مجرد ملامسة الحقائق المعاشة بشيء من الإصرار والمسؤلية الوطنية، ويرفضون أن يرتقوا إلى مستوى التحديات ويقبلون مذعنين بمسايرة الواقع خوفاً على مصالح ذاتية عابرة، مع أن المفترض هو أن يكونوا في مقدمة الشهود العدول والمتابعين الأوفياء لحجم التراجعات والفساد وسرقة مقدرات الوطن، وهم الذين تجسدت أمامهم كل الأرقام والحقائق والتشوهات، ومن أهم مسؤلياتهم ان يتصدوا لها بأمانة واخلاص محترمين مسؤولية التكليف والقسم؟!

خزّان احتياطي من العمال

المحامي محمود ربيع

ورد في المـــداولات النيابية مؤخراً أن نسبة البطالة في البحرين بلغت في عـام 2017 نسبة 4.2٪، وحسب النائب جمال بوحسن فهذه النسبة مقبولة بالمعايير العالمية وهـي تحـت السيطرة ويمكن القضاء عليها، وأثنى على جهود وزارة العمل والتنمية الاجتماعية واصـفاً هـذه الجعهود بالملموسة والمُقدرة (جريدة الأيام العدد 10573 عدد يوم 21 مارس 2018)، بصرف النظر عـن دقة النسبة وجهود الوزارة في معالجة المشكلة وغيرها من التساؤلات الشائعة عند الحديث عن مشكلة البطالة، إلا أن السؤال الذي يتردد هو (لماذا يتواجد لدينا دائماً عدد من العاطلين عن العمل من خريجي المدارس والمعاهد والجامعات والذين لا يجدون فرصة عمل، هل من الممكن في يوم ما أن تصبح نسبة البطالة صفر ٪ أو في حدود لا تتجاوز واحد بالمائة).

الإجابة هي أن النظام الاقصادي لا يسمح بذلك لأن هذا النظام قائم على التنافس الشرس في سوق محلي صغير يـؤدي بالضرورة إلى اندماج المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة مع بعضها لكي تتمكن من البقاء على قيد الحياة، أو يؤدي إلى استحواذ المؤسسات الكبرى على المؤسسات المتوسطة والصغيرة – ويمكن مُلاحظة ذلك في عمليات الاندماج والاستحواذ التي حصلت مؤخرا في قطاع البنوك وشركات التأمين – ، وعند الاندماج أو الاستحواذ فإن تسريح مجموعة من العمال هي الظاهرة الأكثر بـروزاً، حيث يُمكن لعامل أن يُشغل رأسمال الشركة الجديدة، بدلاً من اثنين أو ثلاثة قبل الاندماج أو الاستحواذ.

إضافة إلى ذلك وبسبب التنافس الطاحن فإن الشركات تندفع الى زيادة الإنتاجية وهذا أمر لا يتم إلا بزيادة المنتجات وخفض النفقات عن طريق زيادة ساعات العمل وخفض الأجور واستقدام العمالة الرخيصة، ويكون خفض النفقات كذلك عن طريق توفير أجهزة وآلات أكثر كفاءة والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض في اليد العاملة حيث تُدمر هـذه التقنيات وظائف بعض العمال.

هذا التقلص لا يعني أن الـشـركـات في ظل هـذا النظام الاقتصادي سوف تستمر في التقلص والإنكماش وإنمـا سوف تبحث عن أسواق جديدة وفرص للتوسع أخـرى وخلق صناعات جديدة تحتاج إلى عمالة، وبالتالي فإن مجوعة أخرى سوف تدخل إلى سوق العمل تلبية لاحتياجات الشركات الجديدة، ولكن القاعدة هي أن النظام الاقتصادي سوف يكون لديه الميل لرمي العمال خارج عملية الانتاج متى جفت شرايين الاقتصاد مرة أخرى.

هـذا الوضع هـو الـذي يحتاجه النظام الاقتصادي الرأسمالي حيث يجب ان يتوفر (خزان احتياطي من العمال) وهم أولئك الذين يمكن دفعهم إلى عميلة الانتاج والتخلص منهم وفقاً لمتطلبات وأوضاع السوق المتغيرة، فحينما يتحسن الاقتصاد سيحتاجون لأيد عاملة بشكل طارئ وبالتالي تبدأ عميلة توظيف سريعة، وعندما تنتكس التجارة وتضيق السوق فسيكون الشعار المرفوع "حافظ على المال وتخلّص من العمال".

هذه الدورة تمثل الإجابة على سؤال لماذا لا تكون نسبة البطالة صفر ٪ لأن وجود هذا الخزان الاحتياطي من العمال يُساعد على بقاء مستوى الإنخفاض في معدل الأجـور ويُلجم طموحات العمال قيد الخدمة من تحقيق أي رفع لمستوى وظروف العمل، ويلبي هذا الخزان نهم الشركات الرأسمالية نحو الأرباح والإستغلال.

وغني عن البيان أن هذا الأمـر يـؤدي إلى اضطراب اجتماعي وهزات عنيفة تصيب الأسر والأفراد الذي يجدون أنفسهم في لحظة خارج عميلة الانتاج ودون أجر ثابت، لا سيما حيث يكون توسع أو تقلص (خزان العمال الاحتياطي) بصورة ضخمة خـلال الأزمـات والنكسات السياسية والاقتصادية.

كيف تحتضن أمريكا التطرف؟

قاسم الحلال

من يراقب الأحداث الجارية على الساحة الدولية حدثاً بحدث ولحظة بلحظة، وخصوصاً الأحداث في البؤر الساخنة، وذلك الوضع قراءة صحيحة ودقيقة لتداعيات ما يجري على الساحة الدولية، سيلاحظ أن التطرف والإرهاب وجهان فاعلان في مجريات ما يدور في هذه الأحداث، وإن للإمبريالية الأمريكية بقيادة استخباراتها (C.I.A) حضور واضح وجلي للأمم، غي صنع ذلك أو التشجيع عليه.

تنشط الإمبريالية بأساليب وأدوات عدة، أي أنها مدججة بعدة وعدد من العسكر، الذين ينتشرون في كل زاوية وركن، مرة بأقلامهم التي تفبرك الحدث حسب سخونته، وحسب ما يتطلبه، مستخدمة الضرب على الوتر الحسّاس، حيث تبث نعرات دينية وقومية وذلك لتأجيج نعرات طائفية عفى عليها الزمن لاستخدامها ورقة لتشكيل الجيل الجديد كيفما تريد، وتقوم ببث سمومها عن طريق اعلامها المتلفز او عبر الصحافة، لكونها تمتلك ترسانة كبيرة من الوكالات وأصحاب الأقلام الصفراء، التي تستطيع دس السم في العسل. كما لديها ممثلون وكتاب سيناريو ومخرجون يستخدمون (الأكشن)، لدغدغة مشاعر الشباب والأطفال المراهقين.

إن الاستخبارات الأمريكية تولى اهتماماً للتوجهات الدينية المتطرفة والمشاعر القومية الشوفينية مدغدغة إياها، وموظفة لها لتحقيق مراميها في الهيمنة، وقامت (C.I.A) بفتح قنوات متعددة التوجه، قومية، دينية، مذهبية، وطعمتها برموز مقبولة اجتماعياً،ووصل الأمر بها تطعيم هذه القنوات بجاهزية الفتاوي، التي تنشر عن طريق رموز تحاكي كل لغات المجتمع، لذلك علينا تخيل وجود قنوات باسم مرجعيات معينة تبث برامجها بمختلف اللغات المشهورة: الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، الروسية، الفارسية، التركية....الخ، لتسويق رسائها المسمومة

هنا لا نحتاج إلى السؤال كيف استطاعت الإستخبارات الأجنبية أن تجعلنا نتقاتل بأموالنا وبإدينا وبسلاحهم؟ وهذا القول ليس عبثاً بل وصلنا للتصفيق لأطفال تموت تحت الأنقاض نتيجة جريمة تشريع فتوى تخالف الأعراف الأخلاقية والنبل الإنساني، ومن هنا نقول إن تسييس الفتاوى لا يخدم الأمم، وتمكين سياسة (فرق تسد)، وتهيئة الفرص لاندلاع الحروب تحت مسميات كثيرة.

واجبنا توجيه نقد صريح لهذه السلوكيات، التي تهدف إلى تمزيق الشعوب بعيداً عن النهج الأممي للحراك الوطني وهو الذي يشكل عجلة المجتمع نحو التلاحم والتسامح، حفاظاً على نسيجه الوطني.

تنويه: في مقال العدد الماضي خطأ مطبعي غيّر معنى إحدى الجمل، حيث وردت كلمة ننشل، والصحيح هو: ننتشل، لذا وجب الاعتذار والتنويه.

قراءة انتفاضة مارس ١٩٦٥ في سياقها التاريخي

لم تزل الدروس السياسية والنضالية لانتفاضة مارس ١٩٦٥ ماثلةً وجدير بنا أن نكرر قراءتها ونتعلم من مجرياتها ونتائجها. وحريٌ بنا أيضاً أن ننوّه بأن ما بيدنا اليوم من إمكانية التطرق لهذا الحدث أو ما يماثله من أحداث وطنية مرَّ بها شعب البحرين على مدى تاريخ مطالباته هو ثمرة من ثمار جنيناها منذ طُرح المشروع الإصلاحي في مملكة البحرين مع بدء الألفية الثالثة، ولولا ذلك لكان مجرد ذكر انتفاضة من الممنوعات.

فوزية مطر

قراءة السياق التاريخي للانتفاضة يعني التطرق لها في إطار وقتها وظرفها التاريخي كما كان وكما حدثت فعلاً، مع تحري الموضوعية والصدقية دون إسباغ أي هالة أو تضخيم على الوقائع أو القوى أو الشخصيات. وفي الوقت ذاته دون التقليل من القيمة التاريخية للانتفاضة ودروسها. ويصعب في حيز محدود الإحاطة بكل جوانب الانتفاضة ومسيرتها وأحداثها، لذا سيتم التركيز على خمسة محاور دون الغوص في تفاصيلها.

أولاً: الظرف التاريخي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي

مع دخول الستينيات كانت مهنة الغوص على اللؤلؤ قد انتهت وكان الآلاف من الغواصين وصيادي الأسماك والمزارعين القادمين من مدن وقرى البحرين قد تحولوا إلى العمل بشركة بابكو والشركات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى كعاملين ومستخدمين.

ازداد تنامي العائدات النفطية فشكّلت المكوِّن الرئيس لدخل الدولة مما أسهم في المزيد من التوجه نحو تطوير البنية التحتية في البلاد كشبكتي الكهرباء والماء وتوسع الأعمال الإنشائية والعمرانية إلى جانب المزيد من نمو القطاع الوظيفي الحكومي والتوسع في الخدمات التعليمية والصحية.

لم تشكِّل انتفاضة مارس 1965 البداية في نضال الطبقة العاملة البحرينية التي خبرت النضال العمالي منذ ما قبل الثلاثة عقود. في السنوات الأولى لبدء الصناعة النفطية في معسكر العمل بمنطقة جبل الدخان وقع العامل البحريني فريسة لأصعب ظروف العمل وأقساها مع ما رافق ذلك من تدني الأجور والتمييز بين العامل البحريني والأجنبي في الامتيازات وظروف العمل. وعلى مدى السنوات اللاحقة خاض العمال صراعاً مع شركة نفط البحرين في إطار المطالبات بتحسين أوضاعهم وأجورهم. في سنة 1938 نظَّم العمال إضراباً في بابكو على ضوء إجراء تقليص في عددهم بعد اكتمال بعض المشاريع الإنشائية في الشركة. وفي سنة 1943 أضرب عمال بابكو ورفعوا مطالب بتحسين ظروف العمل ورفع الأجور. وقد اعتُقل حينها قادة العمال وحوكموا، لكن نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية والحاجة الماسة لاستمرار عمل بابكو أعيدوا لأعمالهم. وفي الخمسينيات تمكنت هيئة الاتحاد الوطني من تشكيل نقابة عمالية(اتحاد العمل البحراني) وفاز مرشحو النقابة في لجنة صياغة أول قانون عمل بحريني سنة 1957 وشارك العمال في كافة الإضرابات التي دعت لها الهيئة. ثم في مارس 1965 كانت حركة تسريح العمال الكبرى التي أجرتها شركة بابكو العامل الأساس في اندلاع الانتفاضة.

على الصعيد السياسي المحلي كان قد فُرض نظام الطوارئ في البلاد بعد القضاء على حركة الهيئة وتشكَّل جهاز أمني يتولى إدارته البريطانيون، كما بدأ تطبيق قانون العقوبات وفُرضت رقابة شديدة على الحريات العامة. ذلك إلى جانب ما أجري من تغييرات في قانون العمل الصادر سنة 1957، وهي تغييرات رجَّحت مصالح شركة بابكو على المصلحة العمالية. من جانب آخر تم تجديد اتفاقية الحماية البريطانية على البحرين ما أدى لحركة احتجاج شعبية سنة 1964 شابتها أعمال حرق وتخريب وأعقبتها اعتقالات في صفوف الناشطين.

على الصعيد الخارجي وخلال النصف الأول من الستينيات كان نجم جمال عبدالناصر في صعود والمد الناصري ينتشر وينال أوسع تأييد عربي وثورة يوليو 1952 تحقق النجاحات. وقد شحذت القرارات الاشتراكية للتأميم في مصر 1960 الهمم العربية واستنهضتها للتحرك. في الوقت ذاته كانت حركة القوميين العرب في أوج قوتها وانتشارها وتأثيرها على الجماهير العربية. كما ترك انتصار ثورة الجزائر على المستعمر الفرنسي سنة 1962 صدى كبيراً على الصعيد العربي. وقد لعبت كافة تلك العوامل دوراً كبيراً في إذكاء الروح الوطنية لدى البحرينيين ضد هيمنة سلطة الحماية البريطانية ومن أجل تحقيق مطالب وطموحات شعب البحرين.

ثانيا: الفئات الجماهيرية المشاركة

الانتفاضة بدأت عمالية بشكل أساس من خلال إضراب عمال شركة بابكو احتجاجاً على تسريح زملائهم. ولكون الشركة استقطبت عملاً من كافة مدن وقرى البحرين فقد شكَّلت المصالح العمالية المشتركة عاملاً حاسماً في توحيد كافة عمال البحرين دون النظر لأي اعتبارات مناطقية أو طائفية. لقد أدت المصالح العمالية المشتركة إلى اتساع الانتفاضة وشموليتها لتغطي معظم المناطق البحرينية.

امتدت المشاركة إلى عمال ومستخدمي المشاريع الإنشائية والعمرانية الأخرى التي تأسست خلال الحقبة المذكورة سواء حكومية أو خاصة فشارك عمالها في الإضراب والتظاهر تضامناً مع زملائهم.

شاركت أيضاً الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى التي تعزز نموها مع تنامي القطاع الحكومي الخدمي من معلمين وصغار موظفين

وطلبة. وهي فئات تملك تعليماً ووعياً نسبياً خوَّلها للتفاعل مع صدى الأحداث السياسية العربية من جهة ومع مطالب العمال في البحرين من جهة أخرى، فشاركت مشاركة فاعلة في أحداث الانتفاضة.

ثالثا: القوى الوطنية

1. من أهم ما ميز انتفاضة مارس 1965 وجود قوى سياسية وطنية تأسست وتعمل تحت الأرض وفوقها عند بدء الانتفاضة وهي بالترتيب التاريخي والهجائي: جبهة التحرير الوطني البحرانية، حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي. كانت جميع القوى السياسية المذكورة قوى فتية لم يمض على تأسيسها في البحرين سوى عقد من الزمن في حالة جبهة التحرير وأقل من عقد في حالتي القوميين العرب وحزب البعث. كما كانت العناصر المنتمية لها عناصر شابة في مقتبل العمر غالبهم في العشرينات وقليل منهم في الثلاثينات من عمرهم. وبذلك لم تخض تلك التنظيمات الانتفاضة بخبرة كافية في التعامل مع بعضها ومع مجريات الأحداث على الأرض. رغم ذلك تحركت تلك القوى الوطنية لقيادة الانتفاضة ومنحت أدوارا مشهودة في مسيرتها.

2. نشطت عناصر جبهة التحرير العاملة في بابكو على إثر حركة التسريح في الدفع بعمال الشركة للإضراب عن العمل وفي تنظيم المسيرة العمالية الداعمة حول مقر الشركة. كما كان لعناصرها تواجدٌ في الشركات الكبرى الأخرى مثل شركة أكمي وكري مكنزي وغيرها وفي عدد من الأندية التي دفعت الجبهة في تأسيسها، إلى جانب تنظيمها مسيرة كبرى في سوق المنامة. وعلى مدى عمر الانتفاضة تمكنت الجبهة من تحريك بعض المجموعات العمالية والموظفين والمعلمين.

يمكن اعتبار حركة القوميين العرب صاحبة الحضور الأقوى والأشمل في الانتفاضة. تميزت الحركة بكثرة أعضائها وبقدرتها على استقطاب قاعدة جماهيرية واسعة من الطلبة والموظفين والعمال وتحريكهم، وبذلك تسيُّدت حركة القوميين العرب الحراك الجماهيري خلال الانتفاضة. كان لها دور واضح في تسيير المظاهرات اليومية في المناطق البحرينية وعلى وجه الخصوص في المحرق. إلى جانب استقطابها فئات نسائية واسعة من الطالبات وربات البيوت اللواتي أُنطن بمختلف المهام النضالية واللوجستية خلال الانتفاضة.

حزب البعث في البحرين اهتم بالعمل التثقيفي والتطوير الفكري في الوسط النخبوي والطلابي وشاركت مجموعات من عناصره في فعاليات الانتفاضة بشكل مجموعات أو أفراد

في الغالب. ومما يُحسب للبعثيين اهتمامهم بضم العنصر النسائي لصفوفهم وتأهيله فكرياً. وقد شهدت الانتفاضة مشاركة واسعة لعناصرهم النسائية في المسيرات ورفع الشعارات بل وفي إلقاء الخطب.

3. شاركت جبهة التحرير دون توفرها على قاعدة شعبية تسندها ويمكنها تحريكها ورفع شعاراتها ومطالبها، وذلك بالطبع جانبُ ضعف في انخراط أي تنظيم في حراك شعبي كبير كانتفاضة مارس دون غطاء جماهيري. لكن الجبهة دخلت الانتفاضة تنظيماً ذا بنية حزبية متماسكة، يتبنى آليات العمل الحزبي في الظروف السرية ويخضع لمركزية التخطيط والحفاظ على السرية الشديدة. شاركت عناصر الجبهة بشكل حذر وسري ومدروس وفق قرارات حزبية ودققت كثيراً فيمن تزج به ميدانياً من عناصرها ولم تكشف إلا من سبق اعتقالهم. لذا خرجت الجبهة من الانتفاضة بأقل الخسائر محتفظة ببنيتها التنظيمية القوية والمتماسكة وبلجنة قيادية ثابتة.

دخلت حركة القوميين العرب الانتفاضة تنظيماً فضفاضاً يضم في صفوفه فئات واسعة من القوميين والناصريين وكل من يحمل حساً وطنياً، وبوضع تنظيمي مخلخل شبه منفلش وقيادة كثيرة التغير. كان ذلك سبباً رئيساً في تعرض الحركة للملاحقات الأمنية على مدى أعوام متتالية سبقت الانتفاضة. وأثناء الانتفاضة أخذت الحركة تضم لصفوفها كلَّ من تجده نشطاً ويتمتع بالقوة الجسدية. وقد كان كل ذلك وبالاً على الحركة في جهة سهولة اختراقها واعتقال عناصرها وما جرى في المعتقل من انهيارات واعترافات. ذلك إلى جانب أن القوميين العرب دخلوا الانتفاضة وخاضوا حراكها كفصائل متعددة عملت بشكل شبه منفصل. كانت النتيجة القضاء التام على الوجود التنظيمي للحركة في البحرين خلال شهرين.

حزب البعث العربي الاشتراكي في البحرين دخل الانتفاضة بعد انقسامات جرت في صفوفه على اثر الانقسام في صفوف الحزب الأم ما بين سوريا والعراق. ذلك الانقسام أدى لبروز موقفين من المشاركة في الانتفاضة أحدهما أصدر قراراً بعدم المشاركة والآخر شارك في الغالب كأفراد.

في بداية الانتفاضة كان هناك مسعى لتوحيد حراك القوى السياسية، وفعلا صدر بيانٌ مشترك وحيد ثم لم يلبث كل تنظيم أن سار مساره المستقل خلال مجريات الانتفاضة. صحيحٌ كان هناك تعاون بين عناصر من جبهة التحرير والقوميين العرب ولكنه في الغالب تعاونٌ فردي لا يتجاوز تبادل خدمات فرضتها وتطلبتها مجريات الانتفاضة. وهكذا في حين وحَّدت المصالح المشتركة العمال عفوياً، لم

- مشاركة المرأة البحرينية في الإنتفاضة كانت علامة بارزة في الحراك الوطني
- أهمية توحيد حراك الناس على برامج وملفات وطنية مشتركة

تتمكن القوى السياسية من التوافق على مسيرة موحدة أثناء الانتفاضة وحتى نهايتها، خاصة وقد هيمن منذ ما قبل الانتفاضة على القوى السياسية صراع الاستحواذ ونفي الآخر فكراً ودوراً.

رابعا: مشاركة المرأة

مشاركة المرأة البحرينية في انتفاضة مارس 1965 كانت علامة من العلامات البارزة في تاريخ الحراك الوطني للمرأة البحرينية. كانت المرأة البحرينية في الستينيات قد حققت مستويات من التطور في مجالي العلم والعمل. خلال العام الدراسي 1964-1965 بلغ عدد المتعلمات في المرحلة الابتدائية 11920، والمرحلة الثانوية 720 متعلمة وهو عدد معقول مقارنة بعدد الإناث المواطنات وفق التعداد السكاني الرابع الذي أجري سنة 1965 والذي بلغ 71446 مواطنة من مجمل عدد السكان من المواطنين البحرينيين الذي بلغ 143،814. وعلى صعيد العمل بلغ عدد القوى العاملة النسائية في القطاع الحكومي 995 امرأة منهن 149 يحملن الشهادة الابتدائية و 224 يحملن الشهادة الثانوية و 9 يحملن الشهادة الجامعية. وفي العام نفسه بدأت المرأة تدخل ميدان العمل في القطاع الخاص.

أسهمت أجواء المدرسة الثانوية للبنات في تنمية وعي الطالبات البحرينيات وتوفير أجواء مشاركتهن الوطنية وبلورة توجهاتهن السياسية. ويعود الفضل في ذلك للمعلمات المواطنات من بنات الطبقة المقتدرة اللواتي عدن من الدراسة في الخارج وكان غالبهن يحمل فكراً سياسياً قومياً(قوميون عرب وبعثيون). وهن بمعية المعلمات العربيات الوافدات من مصر والشام لعبن دوراً كبيراً في استنهاض الروح الوطنية لدى طالبات المرحلة الثانوية.

كما أسهمت وسائل الإعلام متمثلة في المذياع الذي غدا خلال الستينيات متوفراً في الكثير من البيوت البحرينية وفي الصحف والمجلات العربية التي كانت تصل البحرين في نشر الوعي والفكر القومي والناصري الذي اجتاح المنطقة وفي إذكاء الروح الوطنية لدى الشابات وربات البيوت. كما تأثرت الشابة والمرأة البحرينية بالدور البطولي الذي خاضته المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد ورفيقاتها ضد المستعمر الفرنسي.

وتكتسب مشاركة المرأة المشهودة في انتفاضة مارس 1965 أهمية كبيرة في تاريخ الحراك الوطني النسائي في البحرين من حيث الاتساع والتنوع. ويمكن اعتبارها أهم حركة نهضوية وضعت المرأة البحرينية على طريق المشاركة في الشأن العام والمطالبة بالحقوق الوطنية والمدنية. تلك المشاركة لم تضاهيها في اتساعها سوى مشاركة المرأة خلال الأحداث التي مرت بها البحرين منذ فبراير 2011. وهناك فرق بين المشاركتين ففي حين مثلت مشاركة المرأة في انتفاضة 1965 طموحاً نسائياً للنهوض والمشاركة في الحراك لنيل الحقوق، جرت مشاركة المرأة في حراك 2011 تحت غطاء ديني طائفي بل ومثلت في بعض جوانبها نكوصاً عن بعض حقوق المرأة وعودة بها للوراء. ذلك رغم الفارق الكبير في العدد السكاني ونسبة تعليم الإناث ودرجة التحديث المجتمعي ما بين 1965 و2011.

خلال انتفاضة مارس 1965 انضمت المرأة لعضوية القوى السياسية الوطنية كما شاركت فئات نسائية واسعة في شتى المهام النضالية كالاعتصام والتظاهر والمشاركة في المسيرات وإلقاء الخطب وترديد الشعارات الوطنية وجمع المال لمساعدة عائلات الناشطين والمعتقلين وتوزيع المناشير، إلى إنقاذ الجرحى وإيواء المصابين وصولا لإيواء المتخفين عن أعين قوى الأمن ونقلهم ونقل رسائلهم بل والقيام بنقل بعض الأسلحة الخفيفة.

وقد نجحت حركة القوميين العرب في ضم مجموعات نسائية إلى عضويتها وكسبت قطاعات واسعة من النساء المشاركات في الأحداث والداعمات للحراك الجماهيري. ونجح حزب البعث البحريني في ضم مجموعات من الموظفات والطالبات والتركيز على تثقيفهن فكرياً وسياسياً مما أسهم في سرعة تواصلهن مع الجسم النسائي في العموم وفي اتساع مشاركتهن في الفعاليات الجماهيرية للانتفاضة. ولم تبرز مشاركة نسائية من صفوف جبهة التحرير، وقد يكون ذلك بسبب نظام السرية الشديد الذي اعتمدته الجبهة في عضويتها وعملها وحراكها وبسبب ضيق قاعدتها الجماهيرية. ذلك بالإضافة إلى أن الفكر الاشتراكي الذي تتبناه الجبهة كان مُحارباً من غير جهة في البحرين حينها.

خامسا: المآلات والدروس

- قُضي على الانتفاضة وفشلت في تحقيق معظم أهدافها.
- أودع المئات المعتقل دون محاكمة أو إدانة.
- تمت تقوية جهاز الأمن واستدعي هندرسون لتطويره.
- انتهى الوجود التنظيمي الفعلي لحركة القوميين العرب في البحرين وتمزقت إلى عدة تنظيمات قومية.

في الوقت ذاته حققت الانتفاضة بعض المكاسب:

- تحقق وبشكل جماهيري عفوي نوع من الوحدة الوطنية دفعت بها المصالح العمالية المشتركة في كل مناطق البحرين.
- دخلت القوى الوطنية في أعمال نضالية مشتركة وتبادل خدمات ومنافع فرضها الحراك.
- انخرطت المرأة البحرينية في ميدان المشاركة في العمل الوطني النضالي من خلال دور واسع متعدد الأوجه.
- توصّل النظام إلى أن ما جرى يفرض هوامش معينة من المرونة في التعاطي مع المطالب الشعبية وعليه فقد: أجري تطوير في الأجهزة الإدارية الرسمية بتشكيل مجلس الدولة الذي اتخذ شكل مجلس للوزراء وضم إليه شخصيات من النخبة التجارية والمجتمعية. كما تم إصدار قانون للصحافة ومُنح تصريح لإصدار صحيفة أسبوعية(الأضواء). وفي العام التالي 1966 أعيدت بعثات الطلبة الدراسية بعد أن أوقفت منذ أحداث حركة الهيئة سنة 1956.

دروس انتفاضة مارس ١٩٦٥:

1- المصالح المشتركة توحد حراك الناس وإن جرى عفوياً، فما بالك إن دفعت في ذلك قوى سياسية تتوحد على برامج وملفات وطنية مشتركة.

2- أهمية قراءة الواقع السياسي ومعطياته كما هو قراءة موضوعية توصل لتحقيق أكبر قدر من أهداف أي حراك من خلال قياس واقعي لميزان القوى وتحديد نوع التحرك وعناصره لتحاشي خساراته. وذلك ما نجحت فيه جبهة التحرير أثناء الانتفاضة وخرجت معافاة وبأقل الخسائر. أما عكس ذلك فهو خسائر كثيرة وعودة للوراء.

3- الحراك السياسي على الأرض يحتاج لرافعة أو لقاعدة جماهيرية تدعم أي قوة سياسية وتنفذ برنامجها. وذلك ما نجحت فيه حركة القوميين العرب خلال الانتفاضة بغض النظر عن الأسلوب والمآلات التي آل إليها الحراك.

4- أن تُحسن انتقاء العناصر التي تروِّج في أوساطها فكرك وأيديولوجيتك فذلك يعني تسليحها بالقدرات النضالية للانخراط في العمل الميداني وبالقدرات الفكرية على إقناع واستقطاب الآخرين. وذلك ما نجح فيه حزب البعث ما قبل وأثناء الانتفاضة في الوسط النسائي على وجه الخصوص.

5- محطات النضال الدورية التي خاضها شعب البحرين ومجريات انتفاضة مارس 1965، بالإضافة لمعطيات الواقع السياسي الراهن محلياً وإقليميا بكل تطوراته تؤكد لكل من الأنظمة والقوى السياسية الوطنية على مدى الساحة العربية حقيقة لا لبس فيها مفادها أن الذهاب لمستقبل الاستقرار والبناء والتحديث لا يمر عبر هبات شعبية تُفتح فيها الصدور للرصاص وتُمارس تخريب المنشآت والمؤسسات الوطنية، ولا عبر ردات فعل رسمية تقابل العنف بما هو أعنف ممسكة بقبضتها على كل المفاصل. الذهاب لمستقبل الاستقرار والبناء والتحديث يمر عبر العمل السياسي الذي يؤسس قنوات الانفتاح على الآخر والالتقاء على حزمة توافقات تأخذ بالمجتمع للاستقرار والتقدم. وفي ذلك ليس أنجع بظننا من مسيرة بناء الدولة المدنية الحديثة، وهو بالطبع موضوع كبير ولبلوغه فليجتهد المجتهدون. الدرس ما زال قائماً وعلينا أن نتعلم.

تفنيد قانوني للإقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب

حول حرمان أعضاء الجمعيات السياسية المنحلة من الحق في الترشيح

لم يفرق قانون مباشرة الحقوق السياسية الصادر بموجب المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن مباشرة الحقوق السياسية في نصه الاصلي بين الحق في الانتخاب والحق في الترشيح، إذ وضع قيدا واحدا معقولا لكلاهما إذ نصت المادة الثالثة منه على انه (يحرم من مباشرة الحقوق السياسية المحكوم عليه في جناية أو جنحة بعقوبة سالبة للحرية أثناء تنفيذه للعقوبة المحكوم بها).

غير أن هذا النص تعرض للتعديل بموجب القانون رقم (36) لسنة 2006 الصادر بتاريخ 30 يوليو 2006، وفرّق ما بين حق الانتخاب وحق الترشيح لمجلس النواب ووضع قيودا غير معقولة عليهما وذلك على النحو الذي سيرد في سياق هذا الموضوع.

وعلى الرغم أن هذا التعديل فيما يتعلق بحق الترشيح لمجلس النواب كان محلا للنقد لمخالفته لأحكام الدستور ومبادئ حقوق الانسان وحقوق المواطنة، ولتعارضه مع الآثار المترتبة على رد الاعتبار والعفو الخاص، وعلى الرغم من أن القوى السياسية كانت تتطلع لتعديله فإن مجلس النواب وهو في دور الانعقاد الأخير يطالعنا في جلسته المنعقدة يوم الاثنين 19 فبراير 2018 بالموافقة على اقتراح بقانون بتعديل المادة الثالثة من مرسوم مباشرة الحقوق السياسية، ويقرر رفعه إلى الحكومة.

وبحسب نص المقترح فإنه يضيف على قيود حق الترشيح لمجلس النواب قيوداً جديدة تمنع من الترشيح لمجلس النواب سنشير إليها في سياق البحث.

فما هو مدى دستورية هذه التعديلات سواء تلك التعديلات المنصوص عليها أو تلك التي نص عليها اقتراح مجلس النواب؟ ما مدى انسجامها مع القوانين المعمول بها ذات الصلة والآثار المترتبة على رد الاعتبار والعفو الخاص من العقوبة؟

التعديلات مخالفة لمبدأ السيادة الشعبية والاقتراع العام

أولا في تعديلات عام ٢٠٠٦

ينص دستور مملكة البحرين في المادة الاولى في الفقرة (د) على أن نظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور. وإعمالا لمبدأ السيادة الشعبية، فقد أخذ الدستور بمبدأ الاقتراع العام، الذي يُخول كل مواطن حق الانتخاب، دون أن يحرم أحدا في استخدام هذا الحق.

المحامي حسن إسماعيل

وذلك حين نص الدستور في المادة (56) على انه (يتألف مجلس النواب من أربعين عضواً يُنتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر وفقاً للأحكام التي يبينها القانون) وهو ما أكده الدستور حين اشترط في عضو مجلس النواب بموجب المادة (57) ما يلي :

أ - أن يكون بحرينياً، متمتعاً بكافة حقوقه المدنية والسياسية، وأن يكون اسمه مدرجاً في أحد جداول الانتخاب.

معدلة بموجب التعديلات الدستورية الصادرة 2012

أ - أن يكون بحرينياً، وأن يمضي على من اكتسب الجنسية البحرينية عشر سنوات على الأقل، وغير حامل لجنسية دولة أخرى، باستثناء من يحمل جنسية إحدى الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشرط أن تكون جنسيته البحرينية بصفة أصلية، ومتمتعاً بكافة حقوقه المدنية والسياسية، وأن يكون اسمه مدرجاً في أحد جداول الانتخاب.

ب- ألا تقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية كاملة .

جـ - أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها .

د - ألا تكون عضويته بمجلس الشورى أو مجلس النواب قد أُسقطت بقرار من المجلس الذي ينتمي إليه بسبب فقد الثقة والاعتبار أو بسبب الإخلال بواجبات العضوية. ويجوز لمن أُسقطت عضويته الترشيح إذا انقضى الفصل التشريعي الذي صدر خلاله قرار إسقاط العضوية، أو صدر قرار من المجلس الذي كان عضوا فيه بإلغاء الأثر المانع من الترشيح المترتب على إسقاط العضوية بعد انقضاء دور الانعقاد الذي صدر خلاله قرار إسقاط العضوية.

وهي ذات الشروط التي نصَّ عليها قانون مجلسي الشورى في المادة (11 البند أ) والتعديلات التي جرت عليها عام 2012 تبعا للتعديل الدستوري.

وقد جاء قانون مباشرة الحقوق السياسية الصادر عام 2002بموجب المرسوم بقانون رقم (14) فيما نصَّ عليه من قيد على حق الإنتخاب والترشيح منسجما ومتوافقا نسبيا مع الأحكام الدستورية التي اشرنا لها، ويستجيب نسبيا لمعنى السيادة الشعبية والاقتراع العام التي نصَّ عليها الدستور، في المادة الثالثة على أن الذي يُحرم من مباشرة الحقوق السياسية هو المحكوم عليه في جناية أو جنحة بعقوبة سالبة للحرية أثناء تنفيذه للعقوبة المحكوم بها.

غير أن التعديلات التي أجريت على المادة الثالثة من قانون مباشرة الحقوق السياسية سواء تلك التي صدرت بموجب القانون رقم (36) لسنة 2006، لا تنال وتنتقص فحسب من حق الاقتراح العام ومن سيادة الشعب باعتباره مصدر السلطات جميعها بل تمتد إلى النيل من حقوق المواطنة ، إذ تلاحق المواطن مدى حياته، فلا يفتك منها إلا بوفاته، عندما تمنعه من حق الترشح لمجلس النواب حتى وان رد إليه الاعتبار أو حصل على عفو خاص كما أنها تتعارض مع مبدأ شخصية العقوبة ومع المعايير الدولية والاثار المترتبة على رد الاعتبار والعفو الخاص من العقوبة !!

كل ذلك سنشير إليه بشيء من التفصيل كما يلي كما يلي:

إذ كان من المعقول والمقبول التعديل الذي جرى عام 2006 على المادة الثالثة من المرسوم بقانون مباشرة الحقوق السياسية بحرمان المحكوم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة حتى يرد إليه اعتباره ، من مباشرة حق الانتخاب، لان هذه المباشرة تتوقف على رد اعتبار المحكوم عليه، غير أنه من غير المعقول ومن غير المقبول من منظور دستوري وقانوني ومواثيق دولية وحقوق انسان وحقوق المواطنة أن ينص هذا التعديل على حرمان المحكوم عليه في جناية من الترشح لمجلس النواب حتى وأن رد إليه اعتباره أو حصل على عفو خاص.

فمن الناحية الدستورية

فـأن المـادة الاولى الفقرة (هـــ) نصت بوضوح على أن (للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح، وذلـك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون . ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقا للقانون).

غير أن هناك ربما من يقول أن الدستور قد اباح للمشرع العادي أي مشرع القانون أن يحرم من يشاء من المواطنين من حقي الانتخاب والترشيح مدللا على ذلك بالفقرة الاخيرة من النص الدستوري سالف الذكر(ولا يجوز أن يحرم أحـد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقا للقانون). أي بمفهوم المخالفة انه يجوز للقانون أن يحرم أي مواطن من حق الانتخاب أو الترشح.

ونرد عليه بما نص عليه الدستور في المادة –31– على أنه ولا يجوز أن ينال تنظيم أو تحديد الحقوق والحريات العامة المنصوص عليها في هذا الدستور من جوهر الحق أو الحرية.

ونتساءل هنا أليست الحقوق السياسية والتمتع بها بما فيها حقي الانتخاب والترشيح تعد من أهم مبادئ الحرية والمساواة التي نص عليها الدستور؟

فإذا كان الدستور قد نص بوضوح وحظر تعديل مبادئ الحرية والمساواة المقررة في الدستور حظرا كليا فنص في المادة –120– الفقرة (ج) على أنه (لا يجوز اقتراح تعديل المادة الثانية في هذا الدستور، كما لا يجوز اقتراح تعديل النظام الملكي ومبدأ الحكم الوراثي في البحرين بأي حال من الأحوال، وكذلك نظام المجلسين ومبادئ الحرية والمساواة المقررة في هذا الدستور) نقول إذا كان المشرع الدستوري قد حمى مبادئ الحرية والمساواة من اقتراح تعديلها فإنه من باب أولى من المشرع العادي ألا يشرعها أو يعدل فيها على نحو يتجاوز ما نص عليه الدستور وينال من جوهرها.

إن حقي الانتخاب والترشيح هما حقان متكاملان لا تقوم الحياة النيابية بدون أيهما ولا تتحقق للسيادة الشعبية أبعادها الكاملة إذا ما هما أفرغا من المضمون الذي يكفل ممارستها ممارسة جدية و فعالة، و من ثم كان هذان الحقان لازمين لزوماً حتمياً لإعمال الديمقراطية في محتواها المقرر دستورياً ولضمان أن تكون المجالس النيابية كاشفة في حقيقتها عن الإرادة الشعبية و معبرة تعبيراً صادقاً عنها.

وقد قضت المحكمة الدستورية المصرية العليا بأن حق (الترشيح ركيزة من ركائز النظام الديمقراطي، و يتعلق بعموم المواطنين يمارسونه على قدم المساواة فيما بينهم متى توافرت فيهم شروطه المقررة، و يتقيد المشرع حال تنظيمه له بتلك القواعد الدستورية بحيث لا يجوز له أن يتخذ من هذا التنظيم ستاراً للانتقاص أو النيل منه).

كما قضت: وإن كان الدستور أجاز للمشرع العادي تنظيم الحقوق السياسية "وفقاً لأحكام القانون"، فإنه يتعين عليه أن يراعي في القواعد التي يتولى وضعها تنظيماً لتلك الحقوق ألا تؤدي إلى مصادرتها أو الانتقاص منها وألا تنطوي على التمييز المحظور دستورياً أو تتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص الذي كفلته الدولة لجميع المواطنين ممن تتماثل مراكزهم القانونية وبوجه عام ألا يتعارض التنظيم التشريعي لتلك الحقوق مع أي نص في الدستور بحيث يأتي التنظيم مطابقاً للدستور في عموم قواعده وأحكامه ..... حيث كفل – الدستور– للمواطنين حقي الانتخاب والترشيح وجعلهم سواء في ممارسة هذين الحقين ولم يجز التمييز بينهم في أسس مباشرتهما ولا تقرير أفضلية لبعض المواطنين على بعض في أي شأن يتعلق بهما، وإنما أطلق هذين الحقين للمواطنين – الذين تتوافر فيهم الشروط المقررة لذلك – على اختلاف انتماء تهم وآرائهم السياسية لضمان أن يظل العمل الوطني جماعياً لا امتياز فيه لبعض المواطنين على بعض ... (أنظر في الحكم الصادر في الدعوى رقم 37 لسنة 9 ق "دستورية" – جلسة 1990/5/19..

ومن الناحية القانونية:

في العفو الخاص: يمكن القول إن حرمان المحكوم عليه بعقوبة جناية من حق الترشح لمجلس النواب حتى وإن صدر بشأنه عفو خاص هو حرمان ينال من جوهره، وإن كان العفو الخاص هو الذي يصدر بمرسوم من ملك البلاد ويتضمن إسقاط العقوبة كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها قانوناً، ولا يترتب عليه سقوط العقوبات الفرعية أو الآثار الجنائية ما لم ينص مرسوم العفو على خلاف حسب نص المادة (90) من قانون العقوبات.

إن هذا الحرمان يتعارض مع ما نص عليه قانون العقوبات في المادة 53 على عقوبة التجريد المدني على أنها حرمان المحكوم عليه من كل أو بعض الحقوق والمزايا من بينها الحرمان من الحق في أن يكون ناخبا أو منتخبا في المجالس العامة، ويتناقض مع ما نص عليه في العقوبات الفرعية في المادة (59) على أن الحكم بالسجن يستتبع الحرمان من كل الحقوق والمزايا

المنصوص عليها في المادة (53).

غير أن هذه المادة نصت على حكم هام حدد مدة زمنية ينتهي فيها الحرمان من عقوبات التجريد المدني ومنها الحرمان من الحق في أن يكون ناخبا أو منتخبا في المجالس العامة بان نصت على الحرمان يكون (من يوم الحكم حتى نهاية تنفيذ العقوبة أو انقضائها بأي سبب آخر). معنى ذلك أن الحرمان من هذا الحق ليس أبدياً، لا نهاية له بل ينتهي بانتهاء تنفيذ العقوبة .وقد نصَّ قانون العقوبات بوضوح في المادة – 91 – على أن سقوط العقوبة بالعفو الخاص يعتبر في حكم تنفيذها.

وهذا يعني أن التعديل الذي اجراه المشرع العادي على قانون مباشرة الحقوق السياسية عام 2006 بحرمان المواطن المحكوم عليه بعقوبة جناية من الترشح لمجلس النواب حتى وأن حصل على عفو خاص إلى الابد يخالف احكام قانون العقوبات على النحو الذي اسلفنا.

في رد الاعتبار:

لا يضع الدستور أحكام خاص تنظم رد الاعتبار،

وانما وضع هذا الاحكام قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية، وهي أحكام واحدة ومتطابقة في القانونيين نظمت شروط وإجراءات رد الاعتبار ، ولعل ما يهمنا في سياق الموضوع الذي نتحدث عنها هو ما نصت عليه المادة (404) من قانون الاجراءات الجنائية على أنه (يترتب على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة إلى المستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية). وهي ذات المادة وبنفس الرقم المنصوص عليها في قانون العقوبات.

فإذا كان قانونا الإجراءات الجنائية والعقوبات ينصان على أن رد الاعتبار يمحو الادانة ويزيل الحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية فكيف يكون جائزا ومقبولا التعديل الذي أجراه المشرع العادي على قانون مباشرة الحقوق السياسية عام 2006 بحرمان المواطن المحكوم عليه بعقوبة جناية من الترشح لمجلس النواب حتى وأن رُد إليه اعتباره إلى الابد .

ثانيا: في الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب:

وفي الوقت الذي كنا نتطلع فيه من مجلس النواب أن يتصدى لهذه التعديلات التي تمت عام 2006 على المادة الثالثة من قانون مباشرة الحقوق السياسية بإلغاء أو تعديل ما نصت من تقييد حق الترشيح لمجلس النواب على النحو السالف بيانه، نجده يضع قيودا جديدة باستبدال هذه المادة بأن وضع في النص بالإضافة إلى القيود الموجودة فيه في الأصل تمنع من حق الترشيح لمجلس النواب كل من:

قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية الفعليين المنحلة بحكم نهائي لارتكابها مخالفة جسيمة لأحكام دستور المملكة أو أي قانون من قوانينها.

كل من تعمَّد الإضرار أو تعطيل سير الحياة الدستورية أو النيابية وذلك بإنهاء أو ترك العمل النيابي بالمجلس أو تمَّ إسقاط عضويته لذات الأسباب.

إن هذه القيود فضلا عن مخالفتها لأحكام الدستور التي أشرنا إليها، فإنها:

تخلط ما بين الجمعية السياسية التي لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة وما بين قيادات وأعضاء الجمعية الذين لهم شخصيتهم الطبيعية المستقلة عن الجمعية التي ينتمون إليها.

تعتدي على ما نصَّ عليه الدستور في المادة 20 الفقرة ب – بأن العقوبة شخصية. وقد صيغت هذه المادة صياغة محكمة، بأن اقتصر نص المادة على هذا المبدأ لأهميته ووضوحه، فالعقوبة شخصية بمعنى أنها لا تلحق إلا شخص الجاني، ولا تنال أحداً غيره، ولا يكاد يخلو دستور واحد من دساتير العالم من نص مماثل.

وبتطبيق ذلك على الأحكام النهائية الصادرة بحل الجمعيات السياسية، منها على سبيل المثال الحكم الصادر في مواجهة جمعية وعد فقد قضى بعقوبة حل الجمعية وإعادة أموالها إلى خزينة الدولة بصفتها الإعتبارية استنادا لما سماه الحكم "مخالفات جسيمة لقانون الجمعيات السياسية"، ولم يقضِ الحكم ولم يشتمل مطلقا على أية عقوبة ضد أي من قيادة واعضاء الجمعية، ونحن هنا لا نناقش مدى صحة الاسباب التي ركن إليها القضاء بحل الجمعية من عدمه، بل أردنا التأكيد على أنه لا يجوز حرمان احد من حق الترشح لمجلس النواب دون عقوبة تصدر في مواجهته هو شخصيا، وإن مقترح مجلس النواب بحرمان قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية الفعليين المنحلة بحكم نهائي من الترشح لمجلس النواب لا يشكل فقط خرقا لمبدأ شخصية العقوبة الذي نص عليه الدستور، بل أن الأخذ بهذا المقترح يعني امتداد عقاب حل الجمعية إلى أولئك الأعضاء الذين لا شأن لهم به.

أما بالنسبة للقيد الثاني من مقترح مجلس النواب الذي يحرم (كل من تعمد الإضرار أو تعطيل سير الحياة الدستورية أو النيابية وذلك بإنهاء أو ترك العمل النيابي بالمجلس، أو تمَّ إسقاط عضويته لذات الأسباب فلم نجد في قانون العقوبات وتعديلاته أو في أي قانون آخر جريمة أو عقوبة على عمل يحمل هذه الصفة، والمقرر في الدستور وفي الفقه الجنائي بأنه (لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون).

كل ما وجدناه هو في نص المادة (216) من قانون العقوبات التي نصت على أنه (يعاقب بالحبس أو بالغرامة من أهان بإحدى طرق العلانية المجلس الوطني أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة).

وانه إذا افترضا وجود مثل هذه الجريمة فإن هذا المقترح يسلب سلطة القضاء الذي يختص بالحكم بوجودها ويفرض العقاب على من يرتكبها .

من جانب أخر فإن من ينهي أو يترك العمل النيابي بالمجلس، أي عضو المجلس، فإن الدستور قد أعطاه حق الاستقالة منه بحكم المادة (63) حين نصت على أن مجلس النواب، هو المختص بقبول الإستقالة من عضويته، ولا تعتبر الإستقالة نهائية إلا من وقت تقرير المجلس قبولها، ويصبح المحل شاغراً من تاريخ ذلك القبول.

وقد عالجت المادة (59) من الدستور حالة خلو محل احد أعضاء المجلس بأن نصت على أنه (إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس النواب قبل نهاية مدته، لأي سبب من الأسباب، ينتخب بدله خلال شهرين من تاريخ إعلان المجلس هذا الخلو، وتكون مدة العضو الجديد لنهاية مدة سلفه، وإذا وقع الخلو في خلال الأشهر الستة السابقة على انتهاء الفصل التشريعي للمجلس فلا يجرى انتخاب عضو بديل)

أما بالنسبة لما ورد في هذا المقترح من حرمان من أسقطت عضويته من المجلس من الترشيح لمجلس النواب فإنه يكفينا القول بانه يتعارض بصورة واضحة مع ما نصت عليه المادة (57 الفقرة د) من الدستور التي اشترطت في عضو مجلس النواب (ألا تكون عضويته بمجلس الشورى أو مجلس النواب قد أُسقطت بقرار من المجلس الذي ينتمي إليه بسبب فقد الثقة والاعتبار أو بسبب الإخلال بواجبات العضوية) ومع ذلك أجازت له الترشيح إذا انقضى الفصل التشريعي الذي صدر خلاله قرار إسقاط العضوية، أو صدر قرار من المجلس الذي كان عضوا فيه بإلغاء الأثر المانع من الترشيح المترتب على إسقاط العضوية بعد انقضاء دور الانعقاد الذي صدر خلاله قرار إسقاط العضوية.

بالمختصر، إن أي شروط أو قيود تم وضعها أوسيتم وضعها تتجاوز الشروط التي وضعها الدستور لحق الترشيح لمجلس النواب، لا تنال فقط من مبدأ السيادة الشعبية والاقتراع العام ومن حقوق المواطنة التي نص عليها الدستوروالمواثيق والاتفاقيات الدولية، ومن ابرزها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي نص في المادة (25) على أنه بل ينال من مصداقية ونزاهة العملية الانتخابية، ويضيق من المشاركة فيها، خاصة في ظل مشاركة هزيلة في معظم دوائر المحافظة الشمالية ومحافظة العاصمة، على سبيل المثال الدائرة الاولى الشمالية حصل من فاز فيها على 276 صوت من أصل 10،749، والدائرة الثالثة العاصمة 394 من أصل 10،225وهو ما كشفت عنه انتخابات 2014.

قراءة قانونية في مسألة التجنيس

عرّفت محكمة العدل الدولية في حكم لها في ٦/٤/١٩٥٥ «الجنسية بكونها علاقة قانونية ترتكز على رابطة اجتماعية وعلى تضامن فعلي في المعيشة والمصالح والمشاعر». إذن فالجنسية هي علاقة قانونية بين الفرد والدولة يعتبر الفرد بمقتضاها عضواً في شعب الدولة. فالجنسية هي التي تحدد ركن الشعب في الدولة.

المحامي فيصل خليفة

وكون الجنسية علاقة قانونية فهذا يعني ان القانون هو الذي يحدد كيف تنشا وكيف تزول كما يحدد الاثار المترتبة عليها . غير انها هذه كرابطة قانونية تختلف عن غيرها من الروابط القانونية بقيامها على اعتبارات سياسية واجتماعية ، فهي تقوم في الاصل على فكرة الولاء للدولة وعلى توافر نوع من الصلة الروحية والاجتماعية.

فوجود رابطة حقيقية مادية كانت أو معنوية بين الدولة والشخص الذي تمنحه جنسيتها هو الأساس الفعلي الذي تبنى عليه جميع القواعد التي تضعها الدولة لتحديد الأفراد الداخلين في جنسيتها .

ومن استقراء تشريعات الجنسية في مختلف الدول نجد أن هناك طرق لا تحيد عنها الدول في تحديد كيفية اكتساب جنسيتها، والدولة ليست مقيدة باتباع أي من هذه الاصول بالذات، ولكن التزامها منحصر في ضرورة عدم الخروج عليها في مجموعها. فهي تملك الأخذ بأي من هذه الاصول دون الأخرى، ولكنها لا تملك تنظيم جنسيتها على اساس يتنافى معها قاطبة. وهذه الأصول ترد جميعها الى الفكرة الاساسية وهي وجوب توافر رابطة كافية مادية أو معنوية بين الفرد والدولة التي تمنحه جنسيتها.

واكتساب جنسية الدولة يتم بإحدى طريقين إما بصفة أساسية (أصلية) بمعنى ان الجنسية تثبت للفرد من لحظة ميلاده، والجنسية الأصلية التي تثبت للفرد مند لحظة ميلاده تبنى على أساسين: الأساس الأول ويعرف بحق الدم والأساس الثاني ويعرف بحق الإقليم.

فالأساس الأول الذي يعرف بحق الدم يقصد به حق الفرد في اكتساب جنسية الدولة التي ينتمي إليها ابواه بمجرد ميلاده، أي استناداً إلى الأصل العائلي وسميت بجنسية النسب. والنسب الذي يعول عليه في اكتساب الجنسية هو عادة النسب من الأب ولكن قد يعتد احياناً بالنسب من الأم. وبحسب قانون الجنسية البحريني لعام 1963 المعدل في المادة (4) منه فإن الشخص يعتبر بحرينياً في احدى الحالتين (أ) إذا ولد في البحرين أو خارجها وكان أبوه بحرينياً عند تلك الولادة و(ب) إذا ولد في البحرين او خارجها وكانت أمه بحرينية عند ولادته، على أن يكون مجهول الأب أو لم تثبت نسبته لأبيه قانوناً، وهذا هو الأساس الأول لاكتساب الجنسية.

أما الاساس الثاني للجنسية الأصلية فيتم بصفة عرضية، بمعنى أن جنسية الدولة لا تلحق الفرد منذ ميلاده، بل تطرأ عليه خلال حياته ويعرف هذا الأساس بحق الإقليم وهو يقضي بتأسيس الجنسية على الصلة التي تربط الفرد بالإقليم الذي ولد فيه دون النظر الى الآصل الذي ينحدر منه المولود، اي سواء لأبوين وطنيين أم أجنبيين، فالعبرة في الأرض التي ولد عليها. ويمكن ادراج ما تنص عليه المادة (5) من قانون الجنسية البحريني ضمن هذا الأساس فهي تنص على اعتبار الشخص بحرينياً إذا ولد في البحرين لأبوين مجهولين. ويعتبر اللقيط مولوداً فيها ما لم يثبت العكس.

أما الطريق الثاني لاكتساب جنسية الدولة فيكون عن طريق الدخول في جنسية الدولة دخولاً لاحقاً على الميلاد، ويعتبر التجنس أهم وسيلة للدخول في جنسية الدولة دخولاً لاحقاً على الميلاد. والتجنس لا يتم الا باجتماع إرادتين وهما ارادة الفرد وارادة الدولة، فلا بد من توافر ارادة الفرد الصريحة في التجنس، فالتجنس عمل إرادي لا يقع من تلقاء نفسه أو يفرض على الفرد كما هو الحال بالنسبة للجنسية الأصلية. فلا يمكن للدولة تجاهل ارادة الفرد فتضمه إلى مجتمعها الوطني رغما عنه.

اما الركن الثاني فهو وجوب موافقة الدولة على دخول الفرد في جنسيتها، فالتجنس منحة من الدولة وهو بذلك خاضع إلى سلطتها التقديرية. فالدولة لا تلتزم بمنح جنسيتها للفرد بمجرد تحقق كافة الشروط المطلوبة، بل هي تستطيع بالرغم من ذلك رفض طلب التجنيس دون حاجة لإبداء الأسباب. والسلطة التقديرية هنا أمر لازم لتمكين الدولة من تحديد عدد الداخلين في جنسيتها بما بتلائم مع حاجاتها وأغراضها السياسية. فإذا كانت تعاني نقص في السكان تسمح لأكبر عدد من الأجانب بالدخول إلى جنسيتها، أما إذا لم تكن في حاجة إلى زيادة عدد السكان، بل في حاجة إلى ضم العناصر المفيدة الى مجتمعها الوطني فإنها تستطيع استعمال سلطتها التقديرية في رفض تجنس كل من لا ترى نفعاً في دخوله إلى جنسيتها.

والتجنيس لا يرتكز على فكرة الرباط العائلي ولا يقوم على الرباط المادي الذي يتوافر بالميلاد في إقليم الدولة، وإنما يستند إلى وجود رباط معنوي مقتضاه اندماج طالب التجنيس روحياً واجتماعيا في مجتمع الدولة ورغبته في أن يصبح من رعاياها. لذلك تعلق الدولة عادة منح جنسيتها للأجنبي على شروط معينة تهدف إلى التأكد من توافر هذا الرباط المعنوي واندماج الاجنبي في الجماعة الوطنية.

فمختلف التشريعات تشترط اقامة الأجنبي في إقليم الدولة خلال فترة معينة كشرط للدخول في جنسية الدولة، فالتجنس ما هو إلا التعبير القانوني عن اندماج الأجنبي في مجتمع الدولة اندماجاً فعلياً. ولا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا باستقرار الاجنبي في إقليم الدولة لفترة تكفي لتطبعه بطباع شعبها. كما أن وجود الأجنبي

بإقليم الدولة من شأنه أن يمكنها من فرض رقابتها عليه للتأكد من ولائه وصلاحيته للدخول في جنسيتها.

أما عن مدة الاقامة اللازمة لاكتساب جنسية الدولة، فلا يوجد بشأنها قاعدة مستقرة فهي تختلف من دولة إلى أخرى/ بل تختلف من زمن إلى آخر في نطاق نفس الدولة تبعاً لاختلاف حاجتها الى السكان.

وبهذا الصدد نصت المادة (6) البند (1) من قانون الجنسية البحريني بأنه يمكن لعظمة الحاكم أن يمنح الجنسية لكل أجنبي كأمل الاهلية إذا طلبها وتوافرت لديه (أ) أن يكون قد جعل بطريق مشروع إقامته العادية في البحرين مدة خمسة وعشرين سنة متتالية على الاقل أو خمس عشرة سنة متتالية على الأقل إن كان عربياً بعد تاريخ العمل بالقانون .

ويمكن أن تميز الدول بين الأجانب فتكتفي إلى فئة معينة من الاجانب بمدة إقامة أقصر من المدة المطلوبة بالنسبة لمن يؤدون خدمات جليلة للدولة أو الذين يكون في انضمامهم الى مجتمعها الوطني فائدة لها بسبب نشاطهم المهني أو الاقتصادي أو العملي أو غيره . وهذا ما نصت عليه الفقرة (2) من المادة (6) من قانون الجنسية البحريني استثناء مما ورد في الفقرة (1) من نفس المادة.

وقد لا تجد الدولة في توافر شرط الاقامة دليلا كافياً على اندماج الأجنبي طالب التجنس في مجتمعها فتضع شروطاً أخرى يقصد بها التأكد من تمام اندماجه في المجتمع الوطني، ومن أهم هذه الشروط إلمام طالب التجنيس بلغة البلاد. وهذا نصت عليه الفقرة (ج) من البند (1) من المادة (6) من قانون الجنسية البحريني حيث اشترطت في طالب التجنس معرفة اللغة العربية معرفة كافية.

وإذا ما اكتسب المتجنس الجنسية امتدت جنسيته إلى أولاده القُصر وهذا ما نصَّ عليه البند (4) من المادة (6) من قانون الجنسية البحريني، حيث يعتبر أولاد المتجنس القصر بحرينيين بالتجنس من وقت منح والدهم الجنسية.

أما بالنسبة لزوجة المتجنس فلا تكتسب الجنسية بالتبعية إلى جنسية زوجها، وإنما لها اعلان رغبتها بالتجنس واستمرت مقيمة مع زوجها في البحرين مدة خمس سنوات ويجوز لوزير الداخلية الإعفاء من هذه المدة أو بعضها، ويجوز له بقرار مسبب حرمان الزوجة من اكتساب الجنسية البحرينية.

مشكلة التجنيس في البحرين هي قضية خلافية ودائماً ما كانت سبباً لإثارة الخلاف وعدم الثقة مند فترة طويلة بين الحكومة وبالتحديد الجهة المسؤولة فيها عن التجنيس وبين المجتمع بمختلف اطيافه من دون استثناء.

فجميع التصريحات المنسوبة للمسؤولين تنفي وجود أي تجاوزات في عملية التجنيس، فعلى سبيل المثال نفى وزير الداخلية في مجلس النواب على سؤال احد النواب وهو ما غطته جريدة «الوسط» في عددها رقم 2275 في 2 ديسمبر 2008 وجود تجاوزات في التجنيس، حيث حدَّد عدد من تم تجنيسهم خلال خمس سنوات ب 7012 شخص فقط.

أما مدير ادارة الجنسية عيسى تركي فقد نقل عنه في مقابلة اجرتها معه جريدة «الأيام» في العدد 8130 بتاريخ 14 يوليو 2011 نفيه ما يسمى بالتجنيس السياسي مؤكداً أنها ادعاءات مرسلة ولا أساس لها من الصحة وتستند إلى أنباء وشائعات.

وإن كل ما يقال من قبل البعض عن أعداد المجنسين هي أرقام غير صحيحة ولا تستند إلى أسس أو معايير إحصائية علمية يمكن الإعتراف فيها، وانما هي مجرد افتراضات مبالغ فيها للغاية.

وإن حقيقة الأمر، والكلام لمدير إدارة الجنسية، هو أن أعداد المجنسين خلال السنوات من يناير 2001 وحتى أوائل يوليو 2011 يبلغ (15136) شخصاً، وأن هذا العدد يشمل ذوي الأصول الإيرانية ويبلغ (6011) شخصاً بنسبة 39.71 ٪ من إجمالي المجنسين، كما يشمل أبناء البحرينيات ويبلغ (464) شخصاً، وأن المعدل السنوي للحاصلين على الجنسية خلال هذه الفترة هو (1376) شخصاً، وإن نسبة من تم تجنيسهم انخفضت من (1٪) في تعداد سكان 2001 إلى (0،0095 ٪) وهي نسبة ضئيلة لا يوجد لها تأثير ملحوظ على التركيبة السكانية .

أما بالنسبة لمن تم منحهم الجنسية البحرينية استثناء من الشروط فقد تم منحها لمن أدى خدمات جليلة للبحرين استناداً إلى قانون الجنسية الذي نظّم منحها استثناء من الشروط وتمت في أضيق الحدود ويبلغ عددهم من عام 2001 حتى 2011 (648) شخصاً بنسبة (0،42٪) من إجمالي الذين اكتسبوا الجنسية خلال هذه السنوات.

وبالرغم من ذلك فلا يبدو ان هذه التصريحات أو التطمينات إن جاز التعبير قد خففت من الهواجس أو عدم الثقة المبررة في الأعداد الحقيقية لمن تمَّ تجنيسهم.

والخلاصة: إن التجنيس هو أمر لا يمكن لأي دولة من الدول أن تتخلي عنه كسبب من أسباب اكتساب جنسيتها وفقاً لقوانينها وبما يتلاءم مع حاجاتها وأغراضها. ومن الطبيعي أن سياسة التجنيس في هذه الحالة يجب أن تخدم ضمان الاستقرار والتطور للدولة والمجتمع، وهي لا تكون كذلك إلا بإتباع القائمين على أمر التجنيس سياسة شفافة وبتقيدهم بالغايات التي استهدف المشرع تحقيها من التجنيس طبقاً لما نص عليه الدستور وقانون الجنسية وعدم الانحراف بالتجنيس عن هذه الغايات .

التعليم ليس سلعة

السياسات الاجتماعية للدولة وعلاقتها بمستقبل التعليم

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ نشر المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما كتابه المثير للجدل (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) الصادر عام ١٩٩٢، حيث رأى فوكوياما وقتها بأن تطور التاريخ البشري كصراع بين الأيديولوجيات انتهى إلى حد كبير، مع استقرار العالم على الديمقراطية الليبرالية بعد الحرب الباردة وسقوط جدار برلين عام ١٩٨٩، وتوقع فوكوياما انتصار الليبرالية السياسية والاقتصادية في نهاية المطاف. وبحسب فوكوياما فان الديمقراطية الليبرالية هي تتويج التطور الأيديولوجي للإنسان «ما نشهده ليس مجرد نهاية الحرب الباردة، أو مرور فترة معينة من تاريخ ما بعد الحرب، ولكنها نهاية التاريخ على هذا النحو ... هذه نقطة النهاية للتطور الأيديولوجي للبشرية وبداية عولمة الديمقراطية الليبرالية كشكل نهائي للحكومة الإنسانية» هذه الأطروحة كانت بمثابة الإنطلاق لسياسة الإمبريالية المعولمة التي تسعى لتسليع كل شيء بما في ذلك قطاعات الصحة والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي.

حسين العريبي

لهذا تنطلق هذه الورقة من نقد سياسات ليبرالية السوق التي بدأت تطغى في العالم منذ نهاية الحرب الباردة مطلع التسعينات، ضاربة بعرض الحائط السياسة الاجتماعية للدولة التي تتبنى في المقام الأول تنمية الإنسان والارتقاء به وإطلاق قدراته، وضمان فرص متكافئة وعدالة توزيع مكاسب المجتمع بين جميع مكوناته، ويعتمد مصطلح السياسة الاجتماعية مفاهيم واسعة التأثير تشمل كل الأنشطة التي تقوم بها الدولة والتي تؤثر في تكون الظروف الحياتية للمواطن من التعليم والصحة والإسكان وخدمات الرعاية والحماية والضمان الاجتماعي. وتسعى هذه الورقة لتتبع مسار السياسات الاجتماعية للبحرين بعد انطلاق المشروع الاصلاحي عام 2001، وما تمخض عنه بعد ذلك من اصدار دستور جديد للبلاد عام 2002.

التزامات مملكة البحرين تجاه التعليم

أولاً على صعيد التزامات مملكة البحرين دولياً وقعت مملكة البحرين على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي جاء في المادة 13 منه: تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم لتمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر.

ثانياً على الصعيد الوطني، أكد الدستور البحريني على حق كل فرد في التعليم حيث جاء في المادة (7/أ) من الدستور: ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون، وتشجع البحث العلمي، كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين، ويكون التعليم إلزامياً ومجانياً في المراحل الأولى التي يعينها القانون وعلى النحو الذي يبين فيه. ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية.

ثالثاً على صعيد الميزانية العامة للدولة خصصت مملكة البحرين حوالي 14٪ من ميزانيتها العامة للعام 2017 لقطاع التعليم، فيما خصصت جارتها عمان والسعودية والإمارات أكثر من 20٪ من إجمالي موازنة عام 2016 لتنمية قطاع التعليم.

رؤية البحرين ٢٠٣٠

لم يكن محور إصلاح قطاع التعليم غائباً عن ما ذكر في الرؤية الاقتصادية 2030، إذ شمل عدداً من التطلعات والطموح في هذا الصدد، وهي حصول البحرينيين على أعلى مستوى ممكن من التعليم يستطيعون من خلاله مواصلة الحصول على المهارات المطلوبة لتحقيق طموحاتهم، التركيز على رفع كفاءة المعلمين الذين يشكلون أهم الموارد التعليمية من خلال تطوير معايير اختيارهم، وتدريبهم، ورفع كفاءة إدارة أدائهم، وتعزيز مكانتهم في المجتمع، وزيادة جاذبية مهنة التدريس، فضلاً عن توفير نوعية عالية من التدريب على المهارات التطبيقية والمتقدمة المطلوبة لإعطائهم القدرة التنافسية العالمية، واجتذاب صناعات جديدة إلى البحرين، إلى جانب وضع معايير للجودة لجميع مستويات القطاع التعليمي، والمراجعة المنتظمة لأداء المؤسسات التعليمية، والتدريبية، ومقارنتها بمنافسينا وتشجيع البحث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي لبناء اقتصاد قائم على المعرفة. وقد أنبثق عن هذه الرؤية مجموعة من المشاريع المتعلقة بإصلاح التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

مشروع إصلاح التعليم والتدريب

على ضوء (رؤية البحرين 2030) تبنت حكومة مملكة البحرين العديد من المبادرات الهادفة لإصلاح التعليم والتدريب في مملكة البحرين ومن تلك المبادرات: إنشاء هيئة التعليم العالي عام 2005، إنشاء كلية البحرين للمعلمين عام 2008، إنشاء هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب عام 2008، إنشاء كلية العلوم التطبيقية البوليتكنيك 2008.

وقد تضمنت الرؤية التطويرية للتعليم في وزارة التربية والتعليم التي وافق عليها مجلس الوزراء في 13 أبريل 2003م إطلاع 17 مشروعا تطويريا نفذتها الوزارة خلال السنوات الماضية، ومنها مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل، ومركز رعاية الطلبة الموهوبين، ومركز القياس والتقويم، ومركز الإرشاد النفسي والأكاديمي للطلبة، وإعادة هيكلة الوزارة، وكادر المعلمين الجديد. كما أصدرت وزارت التربية والتعليم (15) وثيقة للتطوير وهي على الترتيب التالي: وثيقة الرؤية التطويرية المستقبلية للتربية والتعليم في مملكة البحرين، وثيقة التطوير في مجال المناهج الدراسية، وثيقة التطوير في مجال التعلم الإلكتروني ، وثيقة التطوير في مجال التعليم الفني والمهني ، وثيقة التطوير في مجال تدريب الكوادر.

تحديات ديموغرافية تواجه إصلاح التعليم

شهدت مملكة البحرين نمو سكاني مطرد بواقع الضعف بلغ مداه في الفترة من 1999 إلى 2007 حيث ارتفع عدد السكان من حوالي 600 ألف إلى أكثر من مليون نسمة. يبلغ عدد المعلمين والمعلمات في المدارس الحكومية لغاية اليوم حوالي 14 ألف معلم ومعلمة. لا تتوفر معلومات دقيقة عن أعداد المعلمين المقبولين سنوياً في وزارة التربية والتعليم، ونسبتهم مقارنة بنسبة المعلمين الوافدين. لكن بالإشارة إلى افتتاح وزارة التربية والتعليم 6 مدارس جديدة مؤخراً طاقتها الاستيعابية 1600 طالب فهناك حاجة لما يقل عن 300 معلم

ومعلمة جدد في قطاع التعليم العام وهي فجوة لا تستطيع كلية المعلمين سدها حيث خرجت الكلية منذ تأسيسها عام 2008 ولغاية الآن 1750 خريجًا وخريجة أي حوالي 12٪ فقط من مجمل العاملين في السلك التعليمي في البحرين البالغ عددهم 14000 معلم ومعلمة. كما ان كلية المعلمين تواجه مشكلة أخرى تتمثل في تبعيتها لوزارة التربية والتعليم مما يثير العديد من علامات الاستفهام حول استقلالية وآلية القبول السنوي للمترشحين للدراسة بها.

شهادة معلم أول حول اصلاحات التعليم المدرسي

في شهادة من واقع المعايشة يقول معلم أول في وزارة التربية والتعليم فضل عدم ذكر أسمه «إن هناك العديد من المعلمين ممن يسعون لتقديم أداء تعليمي متميز ويحملون وظيفة التعليم كرسالة سامية، وقد استحق بعضهم جوائز إقليمية في هذا الشأن لما قدموه من أداء استثنائي. لكن الوزارة تواجه العديد من المشاكل التي تعيق العملية التعليمية فكيف للمعلم ان يتبع الاستراتيجيات الحديثة في التعليم ويميز بين الفروق الفردية للطلبة وبالتالي يتبع أساليب تعليمية خاصة بنوعية كل طالب، في حين تواجه الصفوف المدرسية والمدارس اكتظاظاً كبيراً، ونمو مطرداً نتيجة للتضخم السكاني. مما يجعل المدرس تحت ضغوط كبيرة كعدد الحصص الدراسية الكبير، وعدد الطلبة في الفصل، وتلبية الاعمال الورقية المتعلقة بالمشاريع العديدة للوزارة. ويضيف أوقفت الوزارة العلاوات والحوافز للمعلمين منذ سنتين بداعي التقشف في ميزانية الدولة، فما هو محرك الدافعية للمعلم في ظل غياب التقدير المادي والمعنوي. وأشار المعلم ان المدارس تواجه كذلك تفاوتاً في مدى جاهزيتها اللوجستية، ففي حين ان هناك عدد من المدارس الحديثة والنموذجية، هناك مدارس يرثى لها تتطلب الردم وإعادة البناء».

علاوة على ذلك تواجه المدارس الحكومية العديد من المشكلات الاجتماعية نتيجة للاكتظاظ التي تعاني منه بسبب النمو الهائل والغير مسبوق لنسبة السكان، هذا النمو انعكس كذلك على تنامي العديد من الظواهر السلبية كالتنمر، والتحرش، والتكتلات الكنتونية المبنية على أسس عرقية.

تزامن هذا مع نهج يسعى لترسيخ مفهوم اجتماعي عام مفاده أن كل ما هو خاص أفضل من كل ما هو عام، وبالتالي تنامت في العقد الاخير ظاهرة تزايد الاقبال على المدارس الخاصة للأسر ما دون متوسطة الدخل، وهي الظاهرة التي حملت شريحة واسعة من المجتمع البحريني أعباء مالية تفوق طاقتها.

التعليم الجامعي في مملكة البحرين بعد ميثاق العمل الوطني

أصدر جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين الرئيس الأعلى لجامعة البحرين في شهر مايو من عام 2001 مكرمة ملكية بخفض الرسوم الدراسية على جميع طلبة الجامعة، حيث أصبح الطالب الجامعي يدفع ثمانية دنانير للساعة المعتمدة. كما تضمنت المكرمة قبول كل خريج ثانوية عامة يصل معدله إلى 70 ٪ فأكثر. لكن وبحسب جهات مطلعة، ظلت الميزانية السنوية المخصصة لجامعة البحرين على ما هي عليه لسنوات مما أدى لتضخم هائل في عدد الطلبة في جامعة البحرين، في مقابل بقاء ذات البنية التحتية تقريباً وذات الميزانية، وبنفس عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية.

تزامن ذلك مع نهج تعليمي متشدد في جامعة البحرين، في مقابل السماح لأكثر من 12 جامعة خاصة بالإشهار مستفيدة من المادة (7/ج) من الدستور والتي نصت على «يجوز للأفراد والهيئات إنشاء المدارس والجامعات الخاصة بإشراف من الدولة ووفقا للقانون»، دون مظلة تنظيمية منذ العام 2002 ولغاية العام2005 وقت إنشاء مجلس التعليم العالي. وهو ما أدى إلى زحف أعداد كبيرة من طلبة جامعة البحرين إلى الجامعات الخاصة وتخريج آلاف الطلبة من جامعات أشارت التقارير الرسمية لاحقاً بتدني جودتها وضعف مخرجاتها.

تقرير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب للعام 2017

على الرغم من وجود ثقافة عامة على المستوى الدولي تسعى إلى تحويل التعليم من مسؤولية اجتماعية الى سلعة خاضعة لقواعد العرض والطلب إلا ان تقرير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب للعام 2017 لا يشي بذلك حيث جاء في التقرير: «فيما يتعلق بإدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال، فقد تمت مراجعة (18) مدرسة خاصة خلال العام الدراسي 2016–2017، حيث حصلت مدرستان على تقدير: «ممتاز»، و(4) مدارس على تقدير: «جيد»، و(6) مدارس على تقدير: «مرض»، و (6) مدارس على تقدير: «غير ملائم» أي أن ثلث المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها حصلت على تقدير «غير ملائم». إلا أن هذا لا يعني أن وضع المدارس الحكومية أفضل حالاً فقد أشار ذات التقرير إلى ان 35٪ من المدارس الحكومية حصلت على تقدير «غير ملائم» مما يضعنا أمام تساءل جدي حول فاعلية برامج إصلاح التعليم.

التعليم في شرك السياسة

خلفت تداعيات أحداث فبراير – مارس 2011 ندباً عميقة في جسم الجهاز التعليمي في مملكة البحرين، نتيجة ما لحق العاملين في هذا الجهاز من اعتقال، أو إزاحة عن وظائفهم، ونقلهم إلى وظائف أخرى، إضافة إلى حملت الاعتقالات الواسعة التي طالت شريحة كبيرة من الشباب البحريني المنتمين للمدارس والجامعات. هذه الاحداث لازالت تلوح بظلالها وتنبئ بمستقبل مقلق لفئة واسعة من الشباب الذي حرموا من مواصلة تعليمهم لأسباب سياسية. كما تنامت في العام 2011 ونتيجة لإضراب المعلمين ما يعرف بظاهرة المتطوعين، وهم فئة من الموالين للحكومة ممن لا يمتلكون بالضرورة مؤهلات كافية لشغر مهنة معلم. كل تلك العوامل أثرت على التعليم وطمسته بصبغات سياسية أثرت على جودته.

على جانب آخر وكجزء من تداعيات أحداث العام 2011 أيضاً ترتفع الأصوات المشككة في نزاهة ملف البعثات، الذي يعتمد على نتائج المقابلة الشخصية للمرشح للابتعاث بنسبة 40٪، مما حرم شريحة واسعة من المتفوقين دراسياً من الحصول على حقهم في الابتعاث، وقد رءوا أن هناك الكثير من الأسئلة غير المنطقية التي طرحت من قبل أعضاء اللجنة لتعجيز المتحنين لدواعي سياسية – طائفية.

هذا وقد اقتصرت البعثات المطروحة من قبل وزارة التربية والتعليم في السنة الأخيرة على الجامعات المحلية ومنها الجامعات الخاصة داخل البحرين التي تقع معظمها تحت طائلة مخالفات الجودة والتجميد من قبل مجلس التعليم العالي التابع لوزارة التربية والتعليم. هذا وتفرض وزارة التربية حواجز «أسمنتيه» على الراغبين في مواصلة تعليمهم في الخارج ولو على حسابهم الخاص، وتحجب العديد من المنح المتاحة عن شريحة واسعة من الجمهور لأسباب سياسية.

أين تريدون الذهاب باحتياطي الأجيال؟

فجأة أصبح النفط نقمة لا نعمة! هذا ما تدأب الحكومة ليلاً نهاراً على إقناعنا به في إطار ما يعرف بلتحول إلى عصر ما بعد الطفرة النفطية. ولا توجد مؤسسات تشريعية ورقابية قوية ومستقلة لتحاسب الحكومة على هدر المال العام الذي تشهد عليه تقارير الرقابة الإدارية والمالية لما يزيد عن 10 أعوام. وبدلاً من أن يتحمل من هم في السلطة مسؤولية هذا الهدر، يضحى بالمواطن ويمس أول ما يمس احتياطي الأجيال. حيث أحالت الحكومة إلى النواب رسميا مشروعا بقانون تضمن سحب مبلغ 200 مليون دينار من حساب احتياطي الأجيال القادمة؛ 100 مليون في العام 2017، ومثلها في العام 2018. وقالت الحكومة إن سحب المبلغ من الاحتياطي هدفه دعم الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2017 و2018. وقد تضمن المشروع وقف ضخ أموال في حساب الاحتياطي بشكل مؤقت حتى نهاية العام 2018.

ملاحظات ختامية

قد تبدو مصادفة تشابه المصطلحات في دول العالم العربي كـ «رؤية 2030» إلا ان هذه الرؤى وما تحمله من مصطلحات تدعو لتحرير الأسواق، وتشجيع القطاع الخاص، والإنتاجية، والتنافسية، والفاعلية كلها تعبر عن مدرسة واحدة وهي مدرسة اقتصاد السوق وهي التسمية الأكثر شيوعاً للنمط الرأسمالي في التنمية. وفي إطار ما تمر به الأقطار العربية من «أزمات اقتصادية» أعادت هذه الأنظمة هيكلة اقتصادها أما بناء على توقيع اتفاق رسمي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتطبيق ماهو معروف ببرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي، أو من دون توقيع مثل هذا الاتفاق نتيجة لأن هذا المنهج أصبح جزءاً من مناخ العولمة وأحد أهم تياراتها. وهي المعالم التي تتبعها سياسات تعنى بتخفيض عجز الموازنة عبر التخلي ولو جزئياً عن مسؤولية الدولة الاجتماعية تجاه قطاعات التعليم، والعمل، والصحة، والإسكان، والضمان الاجتماعي، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذه القطاعات لتخفيف أعباء الدولة.

هنا لا بد أن نؤكد أن التعليم ليس سلعة تشترى وتباع وتخضع لقوى العرض والطلب، وليست أداة وظيفية للرأسمالية لكي تحصرها في «سوق العمل» والتعليم ليس ترفاً يتوفر لمن يمتلك سلطة السياسة أو سلطة المال. التعليم حق إنساني أصيل وغاية مجردة لا تخضع لابتزاز الرأسمالية واقتصاد السوق فاحذروا ان يهضم حقكم.

الحراك النسائي بين الإعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي

تجارب ومعايشات

لا حدود لا يمكن أن يقدمه الاعلام الاجتماعي للحراك النسائي سواء الاعلام التقليدي او الجديد التكنولوجي والمتعدد الوسائط او التقليدي ، الحراك النسائي بما يعنيه من نضال وسعي واجتهاد لأنصاف المرأة والنهوض بها وتمكينها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وقانونيا واسريا وثقافيا ، الحراك النسوي الهادف الى ادماج المرأة في جميع برامج التنمية وتذليل العقبات التي تعترضها والعمل على إزالة اكبر قدر من التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وكفالة الحقوق المتساوية لها واتخاذ التدابير التي تتيح لها نفس الخيارات في التعليم والطبابة والوظيفة والاجر والامن واكتساب الجنسية والضمان الاجتماعي ، الحراك الذي يرمي الى إيصال صوت المرأة والتعبير عن حقوقها وتعرية الأنماط والعادات والتقاليد والقوانين التي تسهم في تدني مكانتها .

الحراك المشتغل على انجاز كل الاتفاقات الدولية الخاصة بالمرأة وتمكين منظومة حقوق الانسان اجمالا ضمن مناخ سياسي واقتصادي يحقق الديموقراطية وتكافؤ الفرص والعدالة والمساواة والعيش الكريم وصولا إلى قوانين اسرة منصفة وإنجاز عقود زواج عصرية وعادلة تكون فيها المرأة شريكة لا اجيرة.

ولقد اتخّذ الحراك النسائي كل الوسائل في سبيل النهوض بالمرأة سواء مع الإعلام التقليدي أو وسائل التواصل الاجتماعي لبلوغ غاياته وأهدافه، واعيد مجددا انه لا حدود لا يمكن أن يقدمه للمجتمع من إمكانات وفرص للنساء والرجال والجمعيات والتنظيمات والتكتلات والمبادرات وللأفراد من كافة الاعمار والفئات والطبقات إن في تأسيس المشاريع أو تعزيزها، ولقد رأينا كيف استطاعت النساء وبشكل فردي ذاتي ومن خلال الاعلام الاجتماعي عبر المدونات والفيس بوك وتوتير وغيرها من التعريف بأنفسهن وعرض آرائهن ومن تحقيق ذواتهن وتوصيل أصواتهن وإبداعاتهن وتوسيع شبكة معارفهن وتحصيل الشهادات وطلب الرزق بمجهود وموارد اقل، وهو كسب إضافي للحراك النسوي، بمعنى أنه حتى لو تحركت النساء منفردات وبشكل ذاتي من أجل نيل حقوقهن في أي موقع وأي مكان وبأي وسيلة متاحة ومشروعة فهو كسب للحراك النسوي العام المنظم الرسمي أو الشعبي، وجدير بالدعم والمساندة، ويصعب القول إن هذا النشاط الإلكتروني للمرأة هو نشاط فردي، إذ أنه يبدأ فرديا ثم سرعان ما يجري التفاعل معه ويكسب المتابعين والأنصار والمختلفين على اختلاف توجهاتهم .

وأشير هنا إلى أن ما تحقق للمرأة عبر استخدامها لوسائل التواصل الإعلامي ربما يفوق ما تحقق عبر القوانين والتشريعات،

عصمت الموسوي

خصوصاً فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي، لماذا ؟ لأن الإعلام الاجتماعي أداة اسرع وأمضى تأثيرا وفعالية ولأن الحواجز والقيود أقل والتمييز يكاد يكون منعدما، نعم، ثمة مساواة كاملة ومطلقة بين النساء والرجال في استخدام هذه الوسائل، وإذا كانت النساء أقلّ استخداما لهذه الوسيلة فذلك يعود لأسباب سيأتي ذكرها لاحقا .

وسأتحدث هنا عن عدة تجارب نسائية فردية:

الأولى لسيدة، ذات مستوى تعليمي بسيط ومتواضع وتنتمي لأسرة فقيرة، لم تمتلك في حياتها سوى مهنة اجادة الطبخ، طلبت من زوجها أن يمنحها هاتفا جوالا وأن يدفع لها في البداية تكاليف الإيجار الشهري لخدمة الاتصالات، كان ذلك منذ عدة سنوات، اما اليوم فلديها انستجرام نشط ومتابعين وزبائن متنوعين ودخل جيد، هي لم تستقدم شغّالة، تعمل من البيت، تربي أولادها وحدها وتقوم بشؤون المنزل وحدها، قبل ان تبدأ مشروعها تلقت دورة متقدمة في الطبخ في المركز الاجتماعي التابع لمنطقتها، واليوم تنتظر الفرصة وجمع قدر من المال واللجوء إلى تمكين أو غيرها من جهات الدعم من أجل التوسع في هذا النشاط، لقد تحقق لهذه السيدة نوع من التمكين الاقتصادي عبر هذه الوسيلة السهلة والميسرة.

القصة الثانية هي لسيدة تعرضت للضرب المبرح من قبل زوجها، ما ترك علامات وبروز ودماء وكدمات لافتة على وجهها ، فقامت بنشر صورتها على وسائل التواصل الاجتماعي فتفاعل معها الرأي العام بسرعة وتبنت قضيتها الجمعيات النسائية تحديدا ، واعادت التذكير مجددا بقضية العنف الذي تتعرض له النساء، وجرى نقاش كبير جدا في كل المواقع الالكترونية والواتس اب وضمن الصحافة التقليدية أيضا حول قضيتها، ونتيجة لذلك حصلت السيدة على إيواء مؤقت ومساعدات مالية، وقد استرعت قضيتها اكبر المسؤولين واعلن عدد من المحامين الترافع عنها، وكتبت مقالات عديدة حول قضيتها، كما أعتقد إن ذلك ساهم في الاستعجال في النظر في قضيتها، تخيلوا لو أنها فضّلت السكوت على الظلم الذي تعرضت له وخشيت من الفضيحة، سترمى في الشارع حتما وتضيع كل حقوها الزوجية والإنسانية.

التجربة الرابعة لموقع سياسي على الفيس بوك وتويتروانستجرام لسيدة بحرينية قررت الدخول إلى الانتخابات في الدورة الماضية 2014، وهي سيدة مغمورة لم تُعرف قبل هذا اليوم، وراحت تعرف عن نفسها وتطرح آراءها وتتلمس طريقها نحو الحياة السياسية خطوة فخطوة، وهكذا عرفت في الوسط الصحفي، ثم فازت في الانتخابات، واستمّر نشاطها بعد أن صارت نائبة في المجلس النيابي.

التجربة الثالثة لموقع ثقافي أيضا لسيدة بحرينية على الإنستجرام، هي ليست كاتبة مرموقة ولم تعرفها الصحافة أو عالم الكتابة والأدب قبل هذا النشاط، كثيرون صاروا يتابعون ما تكتب ويعلقون بالإعجاب، وتقول إن هذا النشاط عرّفها بكثير من الشخصيات في العالم الحقيقي، هي تنشر باستمرار ملخصا لما تقرأ ولكل ما تتلقاه وتتوصل إليه من صيد ثمين عبر ابحارها اليومي في وسائل التواصل الاجتماعي المتعددة، أين كانت هذه السيدة المغمورة ستجد مجالا مفتوحا ومتاحا لموهبتها غير وسيلة التواصل الاجتماعي.

لقد طرحت هذه الأمثلة وفي جعبتي العديد من المواقع ذات الطابع العلمي السياسي والحقوقي والاجتماعي والترفيهي والتجاري، ولقد انبهرت بنشاط عدد كبير من النساء وفاجأتني المهارة والسرعة والتمكن التي يمتلكنها في الإبحار في هذا العالم، والذي يشهد حركة مستمرة ويرفد متابعيه بالأفكار والتجاوب والتشارك والذي حقق ويحق كل يوم منجزات نوعية ولافتة للمرأة، لكن ليس أي امرأة، إنما تلك المرأة صاحبة المشروع والتي تدخل إلى هذا العالم وقد حددت ماذا تريد وإلى أين تريد أن تصل ضمن منهج واضح ورؤية تهيمن على الموقع ثم ترفده بكل ما يعزز هذه الرؤية ويكرسها بأسلوب علمي وموضوعي وحيادي.

إن الحراك النسوي على وسائل التواصل الاجتماعي حراك جميل وممتع وحيوي وغير معهود او مألوف في السابق، يتحقق عبر فضاء الإعلام الاجتماعي بين اللحظة والأخرى ويشكل إضافة للحراك النسوي العام ذو الطابع الجماعي الحقيقي.

واللافت أن حركة المرأة ونشاطها وتفاعلها هنا متقدم جدا على حركتها في الحياة العامة التي لا تزال مقيدة نسبيا، ذلك أن الطريق إلى المساواة والحقوق على الأرض لايزال طويلا ومليئا بالارتدادات نتيجة بطء المجتمعات المحافظة اجمالا في الاستجابة

للتغيير، وهذا يتبدى جليا في أن الحراك النسوي لا يعدم وجود الخصوم والمناوئين في وسائل الاعلام الاجتماعي أيضا، تماما كما هو على الأرض والمتمثل في القوى المضادة والراغبة في إبقاء المرأة في قوقعتها القديمة، ذلك أن الوصاية على المرأة وعلى خياراتها يجعها تجفل وتتردد وتخاف من التحرك بحرية في فضاء.

أما التحديات التي تواجه الحراك النسوي عامة، فأشير إلى أن الحراك التقليدي يواجه انحسارا وضعفا في الإقبال عليه أو الانضمام إلى برامجه التي تتطلب حركة وخروجا من المنزل في وقت تشهد فيه البحرين ازدحاما مروريا معيقا للحركة قياسا بالحراك الالكتروني الذي يتحقق للمرأة وهي جالسة بهدوء وراحة في بيتها، ومما لاشك فيه أن الجمعيات النسائية والجمعيات السياسية ظلت على مدى عقود تقود الحراك النسوي وتوجه بوصلته ولقد دخلت مؤسسات جديدة وفاعلة ورسمية أحدثت نقلة لافتة وفاعلة للحراك النسوي كالاتحاد النسائي والمجلس الأعلى للمرأة الذي هو أداة تنفيذية ويمتلك استراتيجية للنهوض بالمرأة وحقق إنجازات كثيرة لها لكونه مدعوما من النظام السياسي.

ان هذا الحراك النسوي الرسمي أو الأهلي او الفردي يستجيب لمطالب الأمم المتحدة وأهداف اليونسكو الخاصة بتمكين المرأة، وأرى أن الإعلام الاجتماعي إن هو إلا عامل مساعد وداعم قوي لتحقيق هذا الهدف، بسبب سرعة انتشاره وقدرته على كسب الأتباع والتحشيد والتفاعل والتشارك المتنوع.

إن وسم "هاشتاق" تحت أي قضية نسوية اليوم بإمكانه إذا نشط وحقق رقما جيداً. أن يتحول الى خبر صحفي ومادة واسعة للنقاش والحوار، وأن يحظى باهتمام اكبر ليس على الصعيد المحلي بل العالمي أيضا، وهذا التنافس موجود اليوم على وسائل التواصل الاجتماعي، كل يريد إيصال قضيته إلى أكبر عدد من المتابعين لبلوغ أهدافه.

إن الحراك النسوي النشط على وسائل التواصل الاجتماعي لا يزال أقل من حراك الرجل لأسباب عديدة، هي فالرجل في مجتمعاتنا أكثر تمكينا وعملا واشتغالا بالشأن العام والمشاريع المختلفة من المرأة، كما ان كثيراً من النساء ربات بيوت ولا يمتلكن مشاريع خاصة بهن، إضافة إلى أن الأمية التقليدية عدم معرفة القراءة والكتابة أو الكتابة فقط موجود في صفوف النساء بنسبة اكبر، إضافة الى الامية التكنولوجية، لذا فإن الكثيرات منهن بحاجة إلى حضور الدورات المتخصصة إذا أردن الدخول إلى الإعلام الاجتماعي، وهناك بعض النساء يعانين من العوز المادي ومن عدم القدرة على دفع ايجار الانترنت او الهاتف او أي جهاز الكتروني كما في مثال السيدة صاحبة مشروع الطبخ من المنزل.

كذلك فإن عدم امتلاك لغة عالمية والاكتفاء بلغة واحدة من شأنه ان يحد من نشاط المرأة وتفاعلها وتوسيع عملها ويجعلها محصورة في النطاق المحلي خصوصا للنساء الراغبات في توسيع نشاطهن التجاري او السياسي او الحقوقي والخروج به من نطاق المحلية إلى الفضاء الأوسع ، لذلك فإن شركات الاتصالات وضمن مشاريعها المستقبلية يجدر بها مساعدة غير القادرين والقادرات على الدفع كالطلبة والطالبات الفقراء وحديثي وحديثات التخرج والنساء العاطلات والفقيرات، كما يجدر بالجمعيات النسائية التعرف على نماذج النساء النشطات والمكنات على وسائل التواصل الاجتماعي صاحبات المشاريع الفكرية والاجتماعية والتجارية واللاتي تمكّن من تحقيق أهداف ملموسة، وتقديمهن للمجتمع كنماذج جديرة بالاحتذاء وإبراز أعمالهن والخبرات التراكمية التي اكتسبنها.

إن الحراك النسوي السياسي أو الحقوقي أو الاجتماعي التكنولوجي يمتلك الأهلية الكاملة على وسائل التواصل ويتحرك بسرعة ويحشد ويتكتل ويقيم التحالفات وينشر العرائض ويواجه الآراء المختلفة ويحاور المختلفين ويكسب الأنصار ويحدث التغيير المأمول الذي ترنو إليه النساء.

لقد قفز مع الإعلام الاجتماعي قفزة نوعية ولكي يجني الثمار فأنه جدير بالمرأة أن تعرف بالضبط ماذا تريد، تحدد توجهاتها وترصد خططها، وتواكب الزمن التكنولوجي وتتجنب مساوئه أيضا، ذلك ان فضاء الإعلام الاجتماعي تسود فيه أيضا نزعة الاستهلاك والمظهرية والصور اللامعة الفارغة من أي معنى والقضايا الشخصية التافهة والتي لا تخدم الحراك النسوي الحقيقي الجاد والرصين.

علي سبكار: ١,٤ مليون شخص يستخدمون الإنترنت في البحرين ونسبة النساء بينهم ٣٧٪

أوضح الأستاذ علي سبكار الرئيس الشريك للنادي العالمي للاعلام الاجتماعي أن 1.4 مليون شخص في البحرين يستخدون الإنترنت وأدوات التواصل الاجتماعي من اجمالي سكان البحرين البالغ 1.5 مليون نسمة، وتعتبر من النسب العالية عالميا، وقال في الحلقة الحوارية التي أقامها اللإتحاد النسائي البحريني حول: "الحراك النسائي ودور الاعلام الاجتماعي والتقليدي في الدعم والتوعية»، إن اكثر من 900 الف حساب على الفيس بوك، و300 الف على تويتر، 700 الف على انستغرام، و300 الف على لنك ان، و150 الف على سناب شات في البحرين، وإن نسبة الذكور إلى الإناث احصائيا هي 64 ٪ الى 37 ٪ ، ونسبة استخدامهم لأدوات التواصل الاجتماعي للذكور 69 ٪ والإناث 31 ٪ ، ونسبة استخدام الانستغرام في الأعمال المنزلية 70 ٪ اناث و30 ٪ اناث في البحرين. وحسب سبكار، فإنه لا توجد في البحرين شخصية نسائية مشهورة على أدوات التواصل الاجتماعي لها عدد كبير من المتابعين، حتى من بين النجوم، او الصحفيات او الناشطات في مجالات عدة، رغم النسبة المرتفعة في استخدام ادوات التواصل الاجتماعي.

قراءة في واقع الحركة النقابية البحرينية (٢٥)

مقومات نجاح المفاوضة الجماعية – حق الإضراب

بينا في المقالين السابقين أن أثنين من أهم مقومات نجاح المفاوضة الجماعية غير متاحة، وهي مصادرة حق عمال القطاع الحكومي بتشكيل تنظيماتهم النقابية والتفاوض معهم، ورفض الحكومة وأصحاب العمل الإفصاح عن البيانات والمعلومات عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي سواء على مستوى البلاد أو القطاعات الاقتصادية والمؤسسات والشركات، وقد أدى ذلك إلى خلق صعوبات أمام النقابات العمالية في المفاوضة الجماعية وتوقيع العقود الجماعية، وبالتالي عجز العديد من النقابات عن إنجاز مهامها في تحسين شروط وظروف العمل ورفع المستوى المعيشي للعمال.

ابراهيم القصاب

ولتجاوز هذه الصعوبات تم التأكيد على أهمية أن تلعب النقابات العمالية دورها في بث الوعي والثقافة النقابية بين العمال، والعمل الدؤوب من أجل تغيير ميزان القوى لصالحها وذلك بالارتكاز على القاعدة العمالية وتنظيمها لتشكل قوة تفاوضية ضاربة، تفرض احترام الجهات الرسمية واصحاب العمل، وبالتالي رضوخهم للتفاوض وتوقيع العقود الجماعية معها.

حظر الإضراب يضعف القوة التفاوضية للنقابات العمالية

يعد الإضراب أحد أهم الحقوق العمالية، وأحد أهم مقومات نجاح المفاوضة الجماعية إذا ما كان متاحا للنقابات العمالية، فهو يعيد توازن القوى بين أطراف الإنتاج أثناء التفاوض، ويخلق الضمانة لنجاح المفاوضة الجماعية، وقد تم تأكيد هذا الحق في المرسوم الملكي رقم (33) بشأن قانون النقابات العمالية، والاتفاقية الدولية رقم (87) حول الحرية وحق التنظيم، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي وقعت عليه حكومة البحرين، والذي حسم الخلاف حول ما إذا كان الحق النقابي يشمل الإضراب أم لا، حين أكد بأن الحق النقابي يشمل حق تأسيس النقابات والانضمام إليها كما يشمل الإضراب لأنه لا معنى لحق لا يكون متبوعا بالوسائل التي تسمح لتحقيقه على صعيد الواقع.

مع نهوض الحركة النقابية في العام 2006 وخوضها التحركات والإضرابات العمالية من أجل رفع الأجور في مواجهة ارتفاع الأسعار وتحسين الظروف المعيشية للعمال، وتحقيقها للعديد من المكاسب العمالية والنقابية وعلى رأسها صدور المرسوم الملكي رقم (73) لعام 2006 بإضافة المادة (110) إلى قانون العمل التي بموجبها يمنع فصل العامل بسبب نشاطه النقابي، سارعت الحكومة إلى إصدار القرار الوزاري رقم (62) لنفس العام الذي بموجبه حدد المنشآت الحيوية المحضور فيها الإضراب، حيث تعامل القرار مع جميع مشاريع الدولة على قدم المساواة دون التمييز بين تلك المرافق الحيوية وتلك التي ليست كذلك، حين أدرج كل مشاريع الدولة والقطاعات الاقتصادية الأخرى ضمن المرافق الحيوية وحضر فيها الإضراب، وهو بذلك يتعارض والمعايير الدولية ويحرم فعليا حق الإضراب مما يعني الإخلال بالتوازن بين التنظيمات النقابية وأصحاب العمل لصالح الأخيرة.

وبصدور هذا القرار جردت الحكومة الحركة النقابية من أهم وأقوى أسلحتها وأفرغت الحق النقابي من محتواه، وضربت أحد مقومات نجاح المفاوضة الجماعية، وهو ما جعل اصحاب العمل يتمادون في رفضهم الجلوس مع النقابات للتفاوض وتوقيع العقود الجماعية، بل أن العديد من المؤسسات والشركات بدأت تتعدى على الحقوق والمكتسبات العمالية التي تحققت خلال النهوض النقابي، وتضع العراقيل أمام النقابات العمالية بهدف إضعافها وعزلها عن القاعدة العمالية، هذا ما كشف عنه القيادات النقابية المشاركون في ورش العمل التي أقيمت حول «المفاوضة الجماعية»، وهو ما يؤكد التوجه إلى إضعاف أداء التنظيمات النقابية بتجريدها من القدرة على التكافؤ مع أصحاب العمل، مما يلقي على عاتق الحركة النقابية عبء مواجهة هذه السياسة من خلال تعزيز وحدة وتضامن العمال والعمل على توعيتهم بحقوقهم وبأهمية التفافهم حول نقاباتهم والدفاع عنها.

وهو ما يؤكد على حقيقة أن الدولة تتدخل بقوة إلى جانب أصحاب الأعمال فقد تحضر الإضراب بالنسبة للعمال أو تضع الضوابط المنظمة لاستخدامه مما يحد من استخدام أسلحة الصراع النقابي.

حق الإضراب للنقابات وحق إلاغلاق لأصحاب العمل

وتؤكد منظمة العمل العربي على أهمية وجود مثل هذه الأسلحة (الإضراب من جانب العمال وإغلاق المؤسسة من جانب أصحاب العمل) في أيدي طرفي علاقة العمل لأن هذه الأسلحة تزيد من التوازن النسبي في العلاقة بينهما التي تغلب عليها سمة النزاع. وليس المقصود من الاعتراف فقط مجرد الاعتراف بالحق في الإضراب والإغلاق فقط، وإنما كذلك تنظيم استخدام هذه الحقوق ووضع الضوابط اللازمة، على ألا يترتب على هذه الضوابط خروج الحق في الإضراب، والإغلاق عن نطاق المصالح المهنية، وحقيقة أنه حتى لو كان الإضراب محرما بالتشريع الوطني أو بأمر قضائي فإن ذلك لن يمنعه من الحدوث إذا كانت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية قوية بما فيه الكفاية.

والحوار الاجتماعي يعني الاعتراف الكامل من قبل كل طرف بالطرف الآخر، ولكن هذا لا يعني أنها خالية من الصراع. الحوار الاجتماعي يعكس موازين القوى السياسية بين الجانبين للصناعة، والحوار الاجتماعي تطور من الاضطرابات والنزاعات الصناعية ليصبح قوة دافعة للديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها أوربا اليوم (على سبيل المثال).

أهمية التصاق النقابات بالعمال

إن تجربتنا في العمل النقابي رسخت لدينا قناعة لا تتزحزح بأن وحدة الصف العمالي هي الضمانة في وقف التعدي على الحقوق العمالية وتغيير ميزان القوى لصالح الحركة النقابية، مهما كانت المحاولات للحيلولة دون ذلك، خاصة في ظل اختلال موازين القوى لصالح أصحاب العمل، مما يستدعي من الحركة النقابية أن تكون أكثر التصاقا بالعمال، وقدرة ودراية على تفهم احتياجاتهم، وتفهما للمرحلة ومتطلباتها، وأن تعمل بلا كلل من أجل استنهاض وتعبئة العمال للنضالات القادمة، وأن تعرف كيفية إدارة المفاوضات، بالرغم من كل المعوقات آنفة الذكر، للحصول على بعض المكاسب التي يجب أن تصب في اتجاه التفاف العمال حولها، وتغيير موازين القوى لصالحها، في خطوة لأخذ زمام المبادرة لطرح الملف المطلبي بعيد المدى وانتزاع أهم المطالب العمالية.

ولذلك على النقابات العمالية أن تضع على قائمة أولوياتها دائما هدف تحسين الأوضاع المادية والمعنوية للعمال، والعمل الدؤوب على تنظيمهم في النقابة، وتوعيتهم بمطالبهم، عن طريق جعلهم يدركون حجم الاستغلال الواقع عليهم، واستنهاضهم وجعلهم مرتبطين بالنقابة، ومنضبطين لتنفيذ قراراتها، ومساهمين في البناء التنظيمي، وفي تطوير الملف المطلبي، وفق ما تقتضيه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولهذا فإن تحقيق هذه المهام يؤكد على أن العمل النقابي عمل دائم ومتواصل، ويؤدي حتما إلى الحفاظ على تأثير التراكم النضالي للنقابة وإغنائه بإضافات أخرى تترجم العمل الجماعي وتعزز جماهيرية النقابة، وتوطد العلاقة بين القيادة النقابية والقاعدة العمالية، الذي يتطلب تفعيل الجمعيات العمومية وتحويل النقابة إلى منظمة ديمقراطية وجماهيرية ومستقلة، حينها فقط يمكن للنقابة أن تغير موازين القوى لصالحها، وتفرض احترام الأطراف الأخرى لها، وقبول أصحاب العمل الجلوس معها على مائدة المفاوضات وتوقيع العقود الجماعية معها، بالرغم من وجود سيف حضر الإضراب المسلط على رقاب النقابات العمالية.

أهمية التنسيق بين النقابات العمالية وبينها وبين الاتحاد العام

ويعتبر ذلك جانبا مهما من جوانب العمل النقابي لتقوية البنيان النقابي وزيادة عضويته كما ونوعا، وتعزيز القوة التفاوضية، وبالتالي تغيير موازين القوى لصالح النقابة، ورضوخ أصحاب العمل للجلوس معها للتفاوض، وإلى جانب هذه العوامل، هناك عامل آخر لا يقل أهمية في تقوية القوى التفاوضية للنقابة، وهو إرساء الأرضية الصحية للتنسيق بين النقابات وتوحيد المواقف والتضامن فيما بينها، فالمعاناة التي يتعرض لها النقابيون هي في استخلاص الدروس من انتصاراتهم وهزائمهم، ففي غياب هذا التنسيق تحلل كل نقابة المستجدات والتطورات على الساحة النقابية في حدود عملها في المنشأة دون النظر إلى مجمل الأوضاع سواء على مستوى القطاعات الاقتصادية أو البلاد، مما يدفع بعض النقابات إلى الاعتقاد بأنها تمتلك «الخط الصحيح» ناعتة النقابات الأخرى بالضعف وعدم الإدراك للعمل النقابي، وقد تصل الأمور إلى كيل مختلف الاتهامات للنقابات الأخرى واتحادهم العام، فالحركة النقابية بحاجة إلى المزيد من النضالات الموحدة والارتقاء بها، دون أن يكون هذا النضال محصورا داخل كل منشأة على حدا في نضالات مجزأة ومعزولة ومبعثرة، رغم أهمية ذلك، وذلك وصولا إلى تطوير المفاوضات الجماعية على مستوى القطاعات الاقتصادية ودفعا لتعزيز الحوار الاجتماعي على مستوى الوطن.

أهمية الحوار الديمقراطي بين النقابيين

وهذا يحتم احترام الحوار الديمقراطي بين النقابيين على مختلف المستويات بشكل جماعي، بغض النضر عن تعدد الرؤى والتصورات فيما بينهم، تأكيدا على أن مسئولية الممارسة النقابية هي مسئولية جميع النقابيين، الشيء الذي يؤدي حتما إلى وحدة الطبقة العاملة وتحقيق وحدة النضالات المطلبية على أرض الواقع والتي تساهم فيها جميع النقابات، وبالتالي إلى تغيير الواقع وإعادة التوازن بين الحركة النقابية واصحاب العمل، وهو ما يعزز المفاوضة الجماعية ويجعلها الخيار الوحيد لجميع الأطراف لحل الخلافات والمنازعات العمالية بما يخدم مصالح جميع الأطراف ويجنب الاحتقان والمواجهة بينها، وحينها يمكن إبطال مفعول قرار حضر الإضراب وتجاوزه.

الخلاصة أن الإضراب هو حق للعمال لمساءلة صاحب العمل ولتعزيز وحماية ظروف عملهم، وهو حق لا يقبل التعطيل ولا يمكن أن تطالب العمال بالتوقف عنه دون أن تعزز وتسرع آليات المفاوضة الجماعية التي تشمل العمال والدولة وأصحاب الأعمال. لا يمكن أن تطلب منهم وقف الإضرابات دون أن تحمي الحرية النقابية وتنخرط مع العمال في مواثيق اجتماعية تحدد بوضوح ما يمكن أن يحصل عليه العمال الآن وما يقبل التأجيل بخطط زمنية محددة.

ففي الدول التي نجحت في تخطي أزماتها الاقتصادية أو تحولها الديمقراطي، كان الوصول لمواثيق اجتماعية بين الدولة والعمال وأصحاب الأعمال هو السبيل، لا إصدار قرارات حكومية للحد من الإضراب ومنع استخدامه في مختلف المرافق الحيوية وغير الحيوية الحديث الأجوف عن وقف الإضرابات انتظاراً للفرج.

المرأة والصراع الطبقي (٣ – ٣)

ونتج عن الاختلاف في المُقاربة الطبقية إنقسام في الحركة النسوية البرجوازية (suffragettes) المُنادية بمنح المرأة حق التصويت حول الحدود الطبقية وكذلك إنقسام في عائلة بانكهيرست. في كانون الثاني/يناير من عام ١٩١٤، قبل الحرب ببضعة شهور، تم استدعاء سيلفيا بانكهيرست إلى باريس لحضور لقاء مع والدتها إميلين وشقيقتها كرستابل. وبوجودها في منفاها المُريح في مدينة باريس، كانت الصحة تبدو على وجهَ كرستابل، في حين أن سيلفيا تبدو مُنهَكَة من السجن والإضراب عن الطعام. وفي تناقض تام للموقع الطبقي الذي تُدافع عنهُ سيلفيا بانكهيرست، أكدت شقيقتها كرستابل على استقلال الاتحاد الاجتماعي السياسي النِسائي عن جميع الأحزاب الرِجالية، وطالبت كرستابل بفصل اتحاد شرق لندن عن الاتحاد الاجتماعي السياسي النسَائي. بمعنى، طالبت بطرد نِسَاء الطبقة العامِلة من الحركة النسوية البرجوازية (suffragettes)، المُنادية بمنح المرأة حق التصويت.

تقول هذهِ المُتكبِرة من الطبقة الوسطى أن اتحاد شرق لندن كان لديه دستور ديمقرَاطي ويعتمد اعتماداً شديداً على نِساء الطبقة العامِلة. يبدو أن والدتهما حاولت أن تصل إلى حل وسط، ولكن كرستابل كانت عنيدة، تُطالب بـ "بشيء واضح المعالم". وهكذا في كانون الثاني/يناير من عام 1914 أُجبر اتحاد شرق لندن (ELF) على الانفصال عن الاتحاد الاجتماعي السِياسي النسائي (WSPU) ومن التنظيم المُنفصل – اتحاد شرق لندن للمُنَاديات بمنح المرأة حق التصويت. وهذا يوضح بجلاء موقف حركة الطبقة الوسطى النسائية من الطبقة العامِلة. وتُعلق جين بيكارد: "إن هذا الانقسام في الاتحاد الاجتماعي السياسي النسائي عَبَّرَ عن استقطاباً عاماً يحدث في المجتمع البريطاني. بين عام 1911 و 1914 كانت الاضرابات تعم جميع الاقسام العُمالية المُهمة (عُمال الموانئ والمواصلات والسكة الحديد والمُهندسين). وحتى ضمن أعضاء الاتحاد الاجتماعي السياسي النسائي، المسجونات والمضربات عن الطعام، كانت نِساء الطبقة العامِلة اللاتي عانينا من أسوأ الظروف وسوأ المُعاملة."

وهنا مرة ثانية، كانت القضية الطبقية موضوعاً أساسي. يُبَيّن الانقسام في الحركة النسوية البرجوازية (suffragettes) المُنادية بمنح المرأة حق التصويت الموقف الحقيقي لِنساء البرجوازية من نساء الطبقة العامِلة ومن الاشتراكية ومن الحركة العُمالية. وهنا بإمكاننا رؤية إلى أين يُمكن أن تقود فكرة "الرجل ضد المرأة". بضعة شهور فقط قبل الانقسام في عام 1914 قَسمت الحرب العالمية الأولى تطوّرْ النضال الطبقي في بريطانيا. وسُرعان ما تحولت "مُتَمَردتا" المُناديات بمنح المرأة حق التصويت إملين وشقيقتها كرستابل إلى أنشط المُتعصبات إجتماعياً ووطنياً. وتم تغيير أسم صحيفة الاتحاد الاجتماعي السياسي النسائي من أعطي صوتك للمرأة إلى أعطي صوتك لبريطانيا. وكان شِعارها الجديد "المَلِك، البلاد، الحُرية".

كانت هذهِ خيانة حقيرة مُخجِلة لقضية المَرأة. كشفت عن الطبيعة الطبقية الحقيقية للنِساء البرجوازيات، وعن الهاوية التي تفصلها عن الطبقة العاملة وعن الاشتراكية. وبالرغم من تطرفهُن اللفظي واسلوب الخطابة المُثير لديهُنَ، إلا إنهُنَ في التحليل النهائي مُستَعِدات للإتحاد مع الرجال من نفس طبقتهُنَ – الطبقة الحاكِمة – ضد الرجال والنساء من البروليتاريا: هؤلاء الذين يُناضلون ويموتون ويُعانون بينما أُولئك يلوحون بالعلم وهم في أمانٍ وراحة منازل البرجوازية والطبقة الوسطى. إنها نفس القصة دائماً.

يستطيع المرء أن يقول أمانَةً، إن سيلفيا بانكهيرست كانت ضد الحرب – رغم أنها كانت من وجهة نظر سلبية – أطلقت حملة في المصانع من أجل المُساواة في الأجور للنساء اللاتي أُلحِقن بمصانع السلاح والهندسة ليأخُذن مكان الرجال الذين أُرسلوا إلى الجبهة. أصدرت صحيفة تُسمى العامل لا يَخافُ شيئاً ثم التحقت بالحزب الشيوعي فيما بعد، حيثُ اتخذت موقف اليسار المُتطَرِف. كان فهمها للماركسية محدوداً، ولكنها على الأقل حاولت تبنيَ موقفاً طبقياً. وفي عام 1918 حصلت المرأة البريطانية التي تجاوزت الثلاثين من عُمرها على حق التصويت. وهذا لم يكُن نتيجة لتكتيكات المُناديات بمنح المرأة حق التصويت، وإنما هو نتاج للثورة الروسية والاهتياج الثوري الذي أعقب الحرب العالمية الأولى التي هزت الطبقة الحاكمة البريطانية وأجبرتها على الانصياع لتنازُلات. وهنا مرة أُخرى، يُبين الإصلاح أنهُ مُجرد نتيجة ثانوية للثورة.

المرأة في الثورة الروسية

إن دور إمرأة الطبقة العاملة ظهرَ مرة ثانية في روسيا في شباط/ فبراير عام 1917. أطاحت الثورة بحكم القيصر التي بدأت في عيد المرأة العالمي، حينما قررت النساء العاملات في مدينة بطروسبورغ القيام بإضراب ومُظاهرة بالرغم من نصيحة البلاشفة لهُنَ في المدينة الذين كانوا يخشون أن تحدث مذبحة. وعلى هدي فطرة طبقتهُن البروليتارية، نحين جانباً جميع المُعوقات وبدأن الثورة. وقد لعبت نساء من مثل الكسندرا كولونتاي Alexandra Kollontai دوراً قيادياً في الثورة البلشفية.

ترجمة:
غريب عوض

بقلم: Alan Woods

أعطت ثورة أكتوبر المرأة حقوقاً لم تنلها من قبل – حقوقاً أعظم من أية حقوق في أي بلد في العالم.

لقد ناضل البلاشِفة من أجل تحرير المرأة وتطوّر العائلة. إن النظام الأبوي القديم كان موجوداً في القُرى من غابر العصور، وكان الاستعباد والاضطهاد هو الحياة الوحيده التي عرفتها النساء الفلاحات. قبل الثورة كان ضرب الرجل لزوجته أمر مشروع. لقد مَنَحَ البلاشفة المرأة منزلة مساوية للرجل من خلال قانون الزواج، والعائلة والرعاية الذي تم إقراره في تشرين الأول/أكتوبر 1918. وقد أُعطي الأطفال الذين ولدوا خارج مؤسسة الزواج نفس الحقوق التي تُعطى للأطفال الذين يولدون لعائلة الزواج الشرعي.

أصبح الطلاق مُتاحاً حسب الطلب وتم تشريع الإجهاض. وتم إيداع مبدأ "أجر مساوي لقيمة العمل" في القانون. ونشرت نساء البلاشفة أخبار الثورة بين النساء، وبدأن بالتثقيف السياسي وفتح دروس محو الأمية للطبقة العاملة وللنساء الفلاحات ومحاربة الدعارة.

وخلال الحرب الأهلية التي أعقبت ثورة أكتوبر، تطوع عدد كبير من النساء في الجيش الأحمر، على الرغم من أنهُ ليس مطلوب منهُن القيام بذلك. يُقدر عدد النساء اللاتي التحقن بالجيش الأحمر من 50،000 إلى 70،000 إمرأة بحلول عام 1920. وذاك وحدهُ يُبيّن درجة التأييد التي حصل عليها البلاشفة بين النساء.

إن لينين Lenin الذي أعطى أهمية بالغة لتحرير المرأة، أكدَ على الحاجة إلى إعفاء المرأة من العمل المنزلي حتى تتمكن من المُشاركة الكاملة في إدارة المجتمع. غير أن قدرة البلاشفة على وضع حلولاً للمشاكل المادية للحياة كانت محدودة جداً بسبب تدنى مستوى تطوّر القوى المُنتجة. وكما تنبأ ماركس: "في أي مُجتمع حيثُ يعِمُ فيه (نحنَ نُريد) فإن كل الهراء القديم ينتعش."

لن يكون التحرير الحقيقي للمرأة مُمكناً إلا حينما تُحَرر الطبقة العاملة العالمية بكاملها نفسها. سوف تسمح الاشتراكية بالتطور الحُر لشخصية الإنسان وبإقامة علاقة إنسانية حقيقية بين الرجل والمرأة، خالية من الضغوطات الخارجية الوحشية، سواء كانت اجتماعية أم إقتصادية أو دينية. إلا إن مثل هذا المجتمع يفترض مُسبقاً مستوى من النمو الاقتصادي والثقافي أكثر رُقياً من ما هو موجود في الدول الرأسمالية المُتطوّرة.

إن مثل هذه الأسُس لم تكُن موجودة في روسيا في أكتوبر عام 1917، إذا أخذنا بعين الاعتبار التخلف السائد هناك في ذلك الزمن. فلهذا، على الرغم من التقدم الكبير الذي أصبح مُمكناً بفعل الثور، إلا أن وضع المرأة تقهقر، أولاً، بسبب السياسة الستالينية، والأسوء من ذلك بسبب إعادة تأسيس الرأسمالية. إن وضع المرأة الآن في روسيا وفي أوروبا الشرقية أكثر سوءً مما كان. ويجب أن لا يُفاجأ هذا أحداً. إذا اتُخذت الرأسمالية كأساس، فليس من المُمكن أن يحدث تقدُم في روسيا أو أي مكان آخر.

سوف نرى المزيد من الأمثلة في المستقبل مثل روسيا عام 1917. سوف تقوم المرأة بدوراً مُهماً في الاطاحة بالرأسمالية وبناء الإشتراكية. ولكن هنا أيضاً إنها فوق كل شيء مسألة نساء الطبقة العاملة، يُناضلن من أجل تحرير أنفُسهن – وتحرير كامل الطبقة العاملة. لقد تَكوّن لدى نساء ورِجال الطبقة العاملة وعي طبقي وثِقة من خلال المُشاركة في الصراع الطبقي. وخلال عملية النضال من أجل انتقال المجتمع، سوف ينقل الرجال والنساء أنفسهم أيضا. ونستطيع أن نرى في كل إضراب كيف يرتقي العُمال بأنفُسهم إلى مُستويات جديدة، ويتركون جانباً العقلية الخانِعة ويُظهرون الحزم والإبداع التي لم يعرفوا قط أنهم يملكونها. كم من الحقيقة سوف يكون هذا في حالة قيام ثورة!

إن هذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق التحرير الحقيقي – ليس تحرير النساء فحسب بل تحرير جميع النساء والرجال. وبالفعل شيء واحد لن يكون مُمكناً دون الآخر. إن ما نَسعى إليه هو التحرير، ليس تحرير هذه الفئة أو تلك، وإنما تحرير البشرية بحد ذاتها. وهذا تماماً لا يعني أن تتنحى المرأة جانباً عن النضال من أجل التحسينات المُباشرة. يجب أن نُناضل من أجل أي إجراء، مهما كان صغيراً، يخدم تحسين وضع المرأة ونُقاوم التمييز والتَحيُّز أيٌ كان شكلهُما. يجب أن تضع الحركة العُمالية نفسها في مُقدمة هذا النضال.

الاشتراكية وتحرير المرأة

إن الثورات البُرجوازية في الزمن الماضي نادت "بحقوق الإنسان" ولكن في المُمارسة لم تُحقق قط المُساواة للمرأة. بل في الواقع، كان تقدُم المرأة في ظِل الرأسمالية في جزء منهُ نتيجة ثانوية للنضال الطبقي وفي الجزء الآخر كان نتيجة لتغيُّر دور المرأة في الإنتاج. تم كسب حقوق سياسية مُعيّنة في الدول الرأسمالية المتقدمة (أقلية في العالَم) ولكن التحرير الحقيقي لم يتحقق ولا يمكن أن يتحقق أبداً في ظل الرأسمالية.

لقد رفع ماركس Marx وأنجيلز Angels مطلب إلغاء العائلة البرجوازية في زمن مُبكر حتى عام 1848. إلا أنهما أدركا بأنهُ لا يمكن التخلص من العائلة بجرة قلم. لا يمكن تحقيق هذا المطلب ما لم يكون هناك أساس مادي لهُ. لا يمكن تحقيقه إلا بالإطاحة بالرأسمالية وتأسيس المجتمع الجديد الذي يرتكز على خطة إنتاج ديمقراطية مُتجانسة، بمُشاركة كامل المجتمع في المُهمة المُشتَركة للإدارة.

وحالما يتم تحرير قوى الإنتاج من قيد المُلكية الخاصة والدولة القومية، فسوف يكون من المُمكن الوصول سريعاً إلى مستوى من الرفاهة الاقتصادية التي لا يحلم بها إنسان. وإن العقلية القديمة من الخوف والجشع والحسد والإشتهاء سوف تختفي إلى درجة أن الظروف المادية التي أتت بها أُزيلت.

إن الطريق سوف يكون مفتوحاً للتحوّل الراديكالي لشروط الحياة، ومن ثم تبدُل العلاقات بين الرجال والنساء، وتبدُّل كامل طريقة تفكرهما وتصرُفهما. وبدون مثل هذه القفزة العملاقة، سوف يكون كُلَ الحديث عن تغيير أطباع ونفسيات الشعوب مُجرد خِداع وكلام فارغ. إن الكيان الاجتماعي هو الذي يُحدد الوعي.

إن توحُّش المجتمع الطبقي، بتركيزه على الأنانية وحُب الذات ولامُبالاته بمُعاناة الإنسان، هي من مُخلفات العبودية. فالطبقة العاملة نفسها ليست مُحَصَنة عن ضغوطات المجتمع البُرجوازي، ما يُسمى أخلاقياته وروتينه العام. إن المواقف المُتخلفة من المرأة يمكن وجودها بين صفوف الحركة العُمالية ويجب التخلص من هذا السُم بشكل كامل.

نَحنُ نُناضل من أجل مجتمع جديد يتأسس على المُساواة التامة بين الرجل والمرأة، وفي حين أنهُ سيكون من المستحيل إقامة هذا المجتمع الجديد وسط الظروف الرأسمالية المُتَوحشة، فإنهُ يجب علينا على الأقل السعي نحو الأخلاق البروليتارية الحقيقية والسعي لتطهير حركة المواقف المُتخلفة التي تُعرقل وحدة العُمال رجال ونساء.

من ناحية، إنهُ من الضروري إدراك أنهُ في ظل الرأسمالية، إي تحسين للأوضاع سوف تكون لها صفة جُزئية مُشوهة وغير مستقرة، وسوف تكون دائماً تحت تهديد أزمة النظام والتدهور العام لتآكل الظروف الاجتماعية والاخلاقية والثقافية. ومن ناحية أُخرى، أنهُ من الضروري ربط النضال ضد اضطهاد المرأة بنضال الطبقة العاملة ضد الرأسمالية. وذاك هو الطريق الوحيد المُمكن للنَصر.

إن الآثار النفسية للمجتمع القديم بحساباته الأنانية وجشعه وحُب الذات سوف لن تختفي بين ليلة وضُحاها، حتى بعد الاطاحة بالرأسمالية. حتماً لا بُد أن تمضي فترة من الزمن قبل أن تختفي جميع القاذورات القديمة نهائياً. ولكن من البداية سوف تبدأ العلاقة بين الرجل والمرأة بالتحسُن. إن الضغوطات الاقتصادية القاسية التي تُفسد الحياة وتُشوه جميع العلاقات الإنسانية سوف تنتهي مُباشرة تقريباً مع توفير الوظائف اللائقة وتوفير السكن والتعليم للجميع.

إن الخطة الاشتراكية الديمقراطية للإنتاج سوف تخلق الظروف لكل فرد ليُشارك في إدارة المجتمع.وهذا، ضمن أشياءٌ أُخرى، سوف يُلغي العائلة المُنطوية القديمة، والفرد الضئيل، ويخلق الظروف من أجل خلق السيكولوجيا المُختلفة كُلياً، المُتجذِرة في العلاقات الإنسانية الحُرة الجديدة.

إن التخلُص من المجتمع الطبقي – وفي النهاية من العقلية العبودية المُنحَدِرة من وسخ المجتمع الطبقي – سوف يُفضي إلى خلق رجل جديد وإمرأة جديدة: مخلوقات بشرية حُرة قادِرة على العيش معاً في انسجام، كأشخاص مُتحررين حقيقةً، مُتحررين من السيكولوجية العبودية الاستحواذية القديمة. وبعد تحرير الرجل والمرأة من اللهاث المُذل وراء الأشياء المادية، التي تُهين الإنسان وتُشوه حياته، سوف يكون من المُمكن ولأول مرة أن يتواصل الناس مع بعضهم البعض كبَشر. وبعد أن تتحرر من أي حَذَر قسري أناني أو تَبَعية مُذلة، سوف تتطور العلاقة بين الرجل والمرأة بحُرية وتزدهر على أساس المساواة الحقيقية.

بصراحة

الانتخابات وإشكالية الديمقراطية في البلدان العربية

فاضل الحلييي

الديمقراطية تعني حكم الشعب، والشعب مصدر السلطات، فلا يمكن أن تكون هناك دولة ديمقراطية بدون مؤسسات ديمقراطية واحترام القانون، وفي أكثر من بلد عربي سوف تُنظّم هذا العام انتخابات رئاسية ونيابية وبلدية، ما يفرض أسئلة كثيرة منها ما جدوى الانتخابات إذا كان لا يتحقق منها الإصلاح السياسي والتغيير وتتعزز فيها الحريات العامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتحترم فيها حقوق الإنسان، فهذه أبجديات مبادئ التحولات الديمقراطية التي بدونها لا يمكن الحديث عن العمليات الجراحية، أي التحولات النوعية في الإصلاح السياسي أو التغيير في طبيعة النظام السياسي، وإلا فسوف يقال عن هذه الإنتخابات بأنها انتخابات شكلية ربما لمآرب داخلية وخارجية، وتسويقها بالخارج كدليل على وجود هامش من الحريات العامة والديمقراطية النسبية، فيما نشهد في الواقع مزيداً من الاستبداد وتكميم الأفواه للمعارضة.

بالتأكيد نحن لا نتحدث عن ديمقراطية على غرار الديمقراطيات العريقة التي ترسخت فيها منذ عقود من السنين في بعض البلدان الأوروبية، وانما هي ديمقراطية تفصل حسب طلب النظام في أي بلد عربي، لا تلك التي تحترم فيها إرادة الشعوب وتطلعاتها في مجتمعات تسودها المساواة والعدالة الاجتماعية وتحترم الدساتير الصادرة فيها والتي تشكل مواد بعضها بداية الطريق نحو تحقيق الديمقراطية الحقيقية.

تساؤلات أخرى تثار، بينها: لماذا النظام السياسي العربي يرفض التغيير والديمقراطية وليس ببعيد هبات الربيع العربي التي جرت في أكثر من بلد عربي وسالت فيها دماء كثيرة ودمّرت البنية التحتية والفوقية وقسّمت الشعوب وأفسحت المجال أمام التدخلات الأجنبية ولم تتنازل الأنظمة السياسية عن الحكم طواعية بما فيها الأنظمة السياسية التي سقطت في تونس، مصر، ليبيا، اليمن، قاومت التغيير بكل مالديها من قوة، بالتأكيد هناك أسباب عديدة للرفض والتغيير، وهو ترسخ النظام السياسي في المجتمع طوال عقود من السنين في الحكم بقوة البطش والقمع ضد المعارضة بكل أطيافها مما ساعد على نشوء طبقات وفئات اجتماعية جديدة مستفيدة من وجود النظام وتربطها به المصالح المشتركة، لإصبحت مرتبطة به ويهمها استمراره وتقف معه وإنْ مارس القمع والاضطهاد ضد معارضيه.

لكن الإشكالية السياسية الخطيرة التي حدثت في البلدان العربية إبّان الربيع العربي في 2011، هي ضعف البديل الوطني الديمقراطي الذي يستطيع ملء الفراغ السياسي بعد سقوط تلك الأنظمة، ليؤسس لواقع عربي جديد قوامه بناء مقومات الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية. لهذا الضعف أو الغياب للقوى المدنية الديمقراطية أسبابه المتعددة، ولسنا هنا بصدد مناقشتها، لهذا قفزت إلى سدة الحكم القوى الإسلامية لأنها الأقوى تنظيمياً وجماهيرياً ومالياً والمتحالفة في أكثر من حقبة مع النظام السياسي العربي، فكانت الأهداف والمصالح تتقاطع بينهما، وهي في الأساس لا تؤمن بالديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية والحريات العامة والشخصية، والديمقراطية بالنسبة لها ليس مبدأ تؤمن به، وإنما هي الغاية تبرر الوسيلة على الطريقة الميكافيلية، بأن تكون الديمقراطية جسرها للوصول إلى سدة الحكم.

واستغلّت الجماهير الغفيرة المتعطشة لنسائم الحرية والديمقراطية لهذا صوتت لها وبكثافة بغض النظر عن أساليبها الماكرة في كسب اصوات الفقراء من الجماهير وهي تجيد اللعب في ذلك المضمار، علي سبيل المثال جماعة الأخوان المسلمين في مصر وبعد انتصار ثورة 25 يناير 2011 التي أطاحت بنظام حسني مبارك، قالت بأنها لن تقدم مرشحاً للانتخابات الرئاسية، ولكن بعد النتائج الكبيرة التي حققتها في انتخابات مجلس الشعب مع حلفائها من السلف ازدادت لديها شهوة استلام السلطة، وتراجعت عن موقفها الأول وقدمت مرشحها محمد مرسي الذي فاز في انتخابات الرئاسية في عام 2012.

نحن أمام إشكالية كبيرة في الواقع العربي، ممكن نطلق عليها (الثنائية المعادية للديمقراطية) وهي التي تهيمن وتسيطر على المشهد السياسي في معظم البلدان العربية، أي النظام العربي السياسي والقوى الدينية المتشددة، وكل منهما يفهم الديمقراطية بطريقته الخاصة وتسير وفق أجندته أو برامجه، سواء جرت انتخابات أو لم تُجرَ، وشتّان ما بين الديمقراطية الحقيقية والديمقراطية الشكلية، السؤال هنا، هل الانتخابات التي سوف تُجرى في العديد من البلدان العربية في الفترة المقبلة تحسب بأنها شرط أو عنصر من مقومات الديمقراطية أوهي تأتي كجزء من اللعبة الديمقراطية وما تتطلبه الظروف المحلية والعربية والدولية تجبر هذا النظام العربي أو ذاك بالقيام بها وإجرائها بكل نواقصها وتشوهاتها؟

ومن جهة أخرى تدخل قوى الإسلام السياسي في صراع مع النظام السياسي العربي ليس من أجل تغييره فقط أو لكي تطبق الديمقراطية وتطلق العنان للحريات العامة والتعددية السياسية والفكرية وهي لا تؤمن بذلك وهذا يخالف نهجها وبرنامجها في تطبيق الشريعية الإسلامية، حيث يمكن الرجوع إلى ما حدث في السودان بعد الانقلاب العسكري على الديمقراطية في عام 1989، وما قامت به حماس الفلسطينية من انقلاب على السلطة الوطنية في عام 2007، تحت ذريعة حصولها على الأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني.

بالفعل نحن أمام أزمة حقيقية لفهم الديمقراطية وماذا تعني للبلدان العربية، وهل هي خيار صائب لا مفر منه لتطبقه؟ هل تكون الانتخابات في البلدان العربية بداية لتحولات ديمقراطية مستقبلية أو هي تكريس للواقع العربي الذي يغرق في بحر من الأزمات المتصاعدة، وتثبيت لواقع الاستبداد والتسلط.

هل تطبيق الديمقراطية التوافقية كبديل مرحلياً للخروج من الأزمات الشائعة في البلدان العربية خيار مؤقت، والخيار الآخر البدء في فصل الدين عن السياسة ليؤسس لقيام الدولة المدنية (العلمانية) وتؤسس الأحزاب السياسية على أسس وطنية وتتوسع مفاهيم حرية الرأي والتعبير والحريات العامة وتحترم الأقليات والديانات والمعتقدات في الدولة الديمقراطية، بديلاً عن الدولة المستبدة.

كان ياما كان ..الثقافة في الميزان!!

عبدالحميد القائد

في كل يوم ينزل علينا خبر يشبه تهاوي السماوات. خبر يعلن موت الذوق والثقافة والحضارة في وطن طرفة بن العبد، في وطن الشعر، في وطن الخلود.

في كل يوم وهج ثقافي ينطفئ. معلم ثقافي يُغلق أبوابه جبراً او فرضاً او احباطاً. قبل فترة تحدثنا عن إغلاق مكتبة البحرين، المكتبة العريقة التي مرّ بها كل مثقفو هذه البلاد بعد أن يأس أصحابها وبدأوا الآن في لملمة الكتب التي عاث فيها الغبار دون أن يقتنيها أحد. مررت عليهم قبل عدة أيام لأستعيد كتبي التي كانت معروضة في المكتبة، فسألتهم: ماذا ستفعلون بالكتب، فقالوا بـأنهم سيتبرعون بها الى احدى الجمعيات. وقبل قرار اغلاق مكتبة البحرين، أغلقت مكتبة العائلة أبوابها وكانت تقع في نفس الشارع الذي تقع فيه مكتبة البحرين. وقبل عدة أيام أعلن الشاعر قاسم حداد عن موت الشعر وإغلاق موقع "جهة الشعر" بسبب عدم توفر التمويل، بعد أن ظل هذا الموقع عشرين سنة مرجعاً مهماً للشعراء العرب حسب قول قاسم حداد نفسه.

وآخر خبر في قائمة الأخبار التي تبعث على الحزن. على الذعر وعلى الخوف من أن ما يقال عن موت الثقافة خبر فيه الكثير من الصحة، وكأن الثقافة أصبحت عاراً وما عاد له مكان في زمن صعود الإنترنت والفساد العارم، هو خبر إغلاق جاليري الرواق في العدلية. هذا المقهى الثقافي الجميل الذي شهد الكثير من الفعاليات الثقافية والفنية على مدى عشرين عاماً وتلألأت فيه اللوحات الفنية والمعارض التشكيلية الراقية.

هذا المكان الذي شهد تدشين الكثير من الكتب وصدحت فيه أنغام الموسيقى واهتزت فيه اوتار العود والكمان والقانون والأورغ سيصمت خلال ايام وتنطفئ انواره ويختفي رواده من الكتّاب والشعراء والفنانين والطلبة الذين يـأتون عادة للمذاكرة، ليحل مكانه مطعم نسمع فيه أصوات الأشواك والسكاكين والملاعب بدلاً من صهيل اللوحات الفنية المكتومة. سيغلق الجاليري أبوابه ليس طوعاً ولا اختياراً من أصحابه بل سيغادرون وهم ممتلئين حزناً، مرغمين ومجبرين ليغلق صرح من صروح الفن والثقافة كان يقف شامخاً بين المطاعم والمقاهي، متحدياً الأزمة المالية ليكون مركز إشعاع يفتح صدره وذراعيه لأصحاب الذوق الراقي وعشاق الفن في طرقات العدلية الضيقة المزدحمة بالمحبين والعشاق والسواح والغرباء والمتطفلين. هذا المكان كان صديقي. مرفئي. سمائي. هنا حلمت. تأملت. نفضت عني هموم اليوم. وما أكثر تلك الهموم. هنا كتبت شعراً ومقالات وروايات بل أنني دشنت فيه روايتي الوحيدة حتى الآن "وللعشق رماد" وكتبت فيه جزءا من روايتي القادمة. هنا قابلت وتعرفت على أناس جميلين حملتهم المحبة إلى هنا وأغواهم شغف الاكتشاف. لا أتخيل أبداً أن أمرَّ من هناك ولا أجد هذا الجاليري الجميل أمامي، وكـأن قمراً متوهجا يضيء الزقاق قد انطفأ.

هل هو موت الشعر كما يقول قاسم حداد أم موت الثقافة، الأرجح أنه الخيار الثاني، فما عادت الثقافة تعني شيئاً ثميناً للكثيرين، وما عادت الثقافة إلا وهم المجانين، من أمثالنا.

الرواق كان دائماً يقف شامخاً مزهواً ويهتف وبصوت عال: هنا الضوء. هنا الثقافة. هنا بحرين الحضارة. خبر الإغلاق شكّل صدمة محزنة لمحبي هذا المكان. سيفتقدونه طويلاً.

ويظل جاليري الرواق في الذاكرة أجمل ذكرى ثقافية لثقافة ما عاد يهتم بها إلا نفر قليل في بلد الثقافة ونبع الثقافة في يوم من الأيام. وكان يا ما كان اصبحت الثقافة في الميزان!

زياد خدّاش

ريم، فنانة الحب والقتال

عذّب الجمّال قلبي عندنا اختار الرحيل وداعا ريم، فنانة الحب والقتال

صوتها من مشاتل وليل ووعود، كأن شيئاً ما حلواً سيحدث بعد قليل، كأننا نراه الآن قادماً من بطن الوادي المعتم، لينقذنا من شيء ما يجلس على صدورنا، ها هو قادم، ها هي ريم تغني، شيء عزيز مثل أب ميت، وطويل مثل زفرة قائد، وممتلئ مثل إرادة شعب مقهور، شيء قريب، سيزيل الغمة ويدمر الحدود بين الأشياء، ويكسر التوقع، ويهدينا اكتمال السؤال، ووضوح العدالة، وانفجار نبعها، صوتها من مشاتل وليل ووعود، كقراءة أخرى للحزن الكوني، كالتفاف أنثوي باهر على معنى الألم الشخصي، كزيارة غاضبة وأخيرة لسماء، لم تعد تفهم هي الأخرى ما الذي يجري للبشر، كتحويل ذكي وبارع لسكة قطار اليأس نحو مدن الطفولة والأمل، ارتبط صوت ريم بنا داخلي وهي تغني (عذب الجمال قلبي)، بطعم ممتع لقهوة مستمرة في فمي وبصمت صديق متكئ بملل وبهجة إلى شرفة، وبانتظار مرور صديقة باردة أحببتها بصمت خائب ذات رام الله قديمة. كلما انقضت ساعة كنت أقول بعد قليل ستمر، بعد قليل ستمر، فسميت ريم: فنانة البعد قليل. ما إن أسمعها حتى أقول، بعد قليل سننتصر على الاحتلال، بعد قليل سأحب امرأة جديدة، بعد قليل سأعيش سنة أخرى، بعد قليل ستمطر الدنيا، بعد قليل سأعود إلى البيت، بعد قليل سأقرأ محمود درويش، بعد قليل سأتصل بأمي. بعد قليل سأعيش أغنية لريم بنا، بعد قليل سأكتب نصاً جديداً. صوتها من مشاتل وليل ووعود.

«عذب الجمال قلبي عندما اختار الرحيل، قلت يا جمال صبراً. قال: كل الصبر عيل. قلت ما داؤك قل لي؟ قال: شوقاً للحبيب. قلت يا جمال خذني، قال: لا، حملي ثقيل. قلت: يا جمال امشِ. قال: لا دربي طويل».

مع السلامة يا ريم.

سيلفي الموت القاتم

مهما بدت لنا فكرة الموت مؤلمة، وموجعة، ولا يمكن تجاوزها والتسليم بها في فقد عزيز، لكنها تظل واقعاً لا مفر منه، وحقيقة لابد لنا من الاصطدام بها في وقت ما. وقد تناولت الدراما هذه الفكرة في أطروحات مختلفة، ومعالجات متعددة، شأنها شأن الأسئلة الوجودية كثيرة التناول ومتعددة التأويلات، والتي يتراوح تفسيرها بين التبسيط أو التعقيد أكثر.

زهراء المنصور

في آخر العروض المشاهدة التي تناولت هذه الثيمة، كانت مسرحية "سيلفي مع الموت"، أول عروض مهرجان الفجيرة الدولي للفنون، الذي اختتم مؤخراً، وضمن عروض المونودراما كنشاط رئيسي للمهرجان، من تأليف وتمثيل نشوى مصطفى، وإخراج محمد علام. وأول ما يسترعي الانتباه، ربما، أن هذه الممثلة المصرية معروفة بتقديم اللون الكوميدي، لذا كان من الصعب التنبؤ بكيفية تناول الموت في الشكل المونودرامي الذي يعتمد على الممثل الواحد بشكل رئيسي، مسئولاً عن توصيل كل مضمون العرض، وإشغال الجمهور مرئياً به، بنبرة الصوت، وحركة الجسد، وبمساعدة العناصر المسرحية الأخرى، دون أن يكون ممثل آخر على الخشبة، وإن تطلب وجود آخر فلا يجوز أن يكون هناك حوار بينهما/ بينهم.

ارتكزت فكرة العمل على العبور من الحياة للموت، ببساطة الانتقال من ضفة إلى الضفة المجاورة، حالة توقف الكائنات الحية نهائياً عن النمو والاستقلاب والنشاطات الوظيفية الحيوية، ولا يمكن للأجساد الميتة أن ترجع لمزاولة النشاطات والوظائف مجدداً* كما يقول التعريف العلمي. ويكسر العرض بذلك كل الأفكار المسبقة التي ترافقنا صغاراً، منذ أن نتلمَّس الفقد، نواجهه، أو حتى نراه عن بعد. وكان التكثيف بالفكرة هو النقطة الأقوى بالعمل، حيث يبدأ العرض بخروج الممثلة من صندوق، يكتشف الجمهور لاحقاً أنه تابوت. وحيث إن الشخصية لا تعرف مكانها، ولا تذكر أي شيء من حياتها السابقة، تبدأ بالتذكر جزئياً، حتى تصل إلى يقين أنها انتقلت إلى العالم الآخر، وهنا كانت الانتقالة مبتكرة جداً، من حيث عدم سحب الشعور إلى منطقة التراجيديا المعتادة التي ستصاحب فعل الموت.

وعبرت نشوى مصطفى عن الحالة فور علمها أن هذه هي لقطتها الذاتية مع الموت، بكتابة رسالة له بالصيغة المجردة، وباعتباره كائناً مادياً ملموساً. خاطبته بلهجة الشاهد العليم، بأن هناك كثيرين ممن ينتحلون شخصيتك، سبقوك نحو حصد الأرواح بلا مبرر، ولا معنى، سوى الكره. يقتلون في المساجد والكنائس ودور العبادة، يقتلون دون طائل، وبلا حسابات، ولا عداوة، أو حتى معرفة مسبقة بضحاياهم. إنهم يأخذون دورك، ويسبقونك للتنفيذ!

إن انطلاق الممثلة في تجربتها الكتابية الأولى، كان دافعها أن واجهت الموت وجهاً لوجه، اقتربت منه حد الملامسة في وفاة والدها، وعاشت هذا الإحساس المؤلم، لتفرغه في الكتابة التي نتجت عن نص مسرحية رأت أنها القادرة على تقديمها. ومن منا لم يجرب الفقد والوجع؟ وجعاً غير مرتبط بفقد أشخاص موجودين، لكنهم سقطوا من الروح.

وقيام نشوى بعرض صورة لوالدها – المجهول شكلياً عند الجمهور – أثار التساؤل في من يكون هذا الشخص الذي أوضحت فوراً تجربتها مع الموت في وفاة أقرب الناس لها! ولا أعرف، في الحقيقة، مدى إمكانية أن نمزج الشخصي بالفني، لكني أعرف أن الفنان يستطيع أن يختار التوليفة التي تناسب مضمون رسالته، والتي لابد أن تمتزج بتجربته الحياتية التي يهيئها ليتقبلها المتلقي، وكان خيارها أن تقدم الفكرة بشكل مباشر وبسيط. قد تعاب عليها، لكن، لمَ نحتاج لفلسفة وتعميق حين يمكن أن توصَّل الفكرة المكثفة ببساطة؟ وبطريقة أو بأخرَى، لدينا التجربة نفسها التي يمكن أن نرويها بأشكال مختلفة لأفكار تدور ما قبل الموت، لو قدِّر لنا أن نقدمها بشكل درامي.

وكما عرضت المسرحية الفكرة بشكل سلس، يقدَّر لصانعيه؛ الممثلة/المؤلفة والمخرج، عاب على العرض حشره الكثير من الأفكار خارج سياق الفكرة الرئيسة بلا طائل. فإن سلَّمنا بشخصية "منى" التي جمعت بها الممثلة مجموعة شخصيات متناقضة وقدمتها بطابع كوميدي خفيف، أضفى مسحة لطيفة على عرض يحمل فكرة جادة جداً، قام العرض أيضاً بالتفرُّع إلى شخصية المذيعة التي خلقت حواراً غير مجدٍ مع صوت مسجل لممثلة مصرية وعلاقتها بمطرب شهير، دون أن يشكِّل هذا أية إضافة للعرض. وكما وضعت الممثلة صورة والدها الراحل، استدعت بشكل مادي ألبوم صور لشخصيات ورموز في مجالهم، مع أصواتهم المسجلة لتعريف الموت، أو للتعامل معه. ولكن يمكن توظيف هذه الاختيارات بما يتقاطع مع نص العرض، بحيث لا تحسب بأنها عددية مفرغة من المعنى. أيضاً، جاءت إضافة تحويل الرسوم الكارتونية إلى حوار مدبلج باللهجة المصرية المحببة، والتي جاءت أيضاً في غير مكانها، عبئاً آخر على العرض. أما ما وضع العرض في ارتباك حقيقي، فهي السينوغرافيا التي لم تقرأ فكرة العرض بشكل يساعد على تعميقها، فكان تنفيذ الديكور والإضاءة بالغاً في السوء، حيث ملئت الخشبة بقطع غير ضرورية لا تتقاطع مع أداء الممثلة فعلياً، ووجود أكثر من "مانيكان" لا يعني أن ثمة حواراً بين الممثلة وبينهم، وينطبق هذا على وجه المرأة المجوف الذي تصدر المسرح، وكان مكان النقل الحي بكاميرا وبروجكتر لأداء الممثلة من الجانب الآخر، الجانب الذي أثار التساؤل جداً عن هذا التكلف غير المبرر.

فلا الجمهور رأى في هذا النقل شيئاً مختلفاً عما رآه في الأداء بدونه، في حين أن هذه الآلية تستخدم عادة في العروض المسرحية لأغراض فنية متعددة، منها إيضاح تعبير وجه الممثل، أو تمكين المشاهد من رؤية زاوية لا يمكن مشاهدتها، وهذا ما لم يحسن توظيفه أبداً في هذه التقنية. لذا، كان على المخرج أن يكون ذا وعي متقدم فيما يخص عنصر السينوغرافيا، فكان من البساطة أن يتخلى عن الديكور، ويبدله بتنويعات الإضاءة التي تصنع مساحة من الخيال يحتاجها المتلقي ليشكل فكرته الخاصة عن نقطة العبور للموت، التي استولت على جزء كبير من العرض، وتحديداً مع الاختيار الموفق للموسيقى، ويمكنه قبال فكرة الإفراط في الديكور أن يكتفي بالتابوت الذي خرجت منه الممثلة، وإليه تعود نهاية العرض. ليس بالضرورة – كمشاهدين – أن نعرف بعد هذه النقطة الحياة الأخرى التي يؤمن بها أتباع المذاهب السماوية في مصير الشخصية للنار أو الجنة، فيكفي أننا رصدنا سيلفي البطلة مع الموت.

هنا عند مفترق الطريق حيث بودلير والمتنبي

سوسن حسن

قبل فترة، تولت فرانسواز نيسين حقيبة وزارة الثقافة الفرنسية. لا أعرف مدى الضجة التي أحدثها هذا الخبر في العالم العربي، لكنني متيقنة من أن النخبة العربية المثقفة في فرنسا كانت في فرحة عارمة.

قد لا يكون ماكرون الرئيس المثالي لفرنسا، لكنه وفق في اختيار بعض وزرائه وبالأخص فرانسواز، فأبرز ما يستوقف في ملامح وزيرة الثقافة الجديدة هو انفتاحها على الأدب العربي، كيف لا وهي صاحبة دار نشر "أكت سود" المعروفة بترجمة ونشر مختلف الإصدارات العربية في فرنسا! ما ان استلمت فرانسواز زمام الأمور، قررت شد الرحال الى الأدب العربي ودعوة الشارقة الى معرض الكتاب في باريس كضيفة شرف، باعتبار أن الشارقة أصبحت مكتبة ثقافية كبيرة للأدب العربي وينبغي اكتشافها.

افتتح معرض الكتاب في 16 آذار صدفة في نفس اليوم الذي عقدت فيه أمسية بودلير والمتنبي الشعرية في فضاء مشق الفني، وشاركنا في إحيائها عازف البيانو الرائع محمد حداد وصاحب العود الآسر حسن حداد بالإضافة الى المسرحيين المتميزين، عمر السعيدي من مسرح الصواري واريك لوف#غ من المدرسة الفرنسية. بهر الحضور بنوعية الأمسية ورقيها، وتساءل البعض الآخر عن سبب الجمع بين بودلير والمتنبي.

اخترنا عنوان (هنا عند مفترق الطريق حيث بودلير والمتنبي) لا لكي نجمع عشوائياً بين أي شاعر فرنسي وأي شاعر عربي ونبرهن للعالم أن فرنسا تحاول جاهدة أن تلتقي بالشرق على الصعيد الثقافي، بل لنري الحضور بأن المتنبي وبودلير يقفان عند مفترق طريق فعلاً. كان المستشرق لويس ماسينيون هو أول من رأى هذا الطريق عندما كتب عن المتنبي وعقد مقارنة بينه وبين بودلير في نضالهما ضد أزمان خائنة لا تبت لبحثهما عن الحياة بصلة.

ولد المتنبي في القرن العاشر بعد الميلاد وأصبح شاعراً مرموقاً، قاتل الى أن تعب، كرّس نفسه للشعر وكافح ليحرر نفسه من قوانين قمعية، ولكن الأهم من كل كذلك هو أنه شهد على نهاية حقبة الإسماعيليين مثلما شهد بودلير على نهاية الثورات الفرنسية في 1849. تجمع بين المتنبي وبودلير خطوط تلاق كثيرة، في الشخصية والإلهام الشعري. عرف المتنبي وبوًدلير بغرورهما وبسفرهما في الشعر. عرف المتنبي ببحثه عن البطولات وبودلير ببحثه عن مثالية ضائعة عند الغرب.

ما لم يقله ماسينيون وما وصلنا الى استنتاجه هو أن بودلير كان يبحث عن الأصل في شعره، كان يبحث عن أصل القيم وأصل المثالية الضائعة. لا نعرف ان كان بودلير قد قرأ للمتنبي وتأثر، ولكننا نعرف أنه تمت ترجمة أعمال المتنبي جزئياً الى اللغة الفرنسية في القرن التاسع عشر. خلال هذا القرن، كان جميع الكتّاب الفرنسيون متأثرون بالشرق ويكتبون عنه. لم يكتب بودلير عن الشرق كثيراً مثلما فعل لمارتين و#يكتور هيوغو، اذا لم يكن الشرق بالنسبة لبودلير مثلما كان بالنسبة للآخرين، جنة النعيم والوجه الحسن، وإنما كان الأصل الذي يجب أن يرجع الجميع اليه والملاذ الذي كان يبحث عنه هو نفسه. قصيدة الدعوة الى السفر هي أحد القصائد التي تذكر الشرق من هذا المنطلق:

بنيتي شقيقتي تأملي ما أحلى الذهاب
إلى هناك لنعيش معاً
فكل شيء هناك سيكون
نظاماً وجمالاً وترفاً وهدوءاً ومتعة
فالأثاث اللامع الذي صقلته السنون
سيزين غرفتنا
وأندر الأزهار سيختلط عبيرها بالعنبر
والسقوف المزخرفة والمرايا العميقة والترف الشرقي
كل ذلك سيكلم النفس سراً
بحلاوة لغة موطنها
كل شيء هناك سيكون نظاماً وجمالاً
وترفاً وسكينة ومتعة

لم يكن لويس ماسينيون هو الوحيد الذي اهتم بالمقارنة بين بودلير والمتنبي، اذ جاء بعده الفيلسوف الفرنسي كريستيان جامبيه المتخصص في الشرق وطوَّر هذه المقارنة لتشمل نقاط الالتقاء في الأسلوب والمواضيع الشعرية. عندما رأينا هذا الكم الكبير من الإهتمام بالمتنبي من قبل المستشرقين الفرنسيين، قررنا أنا وزميل فرنسي الرجوع إليه، وذهلنا من شدة التناسب عند قراءة المتنبي وبودلير باللغة الفرنسية، وكأنما هنالك مراسلات شعرية بين الاثنين.

من أجل حبنا للغتينا العربية والفرنسية، أعددنا هذه الأمسية بمساعدة جهود الفنان الرائع علي البزاز والرابطة الفرنسية، واخترنا المقاطع الشعرية التي تستطيع ملامسة الحضور، وفي هذا لم نحذو فقط حذو فرانسواز نيسين بل خطونا نحو حلم مشترك في إنشاء منظومة عالمية للأدب المقارن يلتقي فيها عند مفترق الطريق كل كتّاب وشعراء العالم ليتبادلوا لغاتهم ومعرفتهم، ويهبون للحياة أصلاً ومعنى.

الدكتور فالح عبد الجبار.. وداعا !

باغتنا رحيل صديقنا ورفيقنا العراقي المفكر الدكتور فالح عبدالجبار، كما باغت كل رفاقه ومحبيه وقرائه في العراق وفي كافة أرجاء العالم العربي، الذين عرفوه مناضلاً ومفكراً مرموقاً، أغنى المكتبة التقدمية والتنويرية العربية بمؤلفات نوعية، ستظل بمثابة قناديل تضيء الطريق الصعب الطويل في مسيرة الفكر العربي للتحرر من الاغلال التي تكبله.
وننشر أدناه ما كتبته عنه مجلة "الثقافة الجديدة" العراقية التي يصدرها الحزب الشيوعي العراقي، والتي عمل الراحل سنوات طويلة ضمن قوام تحريرها، سواء داخل العراق أو المنافي التي اضطرت المجلة للرحيل إليها، سنوات القمع والملاحقة:

في فجر السادس والعشرين من شباط 2018 غادرنا في رحلته الأبدية المفكر وعالم الاجتماع والشخصية السياسية والأكاديمية المرموقة الدكتور فالح عبد الجبار إثر "جلطة قلبية". هكذا إذن رحل بُغتة وهو في اوج نضجه الفكري وعطائه المعرفي يخوض معاركه من اجل التغيير والحداثة. لذا فان هذا الرحيل المبكر يشكل خسارة كبيرة للثقافة الوطنية والديمقراطية العراقية ولنا نحن اصدقاءه وقراءه وأحبته الكثر.

ظل د.فالح عبد الجبار منذ عدة عقود يخوض معاركه الفكرية والبحثية دون كلل، ولم يتعب من التفكير والاجتهاد في كل الميادين والمواضيع التي اشتغل عليها. وقد أدرك د.فالح، ومنذ وقت طويل، "أن الثقافة بُعدٌ من أبعاد السلطة، وأن للمثقف، بوصفه حاملاً ومنتجاً للمعرفة، دوراً يلعبه في عملية التغيير، لكنه أدرك، في الوقت نفسه، أن النضال الثقافي وحده لن يحقق التغيير" وهكذا افتتح الفقيد مسيرته الثقافية والفكرية والنضالية الوطنية في احضان الحزب الشيوعي العراقي.

لقد عرفنا الراحل الكبير د.فالح عبد الجبار، سواء في عمله في تحرير المجلة أو في كتاباته الثرة التي كانت ينشرها في المجلة وفي أماكن اخرى، مفكرا أصيلا يعرف صنعته جيدا فلا يرتكن الى "المسلمات" والأجوبة الجاهزة، بل كان على الدوام – كمفكر وباحث وعالم اجتماع مرموق – يعيش قلق الأفكار ويطرح الأسئلة باحثا عن المزيد من المعرفة. وكانت عادة البحث الدائمة عند د.فالح لاكتشاف مناطق جديدة من المعرفة، في مختلف الحقول التي مرّ عليها، ودفاعه عن الفكر الحر النقدي بعيدا عن الوصفات الجاهزة، أن قدم مساهمات نظرية جدية في الفكر والسياسة وعلم الاجتماع .. الخ. وقد ظلت تلك الأطروحات تثير المزيد من الحوار والنقد الاختلاف أيضا، لجديتها وأهميتها، لهذا يتعين وضعها في إطارها الصحيح. وبرحيله ينكس البحث العلمي الاصيل قامته، وبفقده نودع وبغصة عميقة في قلوبنا احد النجوم الكبيرة التي تلألأت لعقود في سماء السياسة والفكر والعلوم الاجتماعية، نودع مفكرا أصيلا وعالما كبيرا وباحثا جادا كان يمتلك الكثير من عمق المعرفة وجدية الأدوات المنهجية والتحليلية.

ان حياة الدكتور فالح، على امتدادها الواسع، كانت حافلة بالعطاء في العديد من ميادين المعرفة المختلفة، درسا كبيرا لأجيال عديدة من اصدقائه وأحبته وتلامذته، وعزاؤنا ان الفقيد الكبير ترك لهؤلاء، وغيرهم أيضا، إرثا طيبا من المنجز البحثي والمعرفي، ومن المواقف الأصيلة والذكريات الطيبة والسلوك الإنساني الرفيع والروح الشفيفة سيظل يتحدث عنه، ويذكر به، ويبقيه حياً دائم الحضور بيننا. فقد كان باحثا ماهرا يعرف صنعته جيدا بما قدمه من إبداع أصيل ومنجز بحثي مهم، سيظل محفورا في الذاكرة الجمعية. ورغم رحيله المبكر والمفاجئ سيظل فالح يشاركنا جلساتنا وصخبنا وأحلامنا وآمالنا واختلافاتنا حول الطرق الجديدة غير المطروقة ... فالاختلاف كالحراثة في الأرض، تجرحها سكة المحراث ولكنها تمنحها العافية والغلال.

فالح....نحن أحبتك ورفاقك وأصدقاؤك، في رحيلك الأبدي نضع باقة وردة حمراء على مكتبك، وفي هذه اللحظات نودعك وداع المحبين الخلّص ونضع على قبرك باقة ورد ندية مثلك، نقية كنقاء قلبك العليل، لن نراك بعد اليوم جسدا، لكنك ستعيش معنا في كل لقاء وفي مختلف المواقع، أو في جلسات سمر، تحولها كعادتك الى مساحة حوار فسيح حول قضية جادة، مثيرا جدالا لا ينتهي حتى حول أبسط التفاصيل.

لن ننساك يا "أبا خالد" لأنّ الورد يظلّ يعبق برائحة الحياة ولا يشيخ.

وما عسانا ان نقول الآن سوى: فالح.. لقد خسر معك الموت لعبة المفاجأة.. ولكنك باق أنت بين أجمل مثقفي العراق الديمقراطي لا عراق الحروب والقيامات ومتاريس المتحاربين والمتحاصصين في ان.

وداعاً أبا خالد ! فبعدك لن يكتمل النصاب.

مؤلفاته

تخصص الدكتور فالح عبد الجبار بدراسة الفكر السياسي والاجتماعي في الشرق الأوسط، وتتناول أعماله: الدين، دور القانون، الصراع الديني والمجتمع المدني.

واجتهد في نشاطه البحثي والعلمي، وصدرت له مؤلفات عديدة، وترجمات لمؤلفات مهمة.. أبرزها:

(الدولة والمجتمع المدني في العراق، الديمقراطية المستحيلة– حالة العراق، معالم العقلانية والخرافة في الفكر العربي، المادية والفكر الديني المعاصر، بنية الوعي الديني والتطور الرأسمالي (أبحاث أولية)، فرضيات حول الاشتراكية، المقدمات الكلاسيكية لنظرية الاغتراب، ما بعد ماركس، القومية: مرض العصر أم خلاصه؟).

وكان آخر نتاجاته في عام 2017 (كتاب الدولة – اللوياثان الجديد)، و(كتاب دولة الخلافة– التقدم إلى الماضي– داعش والمجتمع المحلي في العراق).

ومن أبرز مؤلفاته التي يتداولها القراء بكثرة هو كتاب (العمامة والافندي)

وله من الترجمات: (الاقتصاد السياسي للتخلف، موجز رأس المال، رأس المال، نتائج عملية الإنتاج المباشرة). ومن أشهر ترجماته هو مؤلف رأس المال الضخم، الذي عكف الدكتور فالح على ترجمته عن الألمانية طيلة 10 سنوات، حتى صدر في العام 2015.

وللفقيد أيضاً، مؤلفات صدرت باللغة الإنكليزية.

فاطمة محسن

للنساء

للنّساء اللّواتي يَنَمْنَ على صَدْرِ بَغْداد
لِلنّساءِ اللّواتي تَكَحّلْنَ بالدّمْعِ بالأُمْنِيات
بِحِسّ العَصافيرِ حينَ تَكْتُبُ صَوْتَها شَجَناً مائِلاً خَلْفَ بابِ القَدَر
لِلنّساءِ اللّواتي قَتَلْنَ على الوَرْدِ أَحْلامَهُن
وَرُحْنَ يُغازِلْنَ نِصْفَ الحَقيقَة
يُهَدْهِدْنَ هَذا الجَفافَ بِزَغْرُودَةٍ لِلْقَمَر
لِلنّساءِ الجَميلاتِ جداً
الحَزينات جداً
الأَنيقاتِ رُغْمَ تَكَسُّرِ ريحِ الشّمالِ على خَصْرِهِنّ
يَكْتُبْنَ سَطْرَ النّهايَةِ وَطَناً أَوْ شَجَر
لِلنّساءِ اللّواتي طَوَتْ لَيْلَها خارِجَ طَقْسِ المَحَطّات
يَنْطَوي قَلْبُها شَغَفاً ماكِراً
ولا شَيْءَ فيها يُؤَدّي إلى مَوْجَةٍ أَوْ ثَمَر
لِلنّساءِ اللّواتي يُعانِينَ مِنْ صَدْمَةِ الشّرْق
مِنْ مَوْتِهِنّ السّريعِ على دَفْتَرِ العُمْر
مِنْ مَخاضِ الأَساطير
مِنْ هَمْسِ كُلّ السّبايا إلى الله
لِماذا نُعَذَّبُ باسْمِكَ الآنَ أَيْضاً
تَخْرُجُ امْرَأَةٌ مِنَ السّطْرِ تَحْذِفُ كُلّ النُّقَط
وَتَرْسُمُ جِسْماً لِأُنْثَى
تَكْتُبُ أُغْنِيَة
ثُمّ تَرْقُصُ ما شاءَ لَها الوَقْت
وَتَحْرِقُ رَسْمَ الوَرَق

أُحاوِلُ شَرْحَ التّرَقُّبِ حينَ يَنْزَلِقُ البَوْحُ مِنْ عُمْرِهِنّ نَشيدا
أُحاوِلُ لَكِنّ شِعْري عَلى بُعْدِ قافِيَةٍ نامَ مِنّي
أُحاوِلُ أَنْ أَجْمَعَ الحُلْمَ أَنْ أَشْتَري وَجَعاً لِلْقَصيدَة
كَيْ تَصيرَ وُرُوداً وَتُصْبِحَ كُلُّ المَدينَةِ امْرَأَة
أُحاوِلُ أَنْ أَكْتُبَ العُمْرَ سَوْسَنَةً تَزْدَهي مِنْ مَخاضِ الجُنُون
أَوْ قَصيدَةَ عُشْبٍ لِتُثْمِرَ أَعْمارُكُنّ وَنَنْجُو جَميعاً مِنَ الحَرْب
مِنْ سَطْوَةِ المَوْتِ مِنْ أَرْخَبيلِ التَّمَدُّدِ في اللّا وَطَن
أُحاوِلُ وَلَكِنْ تَرَهَّلْتُ جِداً
وَأَشْعُرُ أَنّي "باخْتِصارٍ شَديدٍ أَمُوتُ على غَيْمَةٍ مِنْ حَجَر...

كلامٌ معكوسٌ مثلُ المرايا

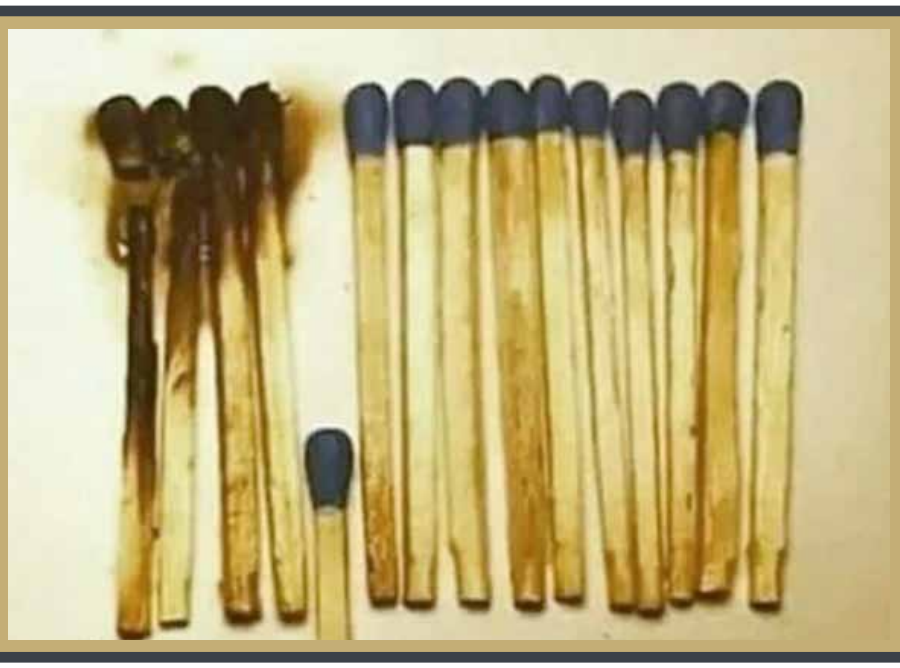

مهدي سلمان

هذه أيام أليمة
القتلى لا يضعون الزهور على الأضرحة
والأحياء يكشفون عن وجوه الشهداء
ليتعرّفوا عليهم، ثم يضحكون
وحدها المقابر لا تشعر بالوحدة

***

نصّلي على الموتى..
لا أعني لأجلهم..
أعني فوقهم

أعني ومثل أي مجنزرة
نجرفهم بصلواتنا..

***

لو أن نبتة ما تنمو من كل هذا الدم
لو أنها تغطي هذه الأرض البوار
لو أنها تظللنا
وتقطّر علينا!

يا للدم الذي لا نعرف أين مبتداه.

***

هذه الرطوبة التي تتحرّش بالجميع كمراهق فجّ
بقية الأنفاس المقطوعة من حيوات لم تكتمل.

آثرت أن تتنفس من تحت التربة.

***

في شفتَي ذلك الوحش
الذي يعبث برأسي الآن
كلامٌ عن الرحمة
كلامٌ معكوسٌ مثلُ المرايا
لا يستطيع قوله، ولستُ قادراً على ترجمته.

***

الموتى لا يحفظون تواريخ موتهم،
بعد أن يرحلوا
يتفاجؤون بأن رؤوسهم
تحولت، من حقائب ذاكرة تافهة
كالتي نحملها نحن،
إلى زهور برية
تحركها الريح.

***

حين سيحسب الله أعمارنا، سيوزع كذلك علينا
ما تبقى من أعمار الأطفال؛ قتلى العبث الذين
يغطي دمهم عيوننا، والذين لا ننتبه لهم
عادة.
حين سيحاسبنا الله على حيواتنا، سيسرد لنا
كذلك، خططه التي كان قد أعدها لحيواتهم
التي اجتثت أمامنا، دون أن نحرك ساكناً.

***

يمكننا أن نتيقن من هذا فقط. إننا كبشر لسنا
سوى عقد صغيرة في شبكة صياد منحوس،
لا هو يصيد شيئاً، ولا هو يكفّ عن رمينا في
البحر كل مرة.

***

ليس الحلم ما أعنيه، ليس الكابوس، أو
النهوض مفزوعاً في الليل، ليس البكاء على
طرف سرير الأبد وضرب الجثة الميتة عليه،
إنني أعني صمتكم جميعاً.

**

وهذا فيه الكفاية، دويّ الطائرات العائدة
بكآبة نحو قواعدها، أو أحذية الأطفال التي
تصطك في الأرض بقوة غير مبررة، هذا فيه
الكفاية لنهز رؤوسنا.

***

أبحث عن سببٍ للبكاء، يا للسخرية.. حقاً،
رغم كل هذا الدمار الذي يغلف العالم، ما أزال
أبحث عن سببٍ للبكاء، سبب آخر أرقّ كثيراً
من كل هذا الموت

***

يوماً ما سينمو الحديد فوق جلودنا نحن
البشر، وسنعرف حينها، ماذا ضيعنا. لن
يستطيع أحدنا تحسس خدّ الآخر، ولا لطمه.

***

لا بأس... علينا فقط أن نبتسم، ببلاهة، بكذب،
بادعاء، بزيف، بغباء، ببرود، بسطحية،
بجفاف. نبتسم، نبتسم... حتى ننفجر بالبكاء.

***

لا أحد يريد أن يمدّ يده لأحد، كلهم يودّ
الجلوس أمام الشاشة، ومراقبة الغرقى..

***

أيها الماضي الآتي من خلفنا
لا تثقل على النيام
ومُر جيادَك أن تخفف خطاها
حينما تعبر نحو الغد.

***

القبر الكبير الذي اسمه العالم، جثة من فيه؟

***

الأفعى ذات الرؤوس الكثيرة، كل رأس يعض
الآخر..
حتام كل هذا الألم؟ متى يتوجب عليها أن
تموت؟

***

يبحثُ الناجون عن تنكة ماء
ويبحثُ الشهداء عن غسول لدمائهم..
ويبحث القتلة عن أعداء
وتبحث الأنظمة عن ورقة توت
والصبي الذي لم ينجُ
في السماء وحيداً، يبحث عن الله.

***

حينما نتعب نهائياً
ولا يبقى منا سوى عيوننا المتوثبة للقتل
وأيدٍ متراخية لا تقوى على حمل سكين
سيسقط رأسنا في التراب
ولن تهّب أية ريح
لتدفننا.

***

أوصيك..
أيها الناجي الأخير،
حين تجد نفسك
والجثث تحوطك من كل جانب
وكذلك العوسج البرّي
لا تدفن أية جثة..
اجلس متقرفصاً
وشُمَّ رائحة الموت.

***

ابتسم أيها الموت.. ابتسم.. لقد منحناك ما
يكفي وأكثر..

واحة الفكر

حول تسلق جبل شاهق×

× [مقتطف] فلاديمير لينين

ترجمة: هشام عقيل

دعنا نتخيل رجلاً يتسلق جبلاً شاهقاً، وعراً، مجهولاً. ودعنا نفترض أنه قد تجاوز كل الصعوبات والمخاطر التي لم يتجاوزها أحد، بذلك نجح في الوصول إلى نقطة عالية جداً لم يصلها كل سابقيه؛ لكنه لم يصل إلى القمة بعد. يجد نفسه في موقع لا يكون فيه من صعب وخطر عليه أن يستمر في مثل الخط والدرب الذي اختاره وحسب، بل فعلاً من المستحيل. إنه مرغم على التراجع، النزول، البحث عن طريق آخر قد يكون أطول لكنه سيمكنه من أن يصل القمة. النزول من المرتفع الذي لم يصل إليه أي أحد من قبله قد يبدو، ربما، أكثر خطورة وصعوبة له من التسلق نفسه– فإنه يكون من السهل عليه أن ينزلق؛ ليس من السهل أن يختار موطئاً لقدمه؛ هنا تختفي البهجة التي حس بها في تسلقه العالي قدماً نحو الهدف. على المرء أن يربط حبلاً حول نفسه، يمضي ساعاتً مع عصاته كي يقطع مواطئ القدم أو كشيء يمكن ربط الحبل عليه بشكل وثيق؛ على المرء أن يتحرك بسرعة الحلزون، يتحرك باتجاه الأسفل، ينزل، بعيداً عن الهدف؛ ولا يدري أين سينتهي هذا النزول المضني والخطير، أو إذا كان هناك التفافاً سليماً يمكنه من أن يتسلق بحزم أكثر وأكثر سرعة باتجاه القمة.

لن يكون طبيعياً إذا افترضنا أن الرجل الذي وصل هذا المرتفع غير المسبوق لم يجد نفسه في لحظات من اليأس. من المرجح أن هذه اللحظات سيزداد عددها، وتتكرر بشكل يعصى عليه الاحتمال إذا استسلم إلى أصوات هؤلاء الموجودين في الأسفل؛ الذين، عبر مناظريهم وبعد مسافتهم الآمنة، يراقبون النزول الخطر لهذا الرجل...

الأصوات من الأسفل تعلو بسعادة، فأنهم لا يخفونها! يضحكون بصوت عال: "ترقبوا! ترقبوا! سيسقط في أية لحظة الآن! كم يستحق ذلك هذا المجنون!". لكن هناك أصوات أخرى تحاول أن تخفي سعادتها... إنهم يتنهدون ويرفعون أعينهم نحو السماء بحزن، كأنما يقولون: "يحزننا نرى أن مخاوفنا كانت في محلها! لكن ألم نكن نحن – الذين أمضينا حياتنا كلها نخطط هذه الخطة العظمى لصعود الجبل – من طالبنا بتأجيل هذا التسلق إلى اللحظة التي نحكم فيها خطتنا؟ وإذا كنا عارضنا بشدة هذا الطريق، الذي يبتعد عنه هذا المجنون الآن (أنظروا! أنظروا! أنه يتراجع! أنه ينزل إلى الأسفل! خطوة واحدة منه تكلفه ساعات من التجهز! ومع ذلك كان يشتمنا حين كنا نطالب الاعتدال والحذر!)، وإذا كنا استهجنا هذا المجنون بشدة وحذرنا الجميع من الحذو بحذوه، فإننا قمنا بذلك بسبب وفائنا الكامل للخطة العظمى لتسلق هذا الجبل، ولنمنع هذه الخطة من أن تكون مخيبة للآمال!"

لحسن الحظ... متسلقنا هذا لا يستطيع أن يسمع أصوات هؤلاء الناس الذين هم "الأصدقاء الحقيقيين" لفكرة التسلق؛ فإنه لو سمع أصواتهم، من الممكن أن يصاب بالغثيان. فالغثيان، كما يقال، يمنع المرء أن يفكر بصفاء، يمنعه أن يبقى خطوته واثقة؛ خصوصاً في المرتفعات الشاهقة.

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن - مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 125 - ابريل 2018 السنة السادسة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

من الذاكرة

تأسيس جبهة التحرير: ذكرى تتجدد

أعظم ذكرى تلك التي تتعرض للبداية والتأسيس وهي ذات معانٍ كبيرة والتي انبثقت منها قوةً تمددت عبر التاريخ والجغرافيا ولم يتمكنوا من إجهاضها.

أين لنا ذلك الشخص الذي حضر الأيام الأولى للتأسيس حتى يروي لنا ويسجل ما نحن متعطشون لمعرفته.

إن 15 فبراير الذي يتجدد كل عام لم نكن قادرين في السنوات الماضية على الاحتفال به إلا باسم عيد الحب في مجموعات قليلة إلى أن أصبح بإمكاننا الوصول إلى مرحلة الاحتفال بحرية وعلانية.إنه يتجدد كل عام يحمل لنا وللأجيال كيف أن فئة مناضلة استطاعت رغم القمع والاضطهاد والتخلف الاجتماعي أن تضع ذلك الأساس البسيط الذي امتد خلايا في كل الأنحاء. صحيح أن فئات عديدة لم تقوَ على مواصلة الطريق بفعل الإرهاب والملاحقة إلا أن فئات أخرى كانت تستلم الراية وتواصل العبور عبر الزمن وهذا بفعل الفكر الصائب الذي امتدت جذوره داخل الأرض.

يقال إن هندرسون أقام حفلاً عام 1969 بمناسبة ما أسماه القضاء على جبهة التحرير، ولكن هل انتهت مهمته تلك؟ أبدا، ظلَّ يصارع هو وجهازه أعواماً طويلة أثمرت لجبهة التحرير جماهيرية واسعة فأين ما تمد بصرك تلاقي فعلها في المجتمع، ففي مجال الصحة تجد أطباء تعلموا في الخارج في زمن لم يكن هؤلاء يملكون القدرة على تعليم أنفسهم وهذا مجرد مثل فهناك المحاماة وغيرها من مهن كثيرة حتى الذين لم يحصلوا على شهادات عادوا وفي جعبتهم مستوى ثقافي منحهم وعياً ومعرفة بشؤون الحياة .

قدَّمت الجبهة طوال سنوات النضال التضحيات الكثيرة واستشهد من رجالها تحت التعذيب أشخاص أصبحوا رموزاً لهذا الشعب إلى جانب من سُطرت أسماؤهم كشهداء في تاريخ البحرين. في أزماننا الكثيرة كانت تتعرض الجبهة إلى ضربات موجعة، لكن العمل السياسي يستمر، فالقواعد تعمل بشكل طبيعي، ففي عام 1969 قيل إن الجبهة أصيبت بضربات كثيرة على كافة مستوياتها بما فيها الموجودة في المنطقة الشرقية من السعودية ومن بعدها الموجودة داخل البحرين، لكن العمل كان متواصلاً، وكنا نتصرف وكأن الجبهة لم يصبها الأذى وعندما جاءت انتخابات المجلس الوطني أصيبت السلطة بالهلع لأن هؤلاء الذين أُجهز عليهم كما تظن السلطة؛ يتصرفون وكأن ما حدث من الأمور العرضية.

وعلّمتنا الأحداث بأن كل شي متوقع ولهذا لم نُصدم، وبالعكس، فكثير

عبدعلي محمد أحمد

ممن التحقوا بنا نبهتهم هذه الضربات والاعتقالات، طلبوا المشاركة.

ولأن التثقيف والتثقيف الذاتي أساسي داخل الاجتماعات، فإن كثيرين وجدوا أن الجبهة ليست فقط منظمة سرية، لكنها مدرسة حزبية في العمل السياسي وكانوا يروّن أنهم يتعلمون فيها. وعندما نزلنا الانتخابات أكدنا على إننا منظمة تريد الخير للوطن وأن السلطة كلما استجابت لمطالبنا كان هذا أفضل للمجتمع.

عندما نتذكر شهداء الوطن لا ننسى مئات بل الآلاف الذين دخلوا السجون والذين تضرروا نفسياً وجسدياً سواء كانوا من مناضلي الجبهة أو من العناصر الوطنية الأخرى، وإن مطالباتهم المستمرة كان حصيلتها هذه المعاناة التي نلمسها في وجوه وأجساد الكثيرين.

ما الذي يدعو سلطة قوية وجهاز مخابرات يديره ضباط بريطانيون يستمدون قوتهم من قوة دولتهم، إلى نفي شباب في العشرين من أعمارهم إلى جانب أشخاص أكبر منهم سناً عام 1969 لولا إنهم يعرفون أن قوة الجبهة في تمسك رجالها وشبابها بمواقفهم وبأفكارهم و ببرنامج عملهم التنظيمي المعلن.

لم نجد الفرصة للاحتفال في السابق بسبب القمع المتواصل، وعندما حدث التغيير وحلت الفرصة وجدنا أنفسنا في وضع لم نكن نتمناه، فالتيارات التي سيطرت على الساحة السياسية ليس في البحرين فقط بل في أنحاء العالم هي تيارات رجعية ونحن الآن أمام تحدٍ جديد ينبع من الفكر. فكر متخلف يخدع الجماهير ويسيطر على عواطفها ويندفع بها إلى لا شيء، وقسم كبير منه متحالف مع السلطة. وهذا لا ينسينا أبداً أن السلطة وإن تخلت في الظاهر عن أسلوبها القديم فهي تمارسه بأساليب كثيرة وقد تعود إليه بين فترة وأخرى.

إن انتقالنا إلى العمل العلني هو مفخرة تلك التضحيات وإن كنا لم نعطه الزخم المطلوب حتى الآن.

المواد التي تحمل أسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي المنبر التقدمي ص. ب: 21461 ت: 17780007 Altaqadomi.bh@gmail.com